الجـزء الأول

البنيان السياسي للحاضر

The Political Constitution of The Present

obeikandl.com

obeikandl.com

1.1

النظام العالمي

لا ينتصر النظام الرأسمالي إلاَّ حين يصبح متماهياً مع الدولة، إلاَّ حين يصبح هو الدولة.

فيرنان بروديل

يصنعون المذابح ويطلقون عليها اسم السلام.

تاسيتوس

تتحدد إشكالية **الإمبراطورية** (الجديدة)، في المقام الأول، بحقيقة بسيطة واحدة هي أن هناك نظاماً عالمياً. وهذا النظام يعبَّر عنه كما لو كان تشكيلةً حقوقية. ومهمتنا الأولية، عندئذ، هي الإمساك **بتركيبة** النظام الذي يتم تشكيله اليوم. غير أن علينا من البداية أن نستبعد اثنين من تصورات هذا النظام يقفان على طرفي الطيف المتقابلين، يرى أولهما أن النظام الحالي يخرج بطريقة ما، **بصورة عضوية**، من رحم تفاعلات قوى عالمية متباينة جذرياً، كما لو كان هذا النظام جوقةً متناغمةً نسقتها اليد الخفية الطبيعيَّة والمحايدة للسوق العالمية؛ في حين يقول الثاني: إن النظام مفروض من قِبَل سلطة وحيدة، ومركز عقلاني وحيد، **يتسامى** فوق القوى العالميَّة، ويوجه المراحل المختلفة للتطور التاريخي وفقاً

لخطته الواعية التي ترى كل الأمور، في صيغة أشبه بنظريَّة العولمة التآمرية[1].

أمم متحدة

قبل معاينة تركيبة **الإمبراطورية** (الجديدة) من المنطلق الحقوقي، لا بد لنا من تحليل عمليات البناء التي باتت تحدد المقولات المركزية، بشيء من التفصيل، مع التركيز خصوصاً على عملية الانتقال الطويلة من حقّ سيادة الدول القومية (والحق الدولي المترتب عليه) إلى صيغ ما بعد الحداثة للحق الإمبراطوري. وكمقاربة أولى، يستطيع المرء أن يفكر بالأمر بوصفه تسلسل الأشكال الحقوقية الذي أفضى إلى الدور فوق القومي للأمم المتحدة ومؤسَّساتها المختلفة المرتبطة بها، وبات الآن يتجاوزها.

فمن المعترف به على نطاق واسع، أن فكرة النظام الدولي التي دأبت الحداثة الأوروبية على تكرار طرحها وإعادة طرحها، أقله منذ سلام وستفاليا Westphalia، باتت الآن في أزمة[2]. لقد كانت في أزمة على الدوام في حقيقة الأمر، فضلاً عن أن هذه الأزمة شكّلت أحد المحركات التي ظلت تدفع باتجاه **الإمبراطورية**. وربّما كان من الضروري إعادة فكرة النظام الدولي هذه مع أزمتها إلى أيام الحروب النابليونية، كما يزعم بعض الباحثين، أو قد يتعين اعتبار المصدر متمثلاً بمؤتمر ڤيينا وتأسيس الحلف المقدس[3]. لا يمكن الشك،

---

(1) في تاريخ مبكر يعود إلى سنة 1974 م قام فرانتس شورمان بتسليط الضوء على النزوع نحو نظام عالمي في كتابه The Logic of World Power: An inquiry into the origins, currents, and contradictions of world politics (New York; 1974).

(2) عن التغييرات الأساسية الطارئة على الأحلاف الأوروبية المتعلقة بالسلام الدولي انظر كتاب ليوغروس بعنوان «سلام وستفاليا، 1648 ـ 1948 م» في مجلة «American Journal of International Law» (1948).

(3) لعل دانييل زولو، في كتابه **كوزموبوليس: آفاق نظام حكم عالمي**، ترجمة ديفيد ماك كي (كامبردج ـ بوليتي برس)، هو الأوضح تعبيراً عن الفرضية الداعية إلى =

على أيّة حال، في أن فكرةً معينةً عن نظام دولي، جنباً إلى جنب مع أزمتها، كانت قد ترسخت بصورة مؤكدة، مع نشوب الحرب العالمية الثانية فقد اكتفت بمجرد إعادة طرح هذا النظام الحقوقي الدولي المتطور وتدعيمه وتوسيعه؛ هذا النظام الذي كان أوروبيّاً في البداية غير أنه ما لبث، تدريجيّاً، أن أصبح عالميّاً بصورة كاملة. وبالتالي فإنه من الممكن اعتبار الأمم المتحدة تتويجاً لمجمل هذه العملية التشكيلية، هذا التتويج الذي يكشف النقاب عن حدود فكرة النظام **الدولي** من جهة، ويشير إلى ما وراءها نحو فكرة نظام **عالمي** (كوكبي) جديدة، من جهة ثانية. من المؤكد أن المرء يستطيع أن يحلل البنية القانونية للأمم المتحدة من منطلقات سلبية خالصة، ويتوقف عند السلطة المتدهورة للدول القومية في السياق الدولي. غير أن على المرء أيضاً أن يعترف بأن فكرة الحق المحددة في ميثاق الأمم المتحدة تشير أيضاً إلى منبع إيجابي جديد لإنتاج حقوقي يكون نافذاً على الصعيد العالمي (الكوكبي) ـ إلى مركز جديد لإنتاج معياري قادر على الاضطلاع بدور حقوقي سيادي. تشكل الأمم المتحدة مفصلاً في عملية الانتقال من البنى الحقوقية الدولية إلى نظيرتها العالمية. فمن جهة تقوم البنية النظرية الإجمالية للأمم المتحدة على الاعتراف بسيادة الدول المنفردة وإضفاء صفة المشروعية عليها، بما يغرسها في قلب الإطار القديم للحق الدولي المحدّد بالأحلاف والمعاهدات. غير أن عملية إضفاء الشرعية هذه لا تصبح فعّالة، من الجهة الأخرى، إلاّ بمقدار ما تنقل حق السيادة إلى مركز **فوق قومي** حقيقي. لسنا هنا بصدد توجيه النقد أو الرثاء لحال النواقص الجدية الخطيرة (والمأساوية أحياناً) التي تعاني منها هذه العملية؛ فنحن،

= إرجاع نموذج مشروع النظام العالمي الجديد إلى سلام فيينا. ونحن نحذو حذو تحليله من نواح عديدة. يمكن النظر أيضاً إلى كتابات ريتشارد فالك: «The Interplay of Westphalia and Charter Cpnception of International Legal Order» و «The Future of International Legal Order» (Prenceton Press; 1969).

بالفعل، مهتمون بفكرة الأمم المتحدة وبمشروع النظام الدولي لا بوصفهما غايةً بحد ذاتها، بل باعتبارهما، رافعةً تاريخيةً حقيقية ساهمت في دفع عجلة الانتقال إلى نظام عالمي حقّاً. وبالتحديد فإن نواقص العملية بالذات هي التي تجعلها فعّالة.

وإذا أمعنّا النظر أكثر في عملية الانتقال هذه من منطلقات حقوقية، فإن من المفيد أن نقرأ مؤلفات هانس كِلْسِن Hans Kelsen، أحد الشخصيات الفكرية المركزية التي كانت تقف وراء تأسيس الأمم المتحدة. ففي مواعيد مبكرة تعود إلى العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، اقترح كِلْسِن هذا فهم النظام الحقوقي الدولي بوصفه المصدر الأعلى لكل تأسيس أو دستور حقوقي قومي. وقد توصل كِلْسِن إلى مقترحه هذا عبر تحليلاته لجملة الآليات الرسمية لأشكال التنظيم الخاصة بالدول، حيث شكلت حدود الدولة القومية، برأي كِلْسِن، عقبةً يتعذر تجاوزها على طريق بلوغ فكرة الحق. وبرأي كِلْسِن، فإن التنظيم الجزئي للقانون الداخلي للدول القومية ما لبث أن أعاد الأمر، بالضرورة، إلى شمولية التنظيم الدولي وموضوعيته. وهذا الأخير ليس منطقيّاً فحسب، بل وأخلاقياً أيضاً، لأن من شأنه أن يضع حدّاً للصراعات بين الدول ذوات القوة غير المتكافئة، ويؤكد، بدلاً من ذلك، مساواة هذا المبدأ الذي تستند إليه الأسرة الدولية الحقيقية. فخلْف التسلسل الشكلي الذي وصفه كِلْسِن كان ثمة اندفاع حقيقي وجوهري نابع من التحديث المتنور. كان كِلْسِن يسعى، حاذياً حذو كانط، إلى امتلاك فكرة حقّ قادرة على أن تصبح «تنظيماً للبشرية، ومتماهية بالتالي مع الفكرة الأخلاقية السامية»[1]. كان يريد أن يتجاوز منطق القوة في العلاقات الدولية حتى «تتوفر إمكانية اعتبار دول معينة، قانونيّاً، كيانات ذوات مستويات متكافئة» وصولاً إلى توفير إمكانية نشوء «دولة عالمية

(1) Hans Kelsen, Das Problem des Souveränität und die Theorie des Völkerrechts: Beitrag zu einer Reinen Rechtslehre (Tübingen: Mohr, 1920), p. 205. See also Principles of International Law, (New York: Rinehart, 1952), p. 586.

وكونية شاملة» منظمة باعتبارها «أسرة كونية شاملة، أعلى من الدول الكيانية، ومحتضنة لهذه الدول في داخلها»[1].

كان من المناسب، إذن، أن تتاح لكلسن، فيما بعد، فرصة التمتع بامتياز حضور اجتماعات سان فرانسيسكو التي تمخضت عن تأسيس الأمم المتحدة، ورؤية فَرَضيته النظرية وهي تتحقق. لقد قامت الأمم المتحدة، حسب رأيه، بتنظيم فكرة عقلانية[2]. قامت بتزويد فكرة الروح بساقين؛ اقترحت قاعدة فعّالة واقعية لخطة متسامية عن صلاحية حق تكون فوق الدولة القومية، حتى باتت صلاحية الحق وكفاءته قابلتين للتوحد مع المصدر الحقوقي السامي، وصولاً، آخر الأمر، إلى توفير إمكانية تحقق فكرة كلسن القائلة بوجود معيار أساسي، في ظل هذه الظروف.

تصور كلسن بنية النظام الرسمية وصلاحيته مستقلتين عن الهيكل المادي الذي ينظمه، غير أن على الهيكل أن يكون موجوداً ومنظماً على الصعيد المادي بشكل من الأشكال. ما سبيل بناء النظام؟ هذه هي النقطة التي يصبح فيها فكر كلسن عندها غيرَ مُجْدٍ لنا، حيث يبقى فكراً طوباوياً خياليّاً مجرّداً. أمّا المرحلة الانتقاليَّة التي نريد دراستها، فتتألف تحديداً من هذه الهوَّة الفاصلة بين التصور السائد الذي يسند صلاحية العملية الحقوقية إلى مرتكز فوق قومي، وإلى التحقيق المادي لهذا التصور. لقد كانت حياة الأمم المتحدة، منذ تأسيسها إلى نهاية الحرب الباردة، تاريخاً مديداً لسلسلة طويلة من الأفكار والمساومات، والحلول الوسط، والتجارب المحدودة المتجهة، بهذا القدر أو ذاك، نحو بناء مثل هذا الهيكل التنظيمي فوق القومي. أما المعضلات والمآزق التي واجهتها هذه العملية فواضحة، وليس ثمَّة ما يدعونا إلى وصفها تفصيلاً هنا. من المؤكد أن سيطرة الأمم المتحدة على الإطار العام للمشروع فوق القومي بين سنتي 1945م و1989م

(1) Kelsen, Das Problem des Souveränität, p. 319.

(2) See Hans Kelsen, *The Law of the United Nations* (New York: Praeger, 1950).

تمخضت عن بعض أسوأ العواقب السلبية على الصعيدين النظري والعملي. غير أن ذلك كله لم يكف لسد الطريق أمام عملية إضفاء الصفة الدستورية على السلطة فوق القومية[1]. لقد بدأ مفهوم **الإمبراطورية** (الجديدة) الحقوقي يتشكل، في غمار التجارب الضبابية الغامضة للأمم المتحدة.

غير أن الردود النظرية على عملية إضفاء الصفة الدستورية على أية سلطة عالمية فوق قومية كانت غير ملائمة كليّاً. فبدلاً من الاعتراف بما كان جديداً حقّاً حول هذه السيرورات فوق القومية، اكتفت أكثرية المنظرين الحقوقيين بمجرد إحياء نماذج مفارقة تاريخيّاً، والسعي إلى تطبيقها على المشكلات الجديدة. وفي الحقيقة، فإن النماذج التي سادت عملية ولادة الدولة القومية هي التي تم الاكتفاء بها، إلى حد كبير، بمجرد نفض الغبار عنها واقتراحها بوصفها صيغة تفسيرية صالحة لقراءة أسلوب بناء سلطة فوق قومية. وهكذا فإن «المقارنة الداخلية» باتت الأداة المنهجية الأساسية في عملية تحليل أشكال النظام على الصعيدين الدولي وفوق القومي[2]. ثمّة خطّان فكريان كانا فعّالين فعالية استثنائية خلال هذه المرحلة الانتقالية، ويمكننا، على سبيل الاختزال، تصورهما إحياءً للإيديولوجيتين الهوبزية Hobbesian (نسبة إلى هوبز) واللوكية Lockean (نسبة إلى لوك) اللتين كانتا، في حقبة أخرى، طاغيتين على التصورات الأوروبية للدولة ذات السيادة.

---

(1) عن التاريخ الحقوقي للأمم المتحدة انظر المراجع Alf Ross; «United Nations: Peace and Progress» (1966), Benedetto Conforti; «The Law and Practice of the United Nations» (Boston, (1996), «The United Nations and a Just World Order» (Boulder press; 1991).

(2) عن مفهوم «المقارنة الداخلية» من وجهة النظر الانتسابية من ناحية ومن منظلق سياسة الحقوق الدولية من ناحية ثانية انظر: Hedley Bull, «The Anarchical Society» (London, 1977), «The Domestic Analogy and World Order Proposals» (Cambridge, 1989), James N. Rosenau « Turbulence in World Politics: A Theory of change and continuity» (Princeton, 1990).

تركز صيغة هوبز، في المقام الأول، على انتقال حق السيادة، وتتصور تأسيس الكيان السيادي فوق القومي اتفاقاً تعاقدياً مستنداً إلى اندماج كيانات دول موجودة مسبقاً[1]. ثمَّة قوة متسامية، «سلطة ثالثة أسمى»، متركزة، بالدرجة الأولى، في يد الجيش (ذلك الذي يتحكم بالحياة والموت، «السلطة الأعلى على الأرض» حسب تعبير هوبز!)، هي، حسب رأي هذه المدرسة الفكرية، الوسيلة الوحيدة القادرة على إنشاء نظام دولي آمن، والمؤهلة بالتالي للتغلب على الفوضى التي تنتجها الدول ذات السيادة، بالضرورة[2]. أما حسب صيغة لوك، بالمقابل، فإن العملية نفسها يجري عكسها بأسلوب يتصف بقدر أكبر من التعددية واللامركزية. ففي هذا الإطار، ما أن يتحقق الانتقال إلى مركز فوق قومي، حتى تنبثق شبكات قوى مضادة بديلة وفعّالة دستورياً لتعارض و/ أو تدعم الشخصية الجديدة للسلطة. فالمطروح هنا ليس أمناً عالمياً بمقدار ما هو نزوع تأسيسي، أو دستوري عالمي، بل قد يشكّل في الواقع ارتقاءً إلى مستوى مشروع يقضي بالتغلب على ضرورات الدولة عن طريق تأسيس وتأليف **مجتمع مدني عالمي**. وما هذه الشعارات إلاّ لاستثارة جملة قيم العولمة التي من شأنها أن تخصب وتغني النظام الدولي الجديد، أو النظام الديمقراطي العابر للحدود القومية في الحقيقة[3]. وفي حين أن فرضية هوبز تؤكد العملية التعاقدية التي تتمخض عن

---

(1) See Noberto Bobbio, Il *problema della guerra e le vie della pace* (Bologna: Il Mulino, 1984).

(2) For Noberto Bobbio's position on these arguments, see primarily Il terzo assente (Turin: Edizioni Sonda, 1989). In general, however, on recent lines of internationalist thought and on the alternative between statist and cosmopolitan approaches, see Zolo, Cosmopolis.

(3) See the work of Richard Falk, *primarily A Study of Future Worlds* (New York: Free Press, 1975); *The Promise of World Order* (Philadelphia: Temple University Press, 1987); and *Explorations at the Edge of Time* (Philadelphia: Temple University Press, 1992). The origin of Falk's discourse and its idealist reformist line might well be traced back to the famous initial propositions posed by Grenville Clark and Louis B. Sohn, *World Peace through World Law* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1958).

سلطة فوق قومية أحادية وفوق قومية جديدة، فإن فرضية لوك تركز على القوى، أو السلطات المضادة، التي تنفخ الروح في العملية التشكيلية التأسيسية، وتدعم السلطة فوق القومية. غير أن السلطة العالمية الجديدة يجري تقديمها في الحالتين كما لو كانت نسخة مجردة عن التصور الكلاسيكي لسلطة السيادة القومية لدى الدول. فبدلاً من الاعتراف بالطبيعة الجديدة للسلطة **الإمبراطورية** (الجديدة)، تصر الفَرَضيتان، ببساطة، على الأشكال القديمة الموروثة من صيغ تأسيس الدول؛ على الشكل الملكي عند هوبز، وعلى الشكل الليبرالي عند لوك.

على الرغم من أنه علينا، في الظروف التي صيغت فيها هذه النظريات (في أثناء الحرب الباردة، حين كانت الأمم المتحدة لا تستطيع أكثر من أن تزحف ببطء إلى الأمام في أحسن الأحوال) أن نعترف ببعد النظر العظيم لدى هؤلاء المنظرين، فإن من واجبنا أيضاً أن نشير إلى أنهم ليسوا قادرين على تحمل مسؤولية الجدَّة الحقيقية لجملة السيرورات التاريخية التي نشهدها اليوم[1]. على هذا الصعيد تستطيع هذه النظريات أن تصبح، وهي تصبح فعلاً، مصدراً للأذى، لأنها لا تعترف بالإيقاع والعنف والضرورة التي تعمل بها الصيغة الإمبراطورية الجديدة. **إن ما لا تدركه هو أن السيادة الإمبراطورية تشكل انقلاباً في الصيغة**. ومما يثير الاستغراب (وإن لم يكن غريباً في الحقيقة) أن إدراك كلسن وحده يطرح المشكلة الحقيقية، وإن كان هذا الإدراك مقصوراً على وجهة نظر شكلية بشكل صارم. فهو يسأل عن ماهية السلطة السياسية القائمة، أو التي يمكن إيجادها، التي تستطيع أن تكون متناسبة مع أيّة عولمة لجملة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. ثم يتساءل عن طبيعة المرجع الحقوقي والمعيار الأساسي ونمط القيادة الذي يستطيع دعم نظام جديد، ويحول دون الانزلاق الوشيك إلى أعماق الفوضى العالمية.

---

(1) سيتم في الفصل الرابع من الجزء الثاني إيراد مناقشة موجزة لأعمال مؤلفين يتحدون الحقل التقليدي للعلاقات الدولية من منظور ينتمي إلى ما بعد الحداثة.

obeikandi.com

تأسيس الإمبراطورية (الجديدة)

ترفض كثرة من المنظِّرين المعاصرين الاعتراف بأن عولمة الإنتاج الرأسمالي، وسوقه العالميَّة، شكلت جذريّاً حالة جديدة وانقلاباً تاريخيّاً مهمّاً. فالمنظرون المرتبطون بمنظور الأنظمة العالمية يقولون، مثلاً: إن الرأسمالية كانت على الدوام، منذ لحظة وجودها، تعمل بوصفها اقتصاداً عالميّاً، وبالتالي فإن من يكثرون الكلام عن جدة عولمتها اليوم ليسوا إلاَّ مَنْ أساءوا فهم تاريخها[1]. من المهم، دون شك، تأكيد علاقة الرأسمالية الأساسية المستمرة بالسوق العالمية (أو على الأقلّ توجهها نحوه) من جهة، ودورات الرأسمالية التطورية المتسعة من جهة ثانية. غير أن إيلاء الاهتمام المناسب للأبعاد الشاملة والتعميمية الأصيلة المتجذرة للتطور الرأسمالي لا يجوز أن يُعْمينا عن الثورة أو الحركة الانقلابية الحاصلة على صعيد الإنتاج الرأسمالي المعاصر، وعلاقات القوة العالمية الراهنة. إننا نعتقد أن هذا التحول يمكِّن المشروع الرأسمالي اليوم، بصورة بالغة الوضوح، من الجمع بين السلطتين الاقتصادية والسياسية، أي من تحقيق نظام رأسمالي خالص وحقيقي، بعبارة أخرى. ومن المنطلق التأسيسي، فإن سيرورات عملية العولمة لم تعد واقعاً مجرَّداً، بل أصبحت منبعاً لتحديدات حقوقية ينزع إلى عكس صورة فوق قومية واحدة للسلطة السياسية.

ثمة منظرون آخرون يأبون الاعتراف بوجود أي تحول كبير في علاقات القوة والسلطة على الصعيد العالمي، لأنهم يرون أن الدول القومية الرأسمالية المسيطرة بقيت مستمرةً في ممارسة التحكم الإمبريالي بالأمم والأقاليم الأخرى في العالم. ومن هذا المنظور فإن من شأن النزعات المعاصرة نحو **الإمبراطورية**

---

(1) في كتابه «The Capitalist World-Economy» (1979), «The Modern World System» (1974-1988) p19. يقول إيمانويل فالرشتاين «كانت الرأسمالية من البداية إحدى قضايا الاقتصادي العالمي... يخطىء من يزعم أن الرأسمالية لم تصبح (شاملة للعالم) إلاَّ في القرن العشرين».

(الجديدة) ألاً تمثل ظاهرة جديدة جذريّة، بل مجرد عملية تصحيح واستكمال للإمبريالية[1]. غير أننا، في غياب فهم خطوط الاستمرار الواقعية والهامة هذه، نعتقد أن من المهم ملاحظة أنَّ ما درج أن يكون صراعاً أو تنافساً بين مجموعة من القوى الإمبريالية، قد تمّ، وفي نواحٍ ذات أهمية، إحلال فكرة قوةٍ وحيدةٍ محلهما، تتولى تحديد مصائرها جميعاً، وتضطلع بمهمة البناء بطريقة توحيدية، وتتعامل معها من منطلق فكرة مشتركة واحدة عن الحق هي فكرة تنتمي بصورة قاطعة إلى ما بعد الكولونيالية، وما بعد الإمبريالية. تلك هي، في حقيقة الأمر، نقطة انطلاق دراستنا **لإمبراطورية** (روما الجديدة)؛ إنها فكرة جديدة عن الحق، أو، بالأحرى، عنوان جديد للسلطة، وتصميم جديد لإنتاج المعايير والأدوات الحقوقية اللازمة للقهر والإرغام اللذين يضمنان التعاقدات، ويحلان الصراعات.

ينبغي أن نشير هنا إلى أننا نولي اهتماماً خاصّاً لرموز تأسيس الإمبراطورية الحقوقية في بداية دراستنا، ليس انطلاقاً من أي اهتمام مدرسي متخصص، كما لو كان الحق أو القانون بحدّ ذاته، بوصفه أداة تقنين، قادراً على تمثيل العالم الاجتماعي بكليته ـ بل لكونها، بالأحرى، توفر دليلاً جيِّداً يسلّط الضوء على جملة عمليات التأسيس الإمبراطوري. فالرموز الحقوقية الجديدة تكشف النقاب عن نظرة أولى إلى النزوع نحو التنظيم الممركز، والأحادي، لكل من السوق العالمية، وعلاقات القوة الكوكبية، مع جميع الصعوبات التي يطرحها مثل هذا المشروع. وعلى الصعيد العملي فإن التحولات الحقوقية تشير إلى حدوث تغييرات في البنيان المادي للسلطة والنظام العالميين. فالعملية الانتقالية التي نشهدها اليوم حيث يتم التحول عن القانون الدولي التقليدي الذي كان يتحدد بأشكال التعاقد والمعاهدات، إلى تحديد وبناء سلطة عالمية سيادية جديدة فوق قومية (وبالتالي إلى مفهوم إمبراطوري للحق)، مهما كانت ناقصة، تزودنا بإطار

(1) See, for example, Samir Amin, *Empire of Chaos* (New York: Monthly Review Press, 1992).

يمكّننا من قراءة جملة عمليات الإمبراطورية الاجتماعية الجامعة. وبالفعل فإن التحول الحقوقي يشكل أحد أعراض التعديلات الطارئة على البنية السياسية ـ الحيوية المادية لمجتمعاتنا. وهذه التغييرات لا تمس القانون الدولي والعلاقات الدولية فقط، بل وتفعل فعلها في علاقات القوة الداخلية بالنسبة إلى كل بلد من البلدان. وبالتالي فإننا، حين ندرس ونعاين نقديّاً الأشكال والصيغ الجديدة للقانون الدولي وفوق القومي، سنكون، في الوقت نفسه، مدفوعين إلى قلب النظرية السياسية **لإمبراطورية** (العولمة الجديدة)، حيث تقوم مشكلة السيادة فوق القومية، مع مصدر مشروعيتها وممارستها، بتسليط الأضواء على مجموعة من المشكلات السياسية والثقافية والأنطولوجية الوجودية أخيراً.

لمقاربة مفهوم **إمبراطورية** (العولمة الجديدة) الحقوقي، يمكننا أن ننظر أوّلاً إلى أصل المفهوم الذي سيزودنا ببعض المقدمات الأولية لعملية التمحيص التي نقوم بها. يهبط إلينا المفهوم عبر تراث عريق، أوروبي بالدرجة الأولى، يعود، فيما يبدو، إلى روما القديمة، حيث كان الرمز الحقوقي ـ السياسي للإمبراطورية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجذور المسيحية للحضارة الأوروبية. فهناك كان مفهوم الإمبراطورية يوحّد المقولات الحقوقية، والقيم الأخلاقية الكونية الشاملة، موظفاً إياها لتؤدّي مهمتها وكأنها كُلٌّ عضوي. وقد ظلت هذه الوحدة مستمرةً في إطار المفهوم مهما شهد تاريخ الإمبراطورية من تقلبات. فكل نظام حقوقي ليس، بطريقة أو أخرى، سوى تبلور مجموعة محددة من القيم، لأن الأخلاق جزء من مادية كل أساس حقوقي، في حين تبقى الإمبراطورية ـ وبخاصة في الموروث الروماني لمعنى الحق الإمبراطوري ـ استثنائيةً في كونها تدفع بالمصادفة والشمولية لكل من الأخلاقي والحقوقي إلى الحد الأقصى، حيث **الإمبراطورية** تعني السلام، كما تضمن العدل لجميع الشعوب. يجري تقديم مفهوم **الإمبراطورية** بوصفه تعبيراً عن جوقة عالمية بقيادة مايسترو واحد، مخرج واحد، عن سلطة أحادية تحافظ على السلم الاجتماعي وتنتج حقائقها الأخلاقية. ولبلوغ هذه الأهداف يتم تخويل السلطة الوحيدة بالصلاحيات

الضرورية لخوض «الحروب العادلة» ضد البرابرة على الحدود، ولسحق المتمردين والثوار على الصعيد الداخلي عند الضرورة[1].

من البداية، إذن، تقوم **الإمبراطورية** بإطلاق آلية أخلاقية ـ سياسية كامنة في صلب مفهومها الحقوقي. وهذا المفهوم الحقوقي ينطوي على توجهين أساسيين يتمثل الأول بفكرة حق تأكد في عملية تأسيس نظام جديد يحتضن فضاء كل ما يعتبره حضارة، فضاءً كونياً شاملاً بلا حدود؛ ويعبر الثاني عن فكرة حق يحيط بالزمن كله داخل إطار قاعدته الأخلاقية. وهكذا فإن الإمبراطورية تجهز على الزمن التاريخي، تعلق التاريخ أو تعتقله، وتستحضر الماضي والمستقبل في إطار نظامها الأخلاقي الخاص. وبعبارة أخرى فإن **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) تقدم نظامها بوصفه نظاماً مستمراً، دائماً، وضرورياً.

في التراث الجرماني ـ الروماني الذي ظل مزدهراً على امتداد العصور الوسطى تعايشت فكرتا الحق هاتان جنباً إلى جنب[2]. غير أنهما، بدءاً بعصر النهضة، ما لبثتا، مع انتصار النزعة العلمانيَّة، أن انفصلتا، وراحت كل منهما تتطور بصورة مستقلة عن الأخرى. فمن جهةٍ، ظهر في الفكر السياسي الأوروبي الحديث تصور لحق دولي، ومن جهة ثانية تطورت نظريات طوباوية

---

(1) في تحليلنا لإمبراطورية روما اعتمدنا عدداً من النصوص الكلاسيكية التالية: Gaetano de Sanctis, «Storia dei Romani» (1907-1923), Hermann Dessau, «Geshichte der römanischen Keiser Zeit» (1924-1930), Michael Rostovzeff, «Social and Economic History of Roman Empire» (Oxford, 1926), Pietro de Francisci, «Genesi e Struttura del principato augusteo» (Rome, 1940), and Santo Mazzarino «Fra Oriente ed Occidente» (Florence, 1940).

(2) See Johannes Adam Hartung, *Die Lehre von der Weltherrschaft im Mittelalter* (Halle, 1909); Heinrich Dannenbauer, ed., *Das Reich: Idee und Gestalt* (Stuttgart: Cotta, 1940); Georges de Lagarde, «La conception médiéval de l'ordre en face de l'umanisme, de la Renaissance et de la Reforme», in Congresso internazionale di studi umanistici, *Umanesimo e scienza politica* (Milan: Marzorati, 1951); and Santo Mazzarino, *The End of the Ancient World,* trans. George Holmes (New York: Knopf, 1966).

obeikandl.com

عن «سلام أبدي». في الحالة الأولى، كان يتم السعي إلى الإمساك بالنظام الذي كانت الإمبراطورية الرومانية قد وعدت به، بعد سقوطها بزمن طويل، عن طريق اجتراح آليات تعاهدية تكفل النظام داخل الدولة القومية ومجتمعها المدني. ثمة جيش من المفكرين من غروتيوس إلى بوفندروف نظروا لهذه العملية بصياغات رسمية. أما في الحالة الثانية فإن فكرة «السلام السرمدي» ظلت تعود إلى الظهور بصورة متكررة على امتداد أوروبا الحديثة من أولها إلى آخرها، من بيرنادين دوسان بيير إلى إيمانويل كانط. وقد تم تقديم هذه الفكرة بوصفها مثالاً نموذجيّاً للعقل، «نوراً» كان يتعين عليه أن يتأمل جوانب الحق والأخلاقية في الفكرة تأملاً نقدياً، وأن يوحدهما في الوقت نفسه، تسامياً وتجاوزاً مفْتَرضاً بصورة مسبقة للنظام الحقوقي والهيكل المثالي لكل من العقل والأخلاق. أما البديل الأساسي القابع بين هذين الرأيين فقد اخترق الحداثة الأوروبية كلها، بما فيها الإيديولوجيتان الكبيرتان اللتان حدّدتا مرحلة نضجهما المتمثلة بالإيديولوجية الليبرالية المستندة إلى فكرة الجوقة السلمية للقوى الحقوقية، وحلولها محل السوق؛ والإيديولوجية الاشتراكية التي تركز على الوحدة الدولية عبر تنظيم الصراعات، وإحلالها محل الحق.

هل يصح الزعم، إذن، أن هذين التطورين المختلفين لفكرة الحق، اللذين تعايشا جنباً إلى جنب عبر قرون الحداثة، باتا اليوم أميل إلى التوحد بما يوفر إمكانية تقديمهما بوصفهما مقولةً موحدة؟ نشك في أن تكون الحال هي هذه في الحقيقة، أي في أن فكرة الحق، فيما بعد الحداثة، يجب فهمها مجدّداً من منطلق مفهوم الإمبراطورية. ومع ذلك فإن المسارعة إلى القفز نحو استنتاج نهائي لا تبدو فكرةً صائبة، نظراً لأن جزءاً كبيراً من بحثنا سيدور حول هذه المسألة، حتى وإن كنا هنا نقيد أنفسنا بحدود تحليل فكرة الحق. غير أننا نستطيع، من الآن، أن نتعرف على بعض الأعراض المهمة الدالة على انبعاث مفهوم الإمبراطورية من جديد ـ أعراض تعمل مثل حوافز منطقية منبثقة من حقل التاريخ الذي لا تستطيع النظرية إغفاله أو تجاهله.

لعل أحد هذه الأعراض، مثلاً، هو الاهتمام المتجدد بمفهوم «الحرب العادلة» bellum justum وبمدى فعالية ونجاح مثل هذه الحرب. فهذا المفهوم الذي كان مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالأنظمة الإمبراطورية القديمة، والذي تعود جذوره الغنية والمعقدة إلى التراث التوراتي، راح يعود إلى الظهور مؤخراً بوصفه موضوعاً مركزياً في النقاشات السياسية الدائرة، خصوصاً في أعقاب حرب الخليج[1]. يستند المفهوم، تقليدياً، وفي المقام الأول، إلى الفكرة التي تقول بأن للدولة حق شن الحرب jus ad bellum[2]، حين تجد نفسها في مواجهة تهديد بعدوان يمكنه أن يعرّض للخطر وحدتها الإقليمية، واستقلالها السياسي. ثمة، بالتأكيد، شيء يدعو للقلق في هذا التركيز المتجدد على مفهوم الحرب العادلة bellum Justum، الذي بذلت الحداثة، أو العلمانية الحديثة بالأحرى، جهوداً كبيرة في سبيل استئصاله، وشطبه من التراث القروسطي. فالمفهوم التقليدي للحرب العادلة ينطوي على إضفاء الصفة الطبيعية على الحرب، كما على التهليل لها بوصفها أداة أخلاقية، من منطلقين تعرضا للرفض القاطع والحاسم على صعيد الفكر السياسي الحديث من ناحية، ومن جانب أسرة الدول القومية الدولية من ناحية ثانية. ما لبثت هاتان السمتان التقليديتان أن عادتا إلى الظهور في عالم ما بعد الحداثة الذي نعيش فيه اليوم، حيث تم اختزال الحرب إلى مرتبة مجرد إجراء بوليسي من جهة، كما جرى إضفاء صفة القدسية على السلطة التي تستطيع، بصورة شرعية، أن تمارس وظائف أخلاقية عن طريق الحرب، من الجهة الثانية.

---

(1) See Micheal Walzer, *Just and Unjust Wars*, 2nd ed. (New York: Basic Books, 1992). The renewal of just war theory in the 1990 s is demonstrated by the essays in Jean Bethke Elshtain, ed., *Just War Theory* (Oxford: Basil Blackwell, 1992).

(2) يتعين على المرء هنا أن يميز بين حق خوض الحرب Jus ad bellum **وقوانين الحرب** Jus in bello، كما يقول والزر Walzer في كتابه **الحروب العادلة وغير العادلة** «Just and Unjust Wars».

غير أنَّ مفهوم اليوم، بعيداً عن تكرار مفاهيم قديمة أو وسيطة، يأتي ببعض التجديدات الجذرية حقّاً. فالحرب العادلة لم تعد، بأيٍّ من المعاني، فعلَ دفاع أو مقاومة، كما كانت، مثلاً، في التراث المسيحي من القديس أوغسطين إلى مدرسيي معاداة الإصلاح الديني، إحدى ضرورات «المدينة العالمية» الضامنة لاستمرار بقائها. ومفهوم الحرب العادلة هذا يزاوج بين عنصرين متمايزين هما: عنصر مشروعية الأداة العسكرية طالما كانت ذات سند أخلاقي أولاً، وعنصر فعالية التحرك العسكري في سبيل تحقيق النظام والسلم المرجوين ثانياً. وبالفعل فإن من شأن تزاوج هذين العنصرين أن يشكل عاملاً مفتاحيّاً في عملية تحديد أساس **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) وتقاليدها الجديدة. فالعدو اليوم، تماماً كما الحرب بالذات، بات أمراً عاديّاً (إذ جرى اختزاله إلى مجرد هدف للقمع البوليسي الروتيني المألوف) من جهة، وصار مطلقاً (بوصفه عدوّاً يهدد النظام الأخلاقي برمته) من جهة ثانيةٍ. وربما شَكَّلت حرب الخليج النموذج المتكامل الأوَّل لهذا المعنى الدلالي الجديد للمفهوم[1]. وقد لا تكون عودة مفهوم الحرب العادلة إلى الحياة إلاَّ أحد أعراض ميلاد **إمبراطورية** (العولمة الجديدة)، وإن كان عَرَضاً غنيّاً بالمعاني، متمتعاً بدرجةٍ عاليةٍ من الجبروت!

نموذج السلطة الإمبراطورية

علينا أن نتجنب تحديد العبور إلى **الإمبراطورية** (إلى روما الجديدة) من منطلقات سلبية خالصة، من منطلقات ما لا يكونه هذا العبور، كما يفعل مثلاً ذلك الذي يقول: إن النموذج الجديد يتحدد بالانحطاط النهائي للدول القومية المتمتعة بالسيادة، بإزالة القيود المفروضة على الأسواق الدولية، بانتهاء الصراع

(1) عن حرب الخليج والعدالة، انظر كتاب بيبو Bobbio بالإيطالية وكتباً أخرى مثل: «Una guerra guista? Sul conflitto del golfo» (Venice, 1991), Ramsey Clark, The Fire this Time: U.S. War Crimes in the Gulf (New York, 1992), Jürgen Habermas, the past as Future, Trans. Max Pensky (Lincoln; 1994), Jean Bethke Elshtain, «But Was It Just? Reflection the morality of the Persian Gulf War», (New York, 1992).

التناحري بين الدول، وإلخ. . . فلو كان النموذج متوقفاً على ذلك وحده، لكانت العواقب المترتبة فوضوية حقّاً. غير أن السلطة ـ كما يقول كثيرون، إضافةً إلى ميشيل فوكو ـ تخاف الفراغ وتحتقره. والنموذج الجديد يعمل منذ الآن من منطلقات إيجابية كليّاً ـ ويستحيل أن يكون الأمر على عكس ذلك.

ليس النموذج الجديد إلاّ نظاماً وتراتباً في الوقت نفسه، صرحاً مركزيّاً ممركزاً لمجموعة من المعايير، وإنتاجاً بعيد المدى، وطويل الباع للمشروعية، باسطاً أجنحته على الفضاء العالمي كله. يتشكل من البدايات الأولى بوصفه بنياناً منهجيّاً ديناميكيّاً ومرناً متمفصلاً ومترابطاً أفقيّاً. ونحن نتصور البنيان، كنوع من الاختزال الفكري، هجيناً يجمع بين نظرية النظم عند نيكلاس لومان N. Luhmann من جهة، ونظرية العدالة عند جون راولز J. Rawls من الجهة المقابلة[1]. بعضهم يطلق على مثل هذا الوضع اسم «الحكم دون حكومة» تلميحاً إلى المنطق الهيكلي، غير المدرك أحياناً، ولكنه فعال دائماً وبصورة متزايدة، الذي يلف جميع العناصر الفاعلة في إطار النظام العائد للكل[2]. تتمتع الكلية المنهجية بموقع مهيمن في النظام العالمي، منقطعة بحسم عن جميع أشكال الجدل السابقة، ومطورة عملية اندماج بين العناصر الفاعلة تبدو خطية وعفوية. غير أن فاعلية الإجماع في ظل سلطة عليا للتنظيم تتجلّى، في الوقت نفسه، بقدر متزايد من الوضوح. فجميع الصراعات، وكل الأزمات، وسائر أشكال المعارضة، تتضافر عمليّاً في دفع عجلة عملية الاندماج وتستدعي،

---

(1) For the influence of Niklas Luhmann's systematism on international juridical theory, see the essays by Gunther Teubner in Gunther Teubner and Alberto Febbrajo, *eds., State, Law, and Economy as Autopoeitic Systems* (Milan: Giuffrè, 1992). An adaptation of John Rawls's ethico - juridical theories was attempted by Charles R. Beitz in *Political Theory and International Relations* (Princeton: Princeton University Press, 1979).

(2) تم تقديم هذا المفهوم وتطويره على يد جيمس روزناو كما جاء في «Governance Without Government» (Cambridge, 1992).

بالقدر نفسه، مستوى أعلى من السلطة المركزية. أما قيم السلام والاستقرار ووقف النزاعات، فهي القيم التي يجري توجيه كل شيء نحوها. وتطوير النظام العالمي (والحق الإمبراطوري في المرتبة الأولى) يبدو تطويراً لأداة تفرض إجراءات التعاقد المستمر الذي يفضي إلى أشكال منهجية من التوازن ـ أداة تولد دعوة مستمرة تطالب بوجود سلطة ـ وتبدو هذه الأداة كما لو كانت تحدد بصورة مسبقة آلية ممارسة السلطة والفعل في الفضاء الاجتماعي كله، من أوله إلى آخره. فكل حركة محددة، ولا تستطيع أن تهتدي إلى مكانها المرسوم إلاّ في إطار النظام نفسه، في إطار العلاقة التراتبية التي تتمتع بها. تقوم هذه الحركة المؤسسة مسبقاً بتحديد واقع العملية التأسيسية الإمبراطورية لنظام العالم ـ النموذج الجديد.

يكون هذا النموذج الإمبراطوري مختلفاً نوعيّاً عن المحاولات المختلفة التي بذلت في المرحلة الانتقالية لتحديد أي مشروع لنظام دولي[1]. ففي حين كانت وجهات النظر الانتقالية السابقة تركز الاهتمام على آليات إسباغ المشروعية المؤهلة لأن تقود باتجاه النظام العالمي الجديد، يبدو هذا النظام الجديد كما لو كان مؤسّساً في النموذج الجديد. أمّا التلاحم النظري الذي لا انفصام له بين عنوان السلطة وممارستها، فيكون مؤكّداً من البداية، بوصفه الشرط المسبق العملي لمجمل النظام. والتطابق المنقوص، أو أشكال التنافر الزمانية والمكانية الحاضر على الدوام، بعبارة أدق، بين السلطة المركزية الجديدة وميدان تطبيق تنظيمها وإدارتها، لا يتمخض عن أية أزمات أو شلل، بل يؤدي فقط إلى مجرد إجبار النظام على تقليص تلك الأزمات، وحالات الشلل إلى الحدود الدنيا وصولاً إلى التغلب عليها. يتحدّد الانقلاب في النموذج، باختصار، عن طريق الاعتراف بأنه ما من شيء سوى سلطة راسخة، محددة بقوة من حيث علاقتها

(1) At one extreme, see the set of essays assembled in V. Rittenberger, ed., Beyond Anarchy: International Cooperation and Regimes (Oxford: Oxford University Press, 1994).

بالدول القومية ذات السيادة ومستقلة عنها نسبياً، يستطيع أن يضطلع بمهام مركز النظام العالمي الجديد فارضاً عليه ضبطاً فعالاً، بل وحتى قهراً أو قسراً، عند الضرورة.

يتبع أن نوعاً من الوضعية الحقوقية يسيطر أيضاً على عملية تشكيل تنظيم حقوقي جديد، كما أراد كلسن، وإنْ على شكل أثر مفارق من آثار عالمه الطوباوي فقط[1]. فالقدرة على تشكيل أيّ نظام تبقى، عمليّاً، رهناً بعملية تشكيله. أضف إلى ذلك أن عملية التشكيل، والذوات التي تعمل فيها، منجذبة مسبقاً نحو دوّامة المركز المحددة إيجابيّاً، وأن هذا الانجذاب يغدو عصيّاً على المقاومة، ليس فقط باسم قدرة المركز على استخدام القوة، بل وباسم صلاحية تشكيل الكلية ومنهجتها الرسمية التي يتمتع بها المركز. مرة أخرى نجدنا أمام تزاوج هجين بين لومان وراولز. غير أن لدينا، حتى قبلهما، كلسن، ذلك الطوباوي، وبالتالي ذلك المكتشف غير الإرادي والمتناقض مع روح الحق الإمبراطوري!

مرةً أخرى تسعفنا أفكار **الإمبراطورية** القديمة، وتمكّننا من تحقيق فهم أفضل لهذا النظام العالمي في طور تشكله. **فالإمبراطورية** (روما الجديدة)، كما يعلمنا كل من توسيديد وليفي وتاسيتوس (جنباً إلى جنب مع ماكيافيلي معلقاً على مؤلفاتهم)، لا تقدم على أساس القوة ذاتها، بل على قاعدة القدرة على إبراز القوة بوصفها مكرسة لخدمة قضية الحق والسلام. وجميع أشكال تدخل الجيوش الإمبراطورية لم تكن إلاّ تلبية لالتماس وتوسل هذا الطرف، أو ذاك، من الأطراف المتورطة في الصراع القائم. لا تنشأ **الإمبراطورية** بإرادتها الذاتية، بل يتم، بالأحرى، **استدعاؤها** إلى الوجود والتأسيس على قاعدة قدرتها على حل النزاعات والصراعات. لا تتشكل **الإمبراطورية**، ولا يصبح تدخلها مشروعاً قانونيّاً وحقوقيّاً إلاّ بعد أن تكون قد احتلت مكانتها في سلسلة عمليات الإجماع

(1) See Hans Kelsen, *Peace through Law* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944).

الدولية الرامية إلى حل النزاعات القائمة. وإذا عدنا إلى ماكيافلي، فإن توسع **الإمبراطورية** متجذر في المسار الداخلي للصراعات التي تكون هذه **الإمبراطورية** مدعوة إلى حلها[1]. وبالتالي فإن أولى مهام **الإمبراطورية** هي توسيع دائرة أشكال الإجماع التي تؤيد سلطتها الخاصة.

يزودنا النموذج القديم بمقاربة أولى، غير أننا نبقى مضطرين لتجاوز ذلك حتى نتمكن من الإمساك بأبعاد النموذج العالمي للسلطة التي تمارس فعلها اليوم. تستطيع كل من نظريتي: الوضعية القانونية والحق الطبيعي، نزعتي التعاقدية والواقعية، وتياري الشكلية والنظامية، أن تصف أحد وجوه هذه السلطة. فالوضعية القانونية تستطيع أن تؤكد ضرورة وجود سلطة قوية في مركز العملية الاعتيادية؛ في حين تستطيع نظريات الحق الطبيعي أن تسلط الأضواء على قيمتي السلام والاستقرار اللتين توفرهما العملية الإمبراطورية؛ ويمكن للتعاقدية أن تمهد الطريق أمام تشكل الإجماع؛ في حين تبادر الواقعية إلى الكشف عن عمليات تشكُّل المؤسسات المتناسبة مع الأبعاد الجديدة للإجماع والمرجعية؛ وتستطيع الشكلية أن توفر التأييد والدعم المنطقيين للمنهجية التي تسوغ وتنظم وظيفيّاً، مؤكدةً الطابع الشمولي الجامع للعملية. غير أن السؤال الذي يبقى بحاجة إلى جواب هو التالي: أين هو النموذج الحقوقي أو القانوني الذي يحيط بجميع هذه السمات والمواصفات التي تميز النظام فوق القومي الجديد؟

عند بذل محاولة التحديد الأولى، يحسن بنا أن نعترف أن آليات النظام الحقوقي فوق القومي الجديد ومفاصله، تتناغم بقوة مع السمات الجديدة التي باتت تحدد مواصفات التراتبات الداخلية لعملية العبور من الحداثة إلى ما بعد

---

(1) حول قراءة ماكيافيللي لإمبراطورية روما انظر كتاب أنطونيو نيغري باللغتين الإيطالية والإنكليزية: «Il potere costituente» (Milan, 1992), p.p. 75 - 96 «Insurgencies: Constituent Power and the Modern State, Trans.» (1999).

الحداثة[1]. لا بد لنا من الاعتراف بأن هذا التناغم (ربما على طريقة كلسن، وبأسلوب واقعي بصورة مؤكدة) ليس «تناظراً وظيفيّاً داخليّاً» بالنسبة إلى النظام الدولي، بمقدار ما هو بالأحرى «تناظر وظيفي فوق قومي» يخص النظام الحقوقي الداخلي. تنطوي السمات الأولية للنظامين، كليهما، على الهيمنة على جملة الممارسات القضائية مثل الإجراء والمنع والمقاربة. أما الحالة الاعتيادية والعقوبة وممارسة الاضطهاد، فتنبع من الأولى، وتتشكل في إطار التطورات الإجرائية. لعل السبب الكامن وراء التطابق النسبي (ولكن الفعال) بين الوظيفة الجديدة للقانون الداخلي ونظيرتها لدى القانون فوق القومي هو، في المقام الأول، واقع أنهما يتحركان ويفعلان فعلهما على الساحة نفسها، أي على ساحة الأزمة. غير أن الأزمة على ساحة تطبيق القانون يتعين عليها، كما علَّمَنا كارل شميت C. Schmitt أن تلفت أنظارنا وتركِّزها على «الاستثناء» الذي يفعل فعله لحظة إنتاجها[2]. فالقانون المحلي، ونظيره فوق القومي، كلاهما، يتحدّدان بكونهما استثنائيين.

وتنطوي وظيفة الاستثناء هنا على أهمية فائقة. فمن أجل التحكم بمثل هذا الوضع السائب تماماً والسيطرة عليه، من الضروري منح السلطة المتدخلة: (1) القدرة على تحديد مطالب التدخل، بطريقة استثنائية كل مرة؛ و(2) القدرة على تحريك القوى والأدوات التي يمكن، بأساليب مختلفة، توظيفها للتعامل

---

(1) للاطلاع على وجهة نظر حول الانتقال الحقوقي من الحداثة إلى ما بعد الحداثة انظر كتاب مايكل هاردت وأنطونيو نيغري Labor of Dionysus: A Critique of the State-Form (Minneapolis; 1994) chapter 6 and 7.

(2) It is strange how in this internationlist debate almost the only work of Carl Schmitt that is taken up is *Der Nomos der Erde im Völkerrecht des Jus Publicum Europaeum* (Cologne: Greven, 1950), when really precisely in this context his more important work is *Verfassungslehre*, 8 th ed. (Berlin: Duncker & Humblot, 1993), and his positions developed around the definition of the concept of the political and the production of right.

مع جملة التدابير المتباينة والمتعددة المتخذة أثناء الأزمة. وبالتالي فإن صيغة من صيغ الحق هي في حقيقة الأمر **صيغة الحق البوليسي** تتولد هنا باسم استثنائية التدخل، حيث يكون تشكل حق جديد منقوشاً في عملية نشر المنع والاضطهاد والقوة الخطابية الرامية إلى إعادة بناء التوازن الاجتماعي: وهذا كله متطابق مع فعاليات الأجهزة البوليسية. وبهذا نستطيع أن نتعرف على المنبع الأولي والمضمر للحق الإمبراطوري من منظور النشاط البوليسي، وقدرة جهاز الأمن على إيجاد النظام والحفاظ عليه. من شأن مشروعية التنظيم الإمبراطوري أن تدعم وتؤيد ممارسة السلطة البوليسية، في حين يستطيع نشاط القوة البوليسية العالمية، في الوقت نفسه، أن يسلط الأضواء على مدى فاعلية ونجاح التنظيم الإمبراطوري. وبالتالي فإن الصلاحية القانونية للتحكم بالاستثناء من جهة، والقدرة على نشر القوة البوليسية من جهة ثانية، ليستا إلاّ عنصرين أوَّليين من عناصر تحديد مواصفات نموذج السلطة الإمبراطورية.

القيم الكونية الشاملة

غير أن من حقنا، عند هذا المنعطف، أن نتساءل عما إذا كان ما يزال يتعين علينا أن نستخدم عبارة «الحق» القانونية في هذا السياق. كيف نستطيع أن نستخدم عبارة حق (وهو حق إمبراطوري تحديداً) للدلالة على سلسلة تقنيات، قائمة على حالة من الاستثناء الدائم والسلطة البوليسية، تختزل الحق والقانون إلى مسألة فعالية خالصة؟ ولمقاربة هذين السؤالين يجب علينا أولاً أن نضاعف من إمعان النظر في عملية التأسيس الإمبراطوري التي نشهدها اليوم. لا بد لنا من أن نبادر أولاً إلى تأكيد أن واقع هذه العملية يتجلى ليس فقط عبر التحولات التي تحدثها على صعيد القانون الدولي، بل ومن خلال التغييرات التي تتسبب بها في صلب القانون الإداري للمجتمع السياسي الكوني[1]. ومن خلال

(1) لأخذ فكرة وفية عن هذه العملية يكفي الجمع بين كلاسيكيات الحقوق =

تحويلها المعاصر للقانون فوق القومي، تميل عملية التأسيس الإمبراطورية، إما بصورة مباشرة أو بشكل غير مباشر، إلى اختراق القانون الداخلي للدول القومية وإعادة تشكيله، وصولاً إلى تمكين القانون فوق القومي من المبالغة في التحكم بالقانون الداخلي.

لعل العَرَض الأبرز لهذا التحول هو نشوء وتطور ما يعرف باسم **حق التدخل**[1]، الذي يجري النظر إليه عموماً بوصفه حق أو واجب الكيانات المسيطرة في النظام العالمي على صعيد التدخل في أقاليم كيانات أخرى في سبيل الحيلولة دون حصول مشكلات إنسانية أو من أجل حلها، ومن أجل ضمان تنفيذ الاتفاقيات، وفي سبيل فرض السلم. وما لبث حق التدخل أن احتل مكاناً بارزاً بين مخزونات ترسانة الأدوات المتاحة للأمم المتحدة بموجب ميثاقها لتمكينها من الحفاظ على النظام الدولي، غير أن إعادة الصياغة المعاصرة لهذا الحق تمثل قفزة نوعية. ما عادت الدول السيادية المنفردة أو السلطة فوق القومية (الأمم المتحدة) تكتفي، كما كانت حالها في ظل الترتيب الدولي القديم، بالتدخل لمجرد ضمان أو فرض تنفيذ اتفاقيات دولية مبرمة بصورة

= الدولية وكلاسيكيات الاقتصاد الدولي مع الحرص على الربط بين ملاحظاتهما وتوصياتهما التي تنبثق من تشكيلات اختصاصية مختلفة ولكنها تتقاسم قدراً معيناً من الواقعية الجديدة، أو الواقعية بالمعنى الهوبزي في الحقيقة. ثمّة أيضاً مراجع أخرى مثل: Kenneth Neal Waltz; Theory of International Politics (New York; 1979), and Robert Gilpin, The Political Economy of International Relations (Prinston; 1987).

(1) لتكوين فكرة أولية عن زحمة الأدبيات الكثيرة والمضطربة في الغالب حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى المصادر التالية: Gene Lyons and Michael Mastanduno; Beyond Westphalia? State Sovereignty and International Intervention (Baltimore: 1995), Arnold Kanter and Linton Brooks; U.S. Intervention Policy for the Post-cold War World (New York; 1994), Mario Bettati, le droit d'ingérence (Paris, 1995), Maurice Bernard, la fin de l'ordre militaire (Paris, 1995).

طوعية. لقد باتت الكيانات فوق القومية المتمتعة بالمشروعية تتدخل الآن، لا انطلاقاً من الحق بل استناداً إلى الإجماع، باسم أي نمط من أنماط الطوارىء أو المبادىء الأخلاقية السامية. وما يدعم مثل هذا التدخل ليس متمثلاً بحالة طارئة واستثنائية دائمة فقط، بل بحالة طارئة واستثنائية دائمة مسوغة **بمتطلبات قيم العدالة الأساسية**. وبعبارة أخرى، يتم إضفاء الشرعية على الحق البوليسي عن طريق القيم الكونية الشاملة[1].

هل يتعين علينا أن نفترض أن مشروعية حق التدخل الجديد هذا، لأنه يستخدم في المقام الأول من أجل حل مشكلات إنسانية ملحة وطارئة، مستندة إلى القيم الكونية الشاملة؟ هل يجب علينا أن نقرأ هذه الحركة على أنها عملية تقوم، على أساس العناصر المتذبذبة للإطار التاريخي، بإطلاق آليةٍ مؤسِّسة تحرِّكها قوى العدالة والسلم الكونية الشاملة؟ هل نحن، بالتالي، في وضع قريب جدّاً من التعريف التقليدي للإمبراطورية، ذلك التعريف المعلن في سياق التصور الروماني ـ المسيحي القديم؟

في هذه المرحلة المبكرة من البحث، من شأن الرد بالإيجاب على هذه الأسئلة أن يوقعنا في خطأ المبالغة. فتحديد السلطة الإمبراطورية الناشئة على أنها أحد العلوم البوليسية المستندة إلى إحدى ممارسات الحرب العادلة لمعالجة حالات طارئة يتكرر ظهورها باستمرار، قد يكون صحيحاً، ولكنه ما يزال ناقصاً نقصاً صارخاً. وكما سبق لنا أن رأينا، فإن التحديدات الظواهرية للنظام العالمي الجديد موجودة في حالة شديدة الانسياب والتقلب يمكن وصفها أيضاً بعبارتي الأزمة والحرب. كيف نستطيع أن نوفق بين إضفاء الشرعية على هذا النظام عبر

---

(1) عن الأخلاق في العلاقات الدولية يمكن النظر إلى مجموعة من المؤلفات إضافة إلى كتب مايكل والزر، وتشارلز باتيس التي تمت الإشارة إليها من قبل، مثل: Stanley Hoffman, Duties beyond borders (Syracuse; 1981), Terry Nardin and David R. Maple, Traditions of International Ethics (Cambridge; 1992).

المنع والضبط وبين حقيقة أن الأزمة والحرب، نفسيهما، تبنيان الأساس والمشروعية المشبوهين بالذات لمفهوم العدالة هذا؟ وكما سبق لنا أن لاحظنا، فإن هذه التقنيات ومثيلاتها، تشير إلى أن ما نحن بصدده إنْ هو إلاَّ عملية التأسيس المادية للنظام الكوكبي الجديد، عملية تعزز وترسخ آلية هذا النظام الإدارية، وعملية إنتاج سلاسل هرمية جديدة لقيادة الفضاء العالمي. من الذي سيقرر بشأن تحديدات العدل والنظام عبر امتداد هذه الكلية في أثناء عملية التأسيس؟ من سيكون قادراً على تحديد معنى مفهوم السلم؟ من سيتمكن من توحيد عملية تعليق التاريخ ويقوم بوصف هذا التعليق بأنه عادل؟ ليست إشكاليةُ الإمبراطورية منغلقةً على جملة هذه الأسئلة، بل هي منفتحة تماماً.

عند هذا المنعطف، يجري طرح مشكلة الأداة الحقوقية الجديدة علينا في صيغتها الأكثر مباشرة، بوصفها نظاماً عالمياً، عدالة وحقوقاً ما زالت افتراضيَّة ولكنها تنطبق علينا فعليّاً رغم ذلك. ملزمون نحن بأن نزداد إحساساً بأننا مشاركون في هذا التطور، ومدعوون إلى أن نكون مسؤولين عمّا تؤول إليه حال هذا الإطار. فانتماؤنا الوطني، مثله تماماً مثل مسؤوليتنا الأخلاقية، يكمن في قلب هذه الأبعاد الجديدة ـ قوتنا وعجزنا يتم قياسهما ورَوْزُهما هنا. نستطيع أن نقول، حاذين حذو كانط، إن مزاجنا الأخلاقي الداخلي، حين يتواجه مع، ويتعرض لاختبار، النظام الاجتماعي، يميل لأن يتحدد وفقاً لمقولات الإمبراطوريَّة الأخلاقية والسياسية والحقوقية. أو نستطيع أن نقول: إن الأخلاق الخارجية لأي مخلوق بشري أو مواطن لم تعد الآن قابلةً للقياس إلاَّ في الإطار الإمبراطوري. وهذا الإطار الجديد لا يلبث أن يجبرنا على مواجهة سلسلة من الألغاز المتفجرة، لأن أفكارنا وممارساتنا على صعيد العدالة، وأسباب أملنا، تغدو موضوع شك وتساؤل في ظل هذا العالم الحقوقي والمؤسساتي الذي هو في طور التشكل. لقد تعرضت أساليب التذوق والتقويم الخاصة والفردية لجملة القيم للتحلل والتفكك. فمع ظهور الإمبراطورية لم نعد في مواجهة التوسطات المحلية لما هو كوني شامل، بل أصبحنا نواجه الكوني الملموس بالذات. أما

تدجين القيم، وأما الأستار التي قامت بتقديم جوهرها الأخلاقي من ورائها، وأما الحدود التي توفر الوقاية من الغزو الخارجي ـ أما ذلك كله فلا يلبث أن يتلاشى. لقد أصبحنا جميعاً مضطرين لمواجهة جملة من المسائل المطلقة والبدائل الجذرية. ففي ظل **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) باتت مُثُل الأخلاق والقيم والعدالة مصبوبةً في قوالب ذات أبعاد جديدة.

على امتداد بحثنا وجدنا أنفسنا في مواجهة إحدى إشكاليات الفلسفة السياسية التقليدية ألا وهي إشكالية تعرض النظام الإمبراطوري للانحطاط فالسقوط[1]. ومما قد ينطوي على شيءٍ من المفارقة، أننا نتناول هذه القضية في البداية، في الوقت الذي نعالج فيه البناء الأولي **للإمبراطورية** بالذات؛ غير أن صيرورة **الإمبراطورية** تتحقق فعليّاً على أساس الشروط نفسها التي تميز عملية تدهورها وانحطاطها. **فالإمبراطورية** (العولمة الجديدة) تبرز اليوم على الساحة بوصفها المركز الذي يدعم عولمة شبكات الإنتاج، ويرمي بشباكه الواسعة سعياً منه للإحاطة بجميع علاقات السلطة والقوة في النظام العالمي ـ ويقوم في الوقت نفسه، بنشر قوة بوليسية جبارة ضد البرابرة الجدد، والعبيد المتمردين الذين يهددون نظامه. تبدو سلطة **الإمبراطورية** خاضعةً لتقلبات آليات السلطة المحلية، ولجملة الترتيبات الحقوقية الجزئية المتبدلة التي تحاول، دونما نجاح كامل في أي من الأوقات، أن تستعيد الحالة الطبيعية السابقة باسم «استثنائية» الإجراءات الإدارية. غير أن هذه المواصفات كانت بالتحديد تلك التي ميَّزت روما القديمة في أثناء انحطاطها والتي أَقَضَّت مضاجع العديد والعديد من المبهورين بعصر التنوير والأنور. لا يجوز لنا أن نتوقع التوصل إلى أي حل لجملة التعقيدات التي تزخر بها العمليات التي تؤلف علاقة الحق بالامبراطورية الجديدة. فهذه العمليات متناقضة وستبقى كذلك. ومسألة تحديد العدل والسلم لن تجد لها

(1) نلمح هنا إلى النصين الكلاسيكيين المتمثلين بكتابي مونتسكيو وإدوارد غيبون وهما: Montesquieu; Considerations on the Causes of the Greatness of the Romans and their Decline (New York; 1965), Edward Gibbon, the history of the decline and fall of the Roman Empire (London; 1994).

حلاً حقيقياً. كما أن قوة التركيبة الإمبريالية الجديدة، لن تكون متضمنة في أي إجماع يتم اجتراحه بين صفوف الجماهير. تبقى شروط الطرح الحقوقي **للإمبراطورية** بعيدة جدّاً عن التحديد، وإن كانت ملموسة على أية حال. تولد **الإمبراطورية** وتظهر إلى الوجود كما لو كانت أزمة. هل يتعين علينا، إذن، أن ننظر إلى الأمر بوصفه **إمبراطورية** الانحطاط والتفسُّخ، حاذين حذو كل من مونتسكيو وغيبون في وصفهما لظروفها؟ أم أنه يصبح مفهوماً بشكل أفضل، إذا اعتمدنا الوصف الكلاسيكي للحالة على أنها حالة **إمبراطورية** فساد؟

علينا هنا أن نفهم الفساد، في المقام الأول، لا من المنطلق الأخلاقي فقط، بل ومن جملة المنطلقات الحقوقية والسياسية أيضاً، لأن دورة الفساد تغلق بشكل يتعذر وقفه فيتعرض المجتمع للتمزّق، حين لا يتم ترسيخ الأشكال المختلفة من الحكم بصورة ثابتة في الجمهورية، كما يقول مونتسكيو وغيبون[1]. وعلينا ثانياً أن نفهم الفساد بمعناه الميتافيزيقي أيضاً؛ فحين لا تتوفر إمكانية تحقيق متطلبات الكيان والجوهر، الفاعلية والقيمة، بصورة مشتركة، يتطور الفساد بدلاً من التوالد والنشوء[2]. ليست هذه إلاّ بعض محاور **الإمبراطورية** الأساسية التي سنعود إليها مطوّلاً فيما بعد.

---

(1) كما بين جان إيهرار Jean Ehrard بقدر كبير من الوضوح فإن الأطروحة القائلة بأن انحطاط روما بدأ مع قيصر تحت إعادة طرحها باستمرار في كتب تاريخ عصر التنوير. انظر Jean Ehrard; La Politique de Montesquieu (Paris, 1965).

(2) كان مبدأ فساد أو تفسخ الأنظمة السياسية مضمراً، أساساً، في نظرية أشكال الحكم كما صيغت في الفترة السفسطائية وصُنِّفت لاحقاً على أيدي أفلاطون وأرسطو. وقد جرى اعتبار مبدأ الفساد «السياسي» فيا بعد أحد مبادىء التطوير التاريخي عبر نظريات باتت تنظر إلى المخطّطات الأخلاقية لأشكال الحكم على أنها تطورات زمانية دورية. ومن بين جميع ناشري الاتجاهات النظرية المختلفة الذين بذلوا مثل هذه المحاولة (والرواقيون أساسيون على هذا الصعيد بكل تأكيد)، فإن بوليبوس هو الذي أقدم بالفعل على وصف النموذج بشكله النهائي مهلِّلاً لوظيفة الفساد الخلاقة.

وختاماً اسمحوا لنا أن نسوق مقارنة أخيرة تشير إلى ميلاد المسيحية في أوروبا، وانتشارها خلال حقبة انحطاط الإمبراطورية الرومانية. ففي تلك العملية تمّت مراكمة مخزون هائل من الخبرة الذاتية، وترسيخه في قلب عالم يُنْتَظر قدومه، مشروع ألفي سعيد. وما لبثت هذه الخبرة الذاتية الجديدة أنْ وفرت بديلاً مطّلعاً لروح الحقّ الإمبراطوري ـ أساساً وجوديّاً (أنطولوجيّاً) جديداً. ومن هذا المنظور باتت **الإمبراطورية** مقبولةً بوصفها اللحظة المجسِّدة لـ «نضج الأزمان» ولوحدة الحضارة المعروفة كلها، غير أنها ووجهت في الحالتين بتحدي محور أخلاقي ووجود مختلف كليّاً. وبالطريقة نفسها اليوم، يمكن للنظرية والممارسة أن تتجاوزا جملة الحدود والمشكلات التي ينطوي عليها الحق الإمبراطوري الجديد، نظراً لأن تلك الحدود والمشكلات ثابتة، مستندة مرة أخرى إلى أساس وجودي للتنافر والخصومة ـ داخل الإمبراطورية، ولكن ضدها وبعدها أيضاً، على المستوى ذاته من الكلية.

2.1

الإنتاج السياسي ـ الحيوي

تظهر «الشرطة» بوصفها إدارة تسود الدولة، جنباً إلى جنب مع كل من الجهاز القضائي والجيش وبيت المال. هذا صحيح. غير أنها تحتضن الأشياء الأخرى كلها في حقيقة الأمر. فتوركييه يقول: «إنها تتشعب مخترقة جميع ظروف الناس وشروطهم، متسللة إلى جميع ما يفعله هؤلاء الناس أو يفكرون بمباشرته. ذلك أنّ ميدانها يحيط بالقضاء والمال والجيش». إن **الشرطة** تتضمن كل شيء.

ميشيل فوكو

من المنظور الحقوقي كنا قادرين على إلقاء نظرة سريعة على بعض العناصر النظرية لنشوء **الإمبراطورية**، غير أن من شأن فهم كيفية إطلاق حركة الآلية الإمبراطورية بصورة فعلية، بالانطلاق من ذلك المنظور وحده، أن يكون صعباً إن لم يكن مستحيلاً. فالمفاهيم والنظم الحقوقية والقانونية تشير دوماً إلى أشياء أخرى غير ذواتها هي. وعبر مسيرة تطور الحق وممارسته، تحرص هذه المفاهيم والنظم على تسليط الأضواء على الظرف المادي الذي يحدد الثمن الذي تفرضه على الواقع الاجتماعي. لا بد لتحليلنا الآن من أن يهبط إلى ذلك المستوى المادي ويعاين هناك عملية التحول المادية لصيغة الحكم أو نموذجه. فنحن بحاجة لأن نكتشف جملة أسباب، وقوى إنتاج الواقع الاجتماعي، جنباً

إلى جنب مع مجموعة الخبرات والكيانات الذاتية التي تبعث فيه روح الحياة والنشاط.

القوة الحيوية في مجتمع الرقابة والإشراف

من نواح عديدة ساهمت مؤلفات ميشيل فوكو في التمهيد لمثل هذه المعاينة لعمل الحُكْم الإمبراطوري على الصعيد المادي. فأعمال فوكو هذه تمكننا، قبل كل شيء، من التعرف على عملية العبور التاريخية الحاسمة، في ميدان الأشكال الاجتماعية، من **المجتمع القائم على الضبط** إلى **المجتمع الخاضع للإشراف أو المراقبة**[1]. ومجتمع الضبط هو ذلك المجتمع الذي تكون فيه القيادة مبنية عبر شبكة موسَّعة من **الأدوات** والأجهزة التي تنتج وتنظم العادات والأعراف والممارسات الإنتاجية. وعملية تشغيل هذا المجتمع مع ضمان الامتثال لحكمه، ولجملة آليات احتضانه و/أو إقصائه، تتم من خلال المؤسَّسات الضابطة (كالسجن والمَصْنَع والمصح [العقلي] والمستشفى والجامعة والمدرسة وإلخ...) التي تؤلف الأرضية الاجتماعية، وتطرح منطقاً متناسباً مع «عقلية» الضبط والربط. وعملياً فإن السلطة الضابطة تحكم عبر بناء معايير وحدود الفكر والممارسة، وعبر تكريس أشكال السلوك العادية و/أو الشاذة والدعوة إلى التحلي بها و/أو تجنبها. عموماً يشير فوكو إلى النظام القديم والعصر الكلاسيكي للحضارة الفرنسية ليلقي الضوء على نشوء النزعة القائمة على الضبط. غير أننا نستطيع أن نقول، بصورة أعم، إن مجمل الحقبة الأولى من التراكم الرأسمالي (في أوروبا كما في الأماكن الأخرى) تمّت إدارتها

(1) صحيح أن عملية العبور من مجتمع الانضباط إلى مجتمع التحكم لا يتم إبرازها بوضوح من قبل فوكو غير أنها تبقى مضمرة في كتاباته. ونحن نحذو حذو محاولة جيل ديلوز الممتازة في هذا التأويل. انظر: Gilles Deleuze, Foucault (Paris, 1986), and «Post-Scriptum sur les Société de Contrôle» in Pourpalers (Paris; 1990), Michael Hardt «The Withering of Civil Society» (Winter, 1995).

في ظل هذه الصيغة من السلطة. علينا أن ندرك أن مجتمع الإشراف أو الرقابة، بالمقابل، هو ذلك المجتمع (الذي يتطور في الأطراف القصية من الحداثة وينفتح على ما بعد الحداثة) الذي تصبح فيه آليات القيادة أكثر «ديمقراطية» بصورة مطّردة، وأقوى تجذراً في عمق التربة الاجتماعية، موزعة على أدمغة سائر المواطنين وأجسادهم. أما أشكال السلوك ذات العلاقة بالتلاحم والإقصاء الاجتماعيين المناسبة للحكم فيتزايد إقحامها في صلب الكيانات الذاتية نفسها. لقد باتت السلطة الآن تمارَس عبر آليات تقوم مباشرةً بتنظيم العقول (في أنظمة الاتصالات وشبكات المعلومات وإلخ.) باتجاه حالة من الاغتراب (في نظم الرفاه والنشاطات الخاضعة للرقابة وإلخ.) باتجاه حالة من الاغتراب الذاتي عن الإحساس بالحياة والرغبة في الإبداع. وبالتالي فإن من الممكن وصف مجتمع الرقابة أو الإشراف بنوع من تكثيف وتعميم أجهزة التطبيع الضابطة التي تضفي الحياة داخلياً على ممارساتنا العامة واليومية. غير أن هذه الرقابة، على النقيض مما هي الحال في ظل الضبط، تمتد بعيداً إلى ما وراء حدود المواقع المبنية للمؤسسات الاجتماعية، عبر سلسلة طويلة من الشبكات المرنة والمتقلبة.

وتمكّننا مؤلفات فوكو، ثانياً، من أن نتعرف على الطبيعة **الحيوية ـ السياسية** لصيغة الحكم الجديد[1]. أما القوة الحيوية فهي أحد أشكال القوة التي

(1) See primarily Michel Foucault, *The History of Sexuality,* trans. Robert Hurley (New York: Vintage, 1978), 1: 135 - 145. For other treatments of the concept of biopolitics in Foucault's opus, see «*The Politics of Health in the Eighteenth Century*», *in Power / Knowledge,* ed. Colin Gordon (New York: Pantheon, 1980), pp. 166 - 182; «*La naissance de la médecine sociale*», in Dits et écrits (Paris: Gallimard, 1994), 3: 207 - 228, particularly p. 210; and «*Naissance de la biopolitique*», in Dits et écrits, 3: 818 - 825. For examples of work by other authors following Foucault's notion of biopolitics, see Hubert Drefus and Paul Rabinow, eds., *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), pp. 133 - 142; and Jacques Donzelot, The Policing of Families, trans. Robert Hurley (New York: Pantheon, 1979).

تنظم الحياة الاجتماعية من داخلها، عبر اتباعها وتعقبها وتفسيرها واستيعابها وإعادة صياغتها. فالسلطة لا تستطيع بلوغ القيادة الفعالة لمجمل حياة السكان إلاّ حين تصبح وظيفة عضوية حيوية يبادر كل فرد، طوعاً، إلى احتضانها وإعادة تفعيلها: «لقد أصبحت الحياة الآن... أحد أغراض السلطة»[1] كما يقول فوكو. أما الوظيفة الأسمى لهذه السلطة فهي إغناء الحياة أكثر فأكثر، في حين تتركز مهمتها الأولى على إدارة هذه الحياة. وبالتالي فإن القوة الحيوية تشير إلى حالة يكون فيها إنتاج نفسها، وإعادة إنتاجها، موضوع الرهان المباشر في عملية السلطة.

يتداخل هذان الخطان في أعمال فوكو أحدهما بالآخر، بمعنى أن مجتمع الرقابة وحده يكون قادراً على تبني السياق السياسي ـ الحيوي بوصفه مرجعه **الحَصْري**. ففي عملية العبور من المجتمع القائم على الضبط والربط إلى مجتمع الرقابة والإشراف، تتحقق صيغة سلطة جديدة محددة بجملة التكنولوجيات التي ترى المجتمع ملكوتاً للقوة الحيوية. كانت تأثيرات تكنولوجيات السياسة الحيوية في ظل مجتمع الضبط والربط ما تزال جزئية، بمعنى أن عملية الضبط كانت تتطور وفقاً لأشكال هندسية، وكمية مغلقة نسبيّاً عن المنطق. فعملية الضبط كانت تثبّت الأفراد داخل مؤسسات معنية، غير أنها لم تكن تنجح في إذابتهم كليّاً في بوتقة إيقاع الممارسات الإنتاجية وعمليات التدجين الإنتاجية؛ لم تتمكن من الوصول إلى مستوى الاختراق الكامل لوعي الأفراد وأجسادهم، مستوى التعامل معهم وتنظيمهم في إطار نشاطاتهم وفعالياتهم بكليتها. وبالتالي فإن العلاقة بين السلطة والفرد بقيت، في مجتمع الضبط، علاقة جامدة، ساكنة؛ حيث كان الاقتحام القائم على الضبط للسلطة متناظراً مع مقاومة الفرد. أما حين تصبح السلطة سياسية ـ حيوية بصورة كلية، فإن الجسد الاجتماعي كله

(1) Michel Foucaults, «Les mailles du pouvoir», in Dits et écrits (Paris: Gaillimard, 1994), 4: 182 - 201; quotation p. 194.

يغدو، بالمقابل، متضَمَّناً في آلية السلطة، ومتطوراً بصيغته الافتراضية. وهذه العلاقة تبقى علاقةً مفتوحةً ونوعية ومؤثرة. تكون ردود أفعال المجتمع الذائب في بوتقة سلطة تصل إلى أقصى المراكز العصبية للبنية الاجتماعية وسيرورات تطورها، أشبه بردود أفعال جسد واحد. وبالتالي فإن السلطة يتم التعبير عنها على أنها رقابة تمتد إلى أعماق السكان، وتخترق كياناتهم على أصعدة الوعي والجسد ـ وعبر العلاقات الاجتماعية بكليتها في الوقت نفسه[1].

في عملية الانتقال هذه، من مجتمع الضبط إلى مجتمع الرقابة أو الإشراف، يمكننا إذن، أن نقول: إن العلاقة، المتزايدة وثوقاً وكثافة، القائمة على الإشراك المتبادل لسائر القوى الاجتماعية التي اعتمدها النظام الرأسمالي خلال فترة تطوره كلها قد تحققت الآن بصورة كاملة. لقد تعرف ماركس على شيء شبيه فيما أطلق عليه اسم الانتقال من التصنيف الشكلي إلى التصنيف الحقيقي للعمل تحت عنوان **رأس المال**[2]. وفيما بعد، قام فلاسفة مدرسة فرانكفورت بتحليل انتقال ذي علاقة وثيقة بثقافة التصنيف (والعلاقات الاجتماعية) في ظل الكيان الشمولي للدولة، أو، بالأحرى، في إطار الديالكتيك المعكوس للتنوير[3]. غير أن الانتقال الذي نحن بصدده مختلف جذرياً؛ من حيث إن الانتقال الفوكوي يبادر، بدلاً من التركيز على السبق الأحادي للعملية الذي يصفه ماركس، ويعيد صياغته، ويوسعه أتباع مدرسة فرانكفورت، إلى

---

(1) حذا عدد غير قليل من المفكرين حذو فوكو ونجحوا في إضفاء الصفة الإشكالية على دولة الرفاه. انظر: Jacques Donzelot, L'invention du Social (Paris, 1984), and François Ewald, l'état providence (Paris, 1986).

(2) See Karl Marx, «Results of the Immediate Process of Production», trans. Rodney Livingstone, published as the appendix to Capital, trans. Ben Foweks (New York: Vintage, 1976), 1: 948 - 1084. See also Antonio Negri, Marx beyond Marx, trans. Harry Cleaver, Michael Ryan, and Maurizio Viano (New York: Autonomedia, 1991).

(3) See Max Horkheimer and Theodor Adorno, The Dialectic of Enlightemment, trans. John Cumming (New York: Herder and Herder, 1972).

التعامل ثورياً مع مفارقة التعددية والكثرة ـ ثم يأتي ديلوز وغواتاري ليقوما بتطوير هذا المنظور، بل وحتى برفعه إلى مستوى أعلى من الوضوح[1]. من شأن تحليل التصنيف الحقيقي، حين يُفهم الأمر بوصفه إغناءً ليس فقط للبعد الاقتصادي أو البعد الثقافي وحده للمجتمع، بل على أنه، بالأحرى، **العضو الحي** الاجتماعي بالذات، وحين يكون التصنيف مركِّزاً اهتمامه على شكليات الضبط و/أو الرقابة، أن يقطع المسار الخطي والشمولي للتطور الرأسمالي. صحيح أن المجتمع المدني مستَوْعَب من قبل الدولة، ولكن العاقبة المترتبة هي نوع من تفجير العناصر التي كانت فيما مضى تخضع للتنسيق والتسوية في المجتمع المدني. فأشكال المقاومة لم تعد هامشية بل أصبحت فعالةً في قلب مجتمع بات منفتحاً على مجموعة من الشبكات؛ والنقاط المنفردة باتت أحادية فوق ألفٍ من الهضاب والنجود. وبالتالي فإن ما بناه فوكو بصورة مضمرة (ثم كشف عنه ديلوز وغواتاري) هو صرح مفارقة سلطة تبادر ـ فيما هي دائبة على توحيد واحتضان جميع عناصر الحياة الاجتماعية في داخلها (فاقدةً القدرة الفعلية على حل التناقضات بين القوى الاجتماعية المتباينة)، وفي اللحظة نفسها ـ إلى الكشف عن سياق جديد، أرضية جديدة ذات تعددية قصوى، وقدرة غير محدودة، وغير قابلة للاحتواء على إضفاء الصفة الأحادية الفردية ـ أرضيةً للحدث[2].

من شأن هذين النمطين من أنماط فهم مجتمع الرقابة والقوة الحيوية،

---

(1) See Gilles Deleuze and Félix Guattari, A Thousand Plateaus, trans, Brian Massumi (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987).

(2) . . . حين يبادر المرء إلى تبني هذا التحديد للسلطة وحملة الأزمات التي تخترقها، فإن خطاب فوكو (بل وخطاب ديلوز وغواتاري بصورة أقوى) يوفر إطاراً نظرياً محكماً لنقد دولة الرفاه. وللاطلاع على التحليلات المنسجمة، إلى هذا الحد أو ذاك، مع هذا الخطاب، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية: Claus Offe, Disorganized Capitalism: Contemporary Transformations of Work and Politics (Cambridge, 1985), Antonio Negri; Revolution Retrieved; Selected Writings (London, 1988), Michael Hardt and Antonio Negri, Labor of Dionysus (Minneapolis, 1995) p.p. 23 - 213.

كليهما، أن يقدما وصفاً لجوانب مفهوم الإمبراطورية المركزية. فمفهوم الإمبراطورية إنْ هو إلا إطار يتعين فهم الكلية الكونية للذوات فيه، وهو الهدف الذي تقود إليه صيغة السلطة الجديدة. ثمة صَدْعٌ حقيقي يفغر فاه بين جملة الأطر النظرية القديمة المختلفة للقانون الدولي (بشكليه التعاقدي و/ أو السائد في الأمم المتحدة، على حد سواء) من جهة، وواقع القانون الإمبراطوري الجديد من الجهة المقابلة. لقد سقطت جميع العناصر الوسيطة للعملية جانباً في حقيقة الأمر، بما أدى إلى تعذر إقامة مشروعية النظام الدولي على التسويات بعد الآن. حيث بات، بالأحرى، من الضروري أن نمسك بهذا النظام، مع كل ما فيه من تنوع، بصورة مباشرة. لقد سبق لنا أن اعترفنا بهذه الحقيقة من المنظور الحقوقي. عملياً، رأينا أن على فكرة الحق الجديدة، حين تبرز في سياق العولمة، وتقدم نفسها بوصفها قادرةً على التعامل مع المجال الكوكبي الشامل بوصفه نسقاً منهجيّاً واحداً، أن تتخذ شرطاً مسبقاً مباشراً (فاعلةً في حالة من الاستثناء)، وأن تعتمد تكنولوجيا مرنة، وتأسيسية مناسبة (عبر اعتماد الأساليب الأمنية ـ الشُّرْطية).

على الرغم من أن حالة الاستثناء والتكنولوجيات الأمنية تشكل النواة الصلبة، والعنصر المركزي للحق الإمبراطوري الجديد؛ فإنّ هذا النظام الجديد غير ذي علاقة بالفنون الحقوقية أو القانونية للدكتاتورية أو التوتاليتارية اللتين وُصفتا في أوقات أخرى، وبقدر كبير من الصخب، وصفاً شديد الإطالة والتفصيل من قبل العديد (بل والعديد جدّاً في الحقيقة!) من المؤلفين[1]. أما

(1) على الرغم من أن المعاني التي تم إضفاؤها على كلمة «الشمولية» خلال فترة الحرب الباردة كانت وسائل دعائية مفيدة، فإنها بقيت أدوات تحليلية غير ملائمة كلياً، وأفضت في أكثر الأحيان إلى اعتماد أساليب تفتيشية (نسبة إلى محاكم التفتيش) بشعة، وآراء أخلاقية مدمِّرة. إن العديد والعديد من رفوف مكتباتنا الملأى بالتحليلات التي تتناول النزعة الشمولية لا تثير إلاّ الإحساس بالخجل، ويمكن رميها بعيداً دون تردد. وللاطلاع على قائمة موجزة لنماذج الأدبيات الصادرة عن الشمولية من أكثرها تماسكاً إلى =

سيادة القانون فما زالت، بالمقابل، تلعب دوراً مركزيّاً في سياق عملية الانتقال المعاصرة: حيث يبقى الحق فعالاً، ولا يلبث (من خلال حالة الاستثناء والتقنيات البوليسية تحديداً) أن يصبح إجراءً. ذلك هو التحول الجذري الذي يكشف النقاب عن العلاقة المباشرة بين السلطة والكيانات الذاتية، بما يمكّنه من تسليط الأضواء على كل من استحالة التوسطات «القلبية» المستبقة من جهة، والقدرة غير القابلة للاحتواء على التغير مع مرور الزمن لدى الحدث من الجهة الثانية[1]. فعبر سائر الفضاءات العالمية غير المحدودة، إلى أعماق العالم السياسي ـ الحيوي، وفي مواجهة انسياب زماني يتعذر التكهن بمصائره ـ هذه هي العوامل المحددة التي يجب تعريف الحق فوق القومي الجديد بها. ثمة المكان الذي يجب أن يناضل فيه مفهوم **الإمبراطورية** ليفرض نفسه، حيث يتعين عليه أن يثبت فعاليته، وبالتالي حيث ينبغي إطلاق حركة الآلة.

من وجهة النظر هذه، يبقى السياق السياسي ـ الحيوي للنموذج الجديد مركزيّاً تماماً بالنسبة إلى تحليلنا. وهذا هو ما يوفر للسلطة فرصةً للاختيار، ليس فقط بين الطاعة والعصيان، أو بين المشاركة السياسية الرسمية والرفض، بل وعلى امتداد مجمل المسافة الفاصلة بين الحياة والموت، بين الغنى والفقر،

= أشدها سخفاً وتفاهة يكفي الرجوع إلى المصدرين التاليين: Hannah Arendt, The Origins of Totalitarianism (New York, 1951), and Jeanne Kirkpatrick, Dictatorships and Double Standards (New York, 1982). سنعود إلى مفهوم الشمولية بقدر أكبر من التفصيل في الفصل الثاني من الجزء الثاني.

(1) نشير هنا إلى أطروحات «التعبئة العامة»، «الاستنفار العام» التي تطورت في العالم الجرماني، بالدرجة الأولى، خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات، من أرنست يونغر وكارل شميدت. في الثقافة الفرنسية أيضاً ما لبثت مواقف مشابهة أن برزت في الثلاثينيات، وما زال الجدل حولها دائراً حتى الآن. وشخصية جورج باتاي هي الشخصية المحورية في هذا النقاش. وحول «التعبئة العامة» كنموذج لتأسيس قوة العمل الجماعية في الرأسمالية الفوردية من منطلقات مختلفة انظر كتاب جان بول دوغودامار Jean Paul de Gaudemar, la mobilisation générale (Paris, 1978).

بين الإنتاج والتكاثر الاجتماعي، وإلخ... ونظراً للصعوبات الكبرى التي تواجهها فكرة الحق الجديدة في تمثيل هذا البعد لسلطة الإمبراطورية، ونظراً لعجزها عن ملامسة القوة الحيوية بصورة ملموسة من جميع جوانبها المادية، فإن أقصى ما يمكن للحق الإمبراطوري أن يبلُغَهُ هو تمثيل التصميم الكامن في العمق لعملية التأسيس الجديدة للنظام العالمي، دون أن يكون قادراً، بالفعل، على الإمساك بالمحرك الذي يمكّن هذا النظام من الانطلاق. لا بد لتحليلنا من أن يضاعف من تركيز اهتمامه على البعد **الإنتاجي** للقوة الحيوية[1].

إنتاج الحياة

لا تلبث مسألة الإنتاج فيما يخص القوة الحيوية ومجتمع الرقابة، على أية حال، أن تميط اللثام عن نقطة ضعف حقيقية في مؤلفات الكُتَّاب التي اقتبسنا هذه الأفكار منها. وبالتالي، لا بد لنا، من تسليط الضوء على الأبعاد الحية أو الحيوية ـ السياسية لمؤلفات **فوكو** فيما يتعلق بآليات الإنتاج. ففي أواسط السبعينيات قال فوكو في عدد من المؤلفات: إن المرء لا يستطيع فهم عملية الانتقال من دولة النظام القديم «السيادية» إلى دولة «الضبط والربط» الحديثة دون أخذ كيفية وضع السياق السياسي ـ الحيوي، بصورة تدريجية، في خدمة التراكم الرأسمالي بعين الاعتبار: «لا يتم إشراف المجتمع على الأفراد عبر الوعي والإيديولوجيا وحدهما، بل ومن خلال الجسد، وعن طريقه أيضاً. فما هو بيولوجي وحسّي وجسدي ملموس هو الأكثر أهمّيَّة بالنسبة إلى السياسية ـ الحيوية لدى المجتمع الرأسمالي»[2].

---

(1) يستطيع المرء تعقب المسار المثير للكثير من النقاشات المؤدية عملياً إلى تطوير التأويل الفوكوي للقوة الحيوية من قراءة جاك دريدا لـ «نقد العنف» تأليف فالتر بنيامين Walter Benjamin's «Critique of Violence» (New York, 1992) p.p. 3 - 67.

(2) Michel Foucault, «La naissance de la médecine sociale», in Dits et écrits (Paris: Gallimard, 1994), 3: 210.

كان أحد الأهداف المركزية لاستراتيجيته البحثية في هذه الفترة متمثلاً بتجاوز طبعات المادية التاريخية، بما فيها بدائل النظرية الماركسية العديدة، التي عاينت مشكلة السلطة والتكاثر الاجتماعي على مستوى البنية الفوقية بعيداً عن مستوى القاعدة الحقيقية للإنتاج. وبالتالي فإن فوكو حاول أن يعيد مشكلة التكاثر الاجتماعي وسائر عناصر ما يُعْرَف باسم البنية الفوقية إلى قلب البنية المادية الأساسية، وأن يحدد هذا المجال ليس فقط بالاستناد إلى المنطلقات الاقتصادية، بل ومن خلال أخذ جملة الشروط الثقافية والجسدية والذاتية هي الأخرى بعين الاعتبار. وهكذا فإننا نستطيع أن نفهم كيف اكتمل تصور فوكو للكل الاجتماعي، وبات متحققاً حين بادر في حقبةٍ لاحقةٍ من نشاطه، إلى إماطة اللثام عن الخطوط العريضة الناشئة لمجتمع الرقابة والإشراف كصيغة سلطة فعالة في مجمل السياسية ـ الحيوية للمجتمع كله. غير أن فوكو لا يبدو ـ حتى حين نجح في الإمساك بقوة بالأفق السياسي ـ الحيوي للمجتمع، وفي تحديده على أنه أحد ميادين الكمون ـ ناجحاً قط في انتزاع فكره من براثن تلك النظرية المعرفية البنيوية التي دأبت على توجيه بحثه من البداية. وحين نقول نظرية معرفة بنيوية هنا فإننا نعني إعادة اختراع تحليل وظيفي معين في دنيا العلوم الإنسانية، استعادة منهج يضحي عملياً بآلية النظام، بالزمنية الخلاقة لحركاته، وبالجوهر الوجودي لعملية التكاثر والتوالد الثقافي والاجتماعي[1]. ولو كنا، عند هذه النقطة، سنسأل فوكو عَمَّنْ أو عما يحرك النظام، أو بالأحرى، عن «عنصر الحياة» (البيوس)، لجاء رده متعالياً على الوصف، أو لا شيء على الإطلاق. فما يخفق فوكو في التقاطه، أخيراً، هي آليات الإنتاج في المجتمع السياسي ـ الحيوي[2].

---

(1) See Henri Lefebvre, L'ideologie structuraliste (Paris: Anthropos, 1971); Gilles Deleuze, «A quoi reconnait - on le structuralisme?» in François Châtelets, ed., Histoire de la philosophie, vol. 8 (Paris: Hachette, 1972), pp. 299 - 335; and Fredric Jameson, The Prison - House of Language (Princeton: Princeton University Press, 1972).

(2) حين يقوم ديلوز بصياغة نقاط اختلافه المنهجية مع فوكو في رسالة شخصية كُتبت =

أمّا ديلوز وغواتاري، بالمقابل، فيقدمان لنا فهماً بَعْدَ بنيوي صحيح للقوة الحيوية، يجدد الفكر المادي ويحتل مكانه الثابت في مسألة إنتاج الوجود الاجتماعي. يقوم عملهما بنزع صفة الغموض والألغاز عن البنيوية، وعن جميع التصورات الفلسفية والسوسيولوجية (الاجتماعية) والسياسية التي تجعل ثبات الإطار المعرفي (الأبستمولوجي) نقطة مرجعية يتعذر اجتنابها. يقومان بتركيز انتباهنا بوضوح على الجوهر الوجودي للإنتاج الاجتماعي. فالآلات تنتج. والعمل المطّرد الدائب للآلات الاجتماعية بأجهزتها ومجمعاتها المختلفة تنتج العالم جنباً إلى جنب مع الذوات والموضوعات التي تؤلفه. غير أن ديلوز وغواتاري يبدوان قادرين على الإدراك الإيجابي لما ليس أكثر من مجرد أشكال النزوع نحو حركة مستمرة وتدفقات مطلقة، وبالتالي فإن العناصر الخلاقة والأنطولوجيا الجذرية لما هو اجتماعي تبقى، هي الأخرى، في فكرها، عديمة المضمون وعاجزة. صحيح أن ديلوز وغواتاري يكتشفان إنتاجية الإنتاج الاجتماعي (الإنتاج المبدع، إنتاج القيم وجملة العلاقات والعواطف والصيرورات الاجتماعية). غير أنهما لا ينجحان في إيضاحه إلاّ بصورة عابرة سريعة الزوال، على شكل أفق فوضوي غير محدد مطبوع بالحدث الذي يستحيل الإمساك به[1].

= سنة 1977 م، فإنه يبين أن نقطة الاختلاف الرئيسة متمثلة تحديداً بمسألة إنتاج مماثلة. يفضل ديلوز كلمة «رغبة» على عبارة «متعة» لدى فوكو، لأن الرغبة، كما يقول، تلتقط الآلية الحقيقية والفعالة لإنتاج الواقع الاجتماعي، في حين تبقى المتعة معطلة ومنفعلة: «تقوم المتعة بقطع إيجابية الرغبة وتأسيس مستوى كمونها». انظر: Gilles Deleuze, «Désir et Plaisir» magazine littéraire no. 325 (1994) 59 - 65; qwotation p. 64.

(1) ربما قام فلكس غواتاري بتطوير العواقب المتطرفة لهذا النمط من النقد الاجتماعي، مع الحرص على تجنب الوقوع في دائرة أسلوب «الرد المضاد» العائد لخطاب ما بعد الحداثة في كتابه Chaosmosis. أمّا من وجهة نظر ميتافيزيقية فإننا نجد مواقف مشابهة تقريباً لدى بعض أتباع نيتشه. انظر: Massimo Carcciari, méridiens de la décision dans la pensée contemporaine (Paris, 1991).

قد نتمكن من إدراك العلاقة بين الإنتاج الاجتماعي والقوة الحيوية بصورة أفضل، في مؤلفات مجموعة المؤلفين الماركسيين الإيطاليين المعاصرين الذين يعترفون بالبعد السياسي ـ الحيوي على صعيد الطبيعة الجديدة للعمل الإنتاجي وتطوره الحي في المجتمع، عبر استخدام عبارات معينة مثل «عقلية الجماهير»، «فكر الجماهير»، «العمل غير المادي»، ومفهوم «العقل العام» الماركسي[1]. وقد انطلقت جملة هذه التحليلات من مشروعين بحثيين منسَّقين؛ يقوم أولهما على تحليل التحولات الأخيرة للعمل المنتج، ونزوعه لأن يصبح غير مادي بصورة متزايدة، حيث بات الدور المركزي الذي كانت قوة عمل جماهير عمال المصنع تحتله عائداً اليوم بصورة متعاظمة لقوة العمل الذهنية، واللامادية، والقائمة على إتقان فن الكلام والتواصل، مما يفرض ضرورة تطوير نظرية سياسية جديدة للقيمة، تستطيع أن تضع مشكلة هذه المراكمة الرأسمالية الجديدة للقيمة في قلب آلية الاستغلال (وبالتالي، ربما، في قلب الثورة المحتملة). أما المشروع البحثي الثاني، وهو نتاج للأول، الذي قامت هذه المدرسة بتطويره، فيرتكز على تحليل البعد الذي يكون اجتماعياً، وقائماً على التواصل بصورة مباشرة للعمل الحي في المجتمع الرأسمالي المعاصر، مما يجعله يصر على طرح مشكلة الكيانات الذاتية الجديدة، مع ما تنطوي عليه من قابلية للاستغلال من جهة، ومن طاقة ثورية من جهة ثانية. فالبعد الاجتماعي المباشر لاستغلال العمل غير المادي الحي يضمر العمل في جميع العناصر العلائقية التي تحدد ما

(1) In English, see primarily the essays in Paolo Virno and Michael Hardt, eds., Radical Thought in Italy (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996). See also Christian Marazzi, Il posto dei calzini: la svolta linguistica dell'economia e i suoi effetti nella politica (Bellinzona: Edizioni Casagrande); and numerous issues of the French journal Futur antérieur, particularly nos. 10 (1992) and 35 - 36 (1996). For an analysis that appropriates central elements of this project but ultimately fails to capture its power, see André Gorz, Misère du présent, richesse du possible (Paris: Galilée, 1997).

هو اجتماعي، ولكنها تقوم، في الوقت نفسه، بتفعيل العناصر النقدية التي تتولى تطوير القدرة على التمرد والثورة عبر مسلسل ممارسات العمل كله. لا بد إذن من المبادرة، بعد امتلاك نظرية جديدة للقيمة، إلى صياغةٍ جديدةٍ للذات تعمل، بالدرجة الأولى، عبر المعرفة والتواصل واللغة.

وهكذا فإن هذه التحليلات قامت بإعادة تثبيت أهمية الإنتاج في إطار العملية السياسية ـ الحيوية للتأسيس الاجتماعي، غير أنها أدَّت إلى عزله من نواح معينة ـ عبر الإمساك بصيغته النقية، عبر تصفيته على المستوى المثالي. لقد تحركت كما لو كان اكتشاف الأشكال الجديدة لقوى الإنتاج ـ للعمل غير المادي، للعمل الذهني الجماهيري، لعمل «العقل العام» ـ كافياً لإدراك العلاقة الديناميكية الفعالة والخلاَّقة بين الإنتاج المادي من جهة، والإنتاج الاجتماعي من الجهة المقابلة بصورة ملموسة. فحين تقوم هذه التحليلات بإعادة تثبيت وغرس الإنتاج في السياق السياسي ـ الحيوي، إنما تقدمه، بصورة شبه حصرية، على مستوى آفاق اللغة والتواصل. لعل أحد أخطر النواقص كان بالتالي متمثلاً بنزوع هؤلاء المؤلفين إلى التعامل مع الممارسات العملية الجديدة في مجتمع السياسة ـ الحيوية عبر جوانبها الفكرية، وغير المادية **فقط**. غير أن إنتاجية الأجساد، وقيمة العواطف تبقى مركزية بصورة مطلقة في هذا السياق. وسوف نعالج الجوانب الرئيسية الثلاثة للعمل غير المادي في الاقتصاد المعاصر المتمثلة بالعمل التواصلي في الإنتاج الصناعي الذي بات مؤخراً موصولاً عبر شبكات معلوماتية، وبالعمل التفاعلي للتحليل وحل المشكلات على الصعيد الرمزي، وبالعمل القائم على إنتاج التأثيرات النفسية وتوظيفها (انظر الفصل الرابع من الجزء الثالث). وهذا الجانب الثالث بتركيزه على إنتاجية ما هو مادي وملموس يشكل عنصراً بالغ الأهمية في الشبكات المعاصرة للإنتاج السياسي ـ الحيوي. وبالتالي فإن عمل هذه المدرسة وتحليلها للعقل العام كانا، بالتأكيد، خطوة إلى الأمام، غير أن إطارها النظري يبقى شديد النقاء والطهورية، أقرب

إلى أن يكون ملائكياً. وفي التحليل الأخير فإن هذه التصورات الجديدة هي الأخرى لا تفعل شيئاً أكثر من مجرد حك السطح الخارجي للآلية الإنتاجية في الإطار النظري الجديد للقوة الحيوية[1].

يتمثل واجبنا، إذن، بالبناء فوق هذه المحاولات الناجحة جزئياً للتعرف على الطاقة الكامنة في الإنتاج السياسي ـ الحيوي. فعبر الجمع المنسق للسمات المميزة المختلفة للسياق السياسي ـ الحيوي التي أتينا على وصفها إلى الآن تحديداً، ومن خلال إعادتها إلى أنطولوجيا الإنتاج، سنتمكن من التعرف على الشكل الجديد للجسم السياسي ـ الحيوي الجماعي، الذي قد يبقى، على أية حال، متناقضاً بمقدار ما يكون مثقلاً بالمفارقات. وهذا الجسم لا يلبث أن يغدو صرحاً ليس عن طريق نفي قوة الإنتاج الأصلية التي تضفي عليه الحياة، بل من خلال الاعتراف بها؛ حيث يصبح لغة (لغة علمية ولغة اجتماعية على حد سواء) لأنه حشد من الأجساد الأحادية المحدِّدة الساعية إلى الانتماء. وبالتالي فإنه إنتاج وتكاثر في الوقت نفسه، بنية وبنية فوقية في آن معاً، لأنه

(1) يشكل الإطار الذي ينطلق منه هذا الخط من النقاش مصدر غناه العظيم، وسبب محدوديته الحقيقية في الوقت نفسه. وبالتالي فإن التحليل يجب دفعه، عملياً، إلى ما وراء قيود التحليل «العُمّالوي» للتطور الرأسمالي وشكل الدولة. يكمن أحد نواقص مثل هذا التحليل مثلاً، كما جاء في كتاب غاتياري سبيفاك Gayatri Spivak, in Other World, Essays in cultural politics (New York; 1988), p. 162. في حقيقة أن من شأن فهم القيمة من هذا المنطلق الماركسي أن يكون مفيداً في البلدان المسيطرة، غير أنه يبقى عاجزاً تماماً عن أن يفي بالغرض المطلوب في المناطق الخاضعة من الكرة الأرضية. تنطوي هذه المساءلة على أهمية بالغة بالنسبة إلى الإشكالية التي نطورها في هذه الدراسة. يمكننا القول، من وجهة نظر منهجية، إن المجمع الإشكالي الأعمق والأكثر رسوخاً موجود في النظرية النسوية، في النظريات النسوية الماركسية والاشتراكية التي تركز على عمل المرأة، العمل العاطفي، وإنتاج قوة الحياة، بخاصة. لعل هذا يوفر الإطار الأنسب ربما لتجديد مناهج المدارس «العمالوية» الأوروبية.

حياة بأشمل المعاني وسياسة بالمعنى الصحيح. لا بد لتحليلنا من أن يغوص عميقاً في أدغال التحديدات الإنتاجية المتضاربة المشحونة بالصراعات التي يقدمها الجسم السياسي ـ الحيوي الجماعي إلينا[1]. وبالتالي فإن على إطار تحليلنا أن يكون متمثلاً بتكشف الحياة بالذات، بعملية تأسيس العالم، التاريخ. ينبغي طرح التحليل لا عبر صيغ مثالية، بل في إطار التخليص الكثيف للتجربة.

الشركات وعملية التواصل

لدى تساؤلنا عن الكيفية التي يتم بها تأسيس جملة العناصر السياسية والسيادية للآلة الإمبراطورية، نرى أن ليس هناك ما يدعو إلى أن نقصر تحليلنا، أو حتى تركيزه، على المؤسسات التنظيمية فوق القومية. فمنظمات الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع الوكالات المالية والتجارية الكبرى متعددة الجنسيات والعابرة للحدود القومية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي،

(1) على العموم تحرص نظريات «اضطراب» النظام الدولي، بل وحتى النظام العالمي الجديد أكثر من ذلك، تلك النظريات التي تمت الإشارة إليها على أن تتجنب، لدى تفسير هذا الاضطراب، أن تلمح إلى الطابع المتناقض للعلاقات الرأسمالية. يجري اعتبار الشعب الاجتماعي نتيجة فقط للآليات الدولية الدائرة بين الأطراف الدولية بما يوفّر إمكانية إضفاء الصفة الطبيعية على الاضطراب في إطار الحدود الانضباطية الصارمة للعلاقات الدولية. أمّا الصراعات الاجتماعية والطبقية فيتم، عملياً، إخفاؤها جراء منهج التحليل بالذات. ومن هذا المنظور فإن الجوهر المنتج للحياة «البيو المنتج productive bios» يبقى متعذّر الفهم. يكاد الأمر أن يكون ذاته إلى هذا الحد أو ذاك بالنسبة إلى مؤلفي وجهة النظر القائلة بالنظم العالمية، الذين يركزون في المقام الأول على دورات النظام والأزمان النظامية (كما في مؤلفات فالرشتاين وأريغي المذكورة من قبل). إن عالم هؤلاء (وبالتالي تاريخهم) هو عالم (وتاريخ) دون كيان ذاتي. ما يفتقرون إليه هو عمل الجوهر المنتج للحياة، أو الحقيقة التي تؤكد أن رأس المال ليس شيئاً بل علاقة اجتماعية، علاقة تناقضية قائمة على الخصومة، يستمد أحد أطرافها حياته ونشاطه من الحياة المنتجة للجمهور.

منظمة الغات GATT، وإلخ...)، لا تصبح جميعاً ذات أهمية على صعيد التأسيس الحقوقي فوق القومي إلاّ حين يتم النظر إليها في إطار آلية الإنتاج السياسي ـ الحيوي للنظام العالمي. ولا بد لنا من تأكيد حقيقة أن الوظيفة التي كانت تضطلع بها في النظام الدولي القديم ليست هي التي تقوم بإضفاء صفة الشرعية على هذه المنظمات. فما يجعلها مشروعةً الآن هي، بالأحرى، وظيفتها الممكنة حديثاً في إطار سيمبولوجيا (التعبير الرمزي) للنظام الإمبراطوري. تبقى هذه المؤسسات عديمة الفاعلية، خارج الإطار الجديد. أما الإطار المؤسَّساتي القديم فيساهم، في أحسن الأحوال، بتكوين وتثقيف الكوادر الإدارية للآلة الإمبراطورية، بعملية «تصنيع» نخبة إمبراطورية جديدة.

تقوم الشركات العملاقة العابرة للحدود القومية بإقامة نسيج الربط الأساسي للعالم السياسي ـ الحيوي من نواح مهمة معينة. وبالفعل فإن رأس المال كان على الدوام منظماً من منطلقات تستهدف الساحة العالمية كلها. غير أن الشركات الصناعية والمالية متعددة الجنسيات، والعابرة للحدود القومية، لم تبدأ حقّاً بتشكيل وتكوين الأقاليم العالمية من منطلق سياسي ـ حيوي إلاّ في النصف الثاني من القرن العشرين. يزعم البعض أن هذه الشركات لم تفعل أكثر من الحلول محل النظم القومية الاستعمارية والإمبريالية المختلفة في المراحل المبكرة من التطور الرأسمالي، من إمبريالية القرن التاسع عشر الأوروبية إلى الحقبة الفوردية من التطور الرأسمالي في القرن العشرين[1]. وهذا صحيح جزئيّاً، غير أن ذلك المكان بالذات ما لبث أن تعرض لقَدْر جوهري من التحول والتغيير جراء الواقع الجديد للنظام الرأسمالي. ما عادت فعاليات الشركات

(1) يزعم جيوفاني أريغي في كتاب **القرن العشرين الطويل** The Long Twentieth Century (London; 1995)، مثلاً، أن دور الشركات الرأسمالية يتصف بمثل هذه الاستمرارية. ثمَّة وجهة نظر معاكسة مفصَّلة في: «Luciano Ferrari Beavo; Introduzione; vecchie e nuove questioninella teoria dell' imperialismo», Luciano Ferrari Bravo, Imperialismo e classe operaia multinazionle (Milan; 1975) pp. 7-70.

تتحدد بفرض الأوامر المجردة وبتنظيم السرقة البسيطة والتبادل غير المتكافىء. باتت، بالأحرى، عاكفةً، بصورة مباشرة، على بناء وتشغيل سلاسل من الأقاليم والكتل السكانية. إنها تكاد أن تنجح في تحويل الدول القومية إلى مجرد أدوات ومكاتب تتولى مهمة تسجيل حركات تَدَفُّق السلع والرساميل والسكان التي تقوم بإطلاقها. تقوم الشركات العابرة للحدود القومية، بصورة مباشرة، بتوزيع قوة العمل على الأسواق المختلفة، بتخصيص الموارد وظيفيّاً، وبتنظيم القطاعات المختلفة للإنتاج العالمي تراتبيّاً أو هرميّاً. فالجهاز المعقد الذي يختار ميادين التوظيف والاستثمار، ويوجه المناورات المالية والنقدية، يحدد الجغرافيا الجديدة للسوق العالمية، أو البنية السياسية ـ الحيوية الجديدة للعالم في الحقيقة[1].

لعل الصورة الأكمل لهذا العالم هي تلك المعبرة عن الوجه النقدي. فمن هنا نستطيع أن نرى أفقاً للقيم وآلةً للتوزيع، آليةً للتراكم ووسيلةً للدوران، سلطة ولغة. ليس ثمة شيء، ليس ثمة «حياة عارية»، ليس ثمة موقف خارجي، يمكن وضعه خارج هذه الساحة المخترقة بالمال؛ ما من شيء متحرر من المال. فعلى الساحة العالمية يبدو كل كيان سياسي ـ حيوي مرتدياً، في الحقيقة، ثوباً نقدياً: «راكموا ثم راكموا! ذلكم هو موسىٰ والأنبياء!»[2].

وهكذا فإن القوى الصناعية والمالية الكبرى تنتج ليس السلع والبضائع فقط، بل والكيانات الذاتية أيضاً. إنها تنتج ذاتيات تمثيلية في قلب السياق السياسي ـ الحيوي: إنها تنتج الحاجات والعلاقات الاجتماعية والأجساد

---

(1) من وجهة نظر التحليل السياسي من جهة والمنظور الاقتصادي والانتقادي الاجتماعي يمكن الرجوع إلى كتابي الإعداد **للقرن الحادي والعشرين** Preparing for the twenty-first century (New York, 1993) لبول كيندي، و**حالة ما بعد الحداثة** The condition of postmodernity (Oxford, 1989). لديفيد هارفي على التوالي.

(2) Marx, Capital, 1: 742.

والعقول ـ بما يعني أنها تنتج منتجين[1]. وفي المجال السياسي ـ الحيوي، يتم دفع الحياة لخدمة الإنتاج، والإنتاج لخدمة الحياة. إنها خلية نحل كبرى تقوم الملكة فيها، على الدوام، بمراقبة عمليتي الإنتاج والتكاثر. وكلما غاص التحليل أعمق اهتدى إلى قَدْرٍ أكبر من مستويات الكثافة المتزايدة للمجمعات المتشابكة والعلاقات المتفاعلة[2].

لعل الموقع الذي يتعين علينا أن نضع فيه الإنتاج السياسي ـ الحيوي للنظام، هو السلاسل اللامادية لإنتاج اللغة والمعلومات والشبكات الرمزية التي تطورها صناعات الاتصالات[3]. ولعملية تطوير شبكات الاتصالات علاقة عضوية بظهور النظام العالمي الجديد ـ إنها، بعبارة أخرى، نتيجة وسبب، منتوج ومنتِج. فالتواصل لا يكتفي بمجرد التعبير عن حركة العولمة، بل ويتولى أيضاً مهمة تنظيمها. تنتظمُ هذه الحركة بمضاعفة أشكال الترابط وبنائها عبر العديد من الشبكات. إنها تعبر عن الحركة، وتتحكم بشعور التوجه لدى السهم الخيالي الذي يخترق جملة هذه الارتباطات المعبرة الصريحة؛ وبعبارة أخرى،

---

(1) تبدو قائمة المراجع التي يمكننا أن نوردها حول هذه النقطة لا متناهية. فنظريات الإعلان والاستهلاك باتت عملياً مندمجة (في الوقت المناسب) بنظريات الإنتاج، إلى حد أننا أصبحنا الآن نرى إيديولوجيات تطرح «الانتباه» على أنه قيمة اقتصادية! وللاطلاع على مجموعة مختارة من مثل هذه المؤلفات يحسن المرءُ صنعاً إذا ما عاد إلى عدد من المراجع التالية: Susan Strasser, Satisfaction Guaranteed: The Making of the American Mass Market (New York, 1989), Gary Gross, Time and Money, The Making of Consumer Culture (New York, 1993), Inside the Mouse (Durham; 1995), Jeremy Rifkin, the Market Era (New York, 1995) and Stanley Aronowitz and William Difazio, the Jobless Future (Minneapolis, 1994).

(2) مدينان نحن لديلوز وغواتاري وكتاب **ألف هضبة وهضبة** A Thousand Plateaus بالوصف المظاهراتي الأشمل لهذا الطابع الصناعي ـ النقدي للعالم الذي يؤلف المستوى الأول من النظام العالمي.

(3) See Edward Comor, ed., The Global Political Economy of Communication (London: Macmillan, 1994).

يكون السهم الخيالي موجّهاً ومحصوراً داخل قناة آلة التواصل والاتصال. فما اضطرت نظريات سلطة الحداثة إلى اعتباره متسامياً، أي، خارجيّاً بالنسبة إلى العلاقات الإنتاجية والاجتماعية، يتشكل هنا في الداخل، كامناً في عمق هذه العلاقات. فالتوسط تستغرقه آلة الإنتاج. والتركيبة السياسية للفضاء الاجتماعي تتحدد في فضاء التواصل. ذلك هو السبب الذي مكّن صناعات الاتصالات من احتلال مثل هذا الموقع المفتاحي. فهذه الصناعات لم تعد تكتفي بمجرد تنظيم الإنتاج على مستوى جديد، وفرض بنية جديدة ملائمة للفضاء العالمي فقط، بل وتجعل تسويغه كامناً في العمق. تقوم السلطة بالتنظيم وهي تنتج؛ إنها تنظم وتتكلم وتعبر عن نفسها بوصفها سلطة مرجعية. وتقوم اللغة بإنتاج البضائع وهي توفر الاتصال، غير أنها تتمخض، إضافة إلى ذلك، عن كيانات ذاتية تربط بينها وتصدر إليها الأوامر. تعكف صناعات الاتصالات على الدمج بين ما هو خيالي وما هو رمزي في النسيج السياسي ـ الحيوي، ليس فقط بوضعهما في خدمة السلطة، بل وبإدخالهما فعليّاً في قلب أدائها الوظيفي بالذات[1].

عند هذه النقطة نستطيع أن نبدأ بتناول مسألة **إضفاء المشروعية** على النظام العالمي الجديد. فمشروعية هذا النظام ليست ناشئة عن أية اتفاقيات دولية موجودة بصورة مسبقة، أو عن عمل المنظمات فوق القومية الجنينية الأولى، التي كانت هي نفسها من صنع المعاهدات المستندة إلى القانون الدولي. جزئيّاً على الأقل، تنشأ مشروعية الآلة. الإمبراطورية من صناعات الاتصالات، أي، من عملية تحول نمط الإنتاج الجديد إلى آلة. إنها تنتج صورتها الخاصة المتمثلة بالسلطة المرجعية. إنه شكل من أشكال المشروعية لا يستند إلى أيّ شيء من خارج ذاته، وتتم إعادة طرحه دون توقف عبر تطوير لغاته الخاصة بالتسويغ الذاتي.

---

(1) See Stephen Bradley, ed., Globalization, Technologies, and Competition: The Fusion of Computers and Telecommunications in the 90 s (Cambridge, Mass.: Harvard Business School Press, 1993); and Simon Serfaty, The Media and Foreign Policy (London: Macmillan, 1990).

ثمة نتيجة أخرى لا بد من معالجتها بالاستناد إلى هذه المنطلقات، ألا وهي أن علينا أن نعتبر التواصل والسياق السياسي ـ الحيوي متعايشين إذا كان قطاع الاتصالات أحد قطاعات الإنتاج المهيمنة، ويمارس سلطانه على الساحة السياسية ـ الحيوية كلها. وهذا يأخذنا بعيداً إلى ما وراء الساحة القديمة كما وصفها يورغن هابرماس، على سبيل المثال. لقد كان هابرماس، في الحقيقة ـ حين قام بتطوير مفهوم الفعل التواصلي، مسلّطاً الضوء بقوة على شكله الإنتاجي، وعلى النتائج الوجودية (الأنطولوجية) المترتبة على ذلك ـ لا يزال يعتمد على وجهة نظر هي خارج تأثيرات العولمة هذه، وجهة نظر من الحياة والحقيقة قادرة على معارضة الاستعمار المعلوماتي للوجود[1]. غير أن الآلة الإمبراطورية تبين أن وجهة النظر الخارجية هذه لم تعد موجودة. فالإنتاج التواصلي، وبناء المشروعية الإمبراطورية يسيران، على النقيض من ذلك، يداً بيد، ولم يعد فصل أحدهما عن الآخر ممكناً. إن الآلة مسوَّغَة ومكونة ذاتيّاً ـ أي منهجية. إنها تبني أنسجة اجتماعية تزيح أي تناقض أو تعطله؛ إنها توجد حالات تبدو قادرة على استيعاب الخلاف في لعبة توازنات غير ملحوظة ذاتية التوليد وذاتية التنظيم، قبل المبادرة إلى تحييد هذا الخلاف بصورة قسرية. وكما سبق لنا أن قلنا في مكان آخر، فإن على أيَّة نظرية حقوقية تتناول ظروف ما بعد الحداثة أن تأخذ هذا التعريف التواصلي المحدِّد للإنتاج الاجتماعي بعين الاعتبار[2]. لا تعيش الآلة الإمبراطورية إلاّ من خلال إنتاج سياق توازنات و/ أو اختزال تعقيدات، متظاهرة بطرح مشروع مواطنية كونية شاملة وعاملة، في سبيل تحقيق هذا الغرض، على تكثيف فاعلية تدخلها في كل عنصر من عناصر العلاقة التواصلية، عاكفةً، طوال الوقت، على تفكيك الهوية والتاريخ بطريقة

(1) See Jürgen Habermas, *Theory of Communicative Action*, trans. Thomas McCarthy (Boston: Beacon Press, 1984). We discuss this relationship between communication and production in more detail in Section 3, 4.

(2) See Hardt and Negri, *Labor of Dionysus*, chaps. 6 and 7.

بَعْد حداثية من قمة الرأس إلى أخمص القدم[1]. غير أن الآلة الإمبراطورية، على النقيض مما هو منتظر من الطريقة المتبعة في العديد من الروايات إلى ما بَعْد الحداثية، تبادر، بعيداً عن استئصال أشكال السَّرْد الرئيسية، بصورة فعلية، إلى إنتاج وإعادة إنتاج مثل هذه الأشكال من السَّرْد (أمهات الروايات الإيديولوجية خصوصاً) في سبيل إضفاء الشرعية على سلطتها الخاصة والاحتفال بها[2]. وفي هذا التطابق بين الإنتاج عبر اللغة من جهة، والإنتاج اللغوي للواقع من جهة ثانية، ولغة التسويغ الذاتي من جهة ثالثة، يكمن مفتاح أساسي لفهم فاعلية الحق الإمبراطوري وصحته ومشروعيته.

التدخل

يشتمل هذا الإطار الجديد للشرعية على أشكال جديدة وصياغات طازجة لعملية **ممارسة القوة الشرعية**. يتعين على السلطة الجديدة، خلال فترة تشكلها،

---

(28) رغم تطرف المؤلفين الذين يجري تقديمهم في مجموعة من المصادر Martin Albrow and Elizabeth King; Globalization, Knowledge, and Society (London, 1990), Bryan S. Turner, Theories of Modernity and Postmodernity (London, 1990)، فإن أوجه الاختلاف بين مواقفهم المختلفة تبقى ثانوية نسبياً في الحقيقة. علينا دائماً أن نتذكر أن صورة أي «مجتمع مدني عالمي» تنبثق لا من عقول فلاسفة معنيين منتمين إلى ما بعد الحداثة، وبين صفوف عدد من أتباع هابرماس فقط، بل ومن المدرسة اللوكية (نسبة إلى جون لوك) للعلاقات الدولية أيضاً وهذا أهم. ومن أتباع هذه المدرسة الثانية نذكر أسماء عدد من المنظرين المهمين مثل: ريتشارد فالك وديفيد هلد وأنطوني غيدنز ودانيلوزولو (من نواح معينة). أمّا عن مفهوم المجتمع المدني في السباق العالمي فيمكن الرجوع إلى كتاب مايكل والرز Michael Walzer, Toward a a Global Civil Society (Providence: 1995).

(1) With the iconoclastic irony of Jean Baudrillard's more recent writings sush as *The Gulf War Did Not Take Place,* trans. Paul Patton (Bloomington: Indiana University Press, 1995), a certain vein of Frensh postmodernism has gone back to a porperly surrealist framework.

أن تظهر مدى فاعلية قوتها في الوقت الذي يتم فيه إرساء أسس شرعيتها نفسه. فمشروعية السلطة الجديدة قائمة مباشرة، ولو بصورة جزئية، في الحقيقة، على مدى نجاحها في استخدامها للقوة.

ليست للطريقة التي تتجلى بها فاعلية السلطة الجديدة أية علاقة بالنظام الدولي القديم المتلاشي شيئاً فشيئاً؛ فضلاً عن أنها لا تستفيد كثيراً من الأدوات التي خَلَّفَها النظام القديم وراءه. فعمليات نشر الآلة الإمبراطورية تتحدد بسلسلة من السمات المميزة الجديدة مثل مجال النشاط غير المحدود، وإضفاء الصفة الأحادية والمحلية الرمزية على أفعالها، وربط الفعل القمعي بسائر مناحي البنية السياسية ـ الحيوية للمجتمع. ونحن ما زلنا نطلق على هذه السمات اسم «مداخلات» لعجزنا عن الاهتداء إلى عبارة أفضل. ليس هذا عيباً نظريّاً بل مجرد نقص اصطلاحي؛ لأن هذه ليست في الحقيقة أشكالاً من التدخل في ميادين حقوقية مستقلة بل هي، بالأحرى، أفعال داخل عالم موحّد تضطلع بها البنية الحاكمة للإنتاج والتواصل. عمليّاً، بات التدخل شأناً داخليّاً وكونيّاً. أشرنا في الفصل السابق إلى كل من الوسيلة البنيوية للتدخل، التي تنطوي على أشكال من نشر الآليات النقدية والمناورات المالية على الساحة الدولية لمجموعة أنظمة الإنتاج المستقلة، وجملة صيغ التدخل في ميدان المواصلات وما تمارسه من تأثيرات على تمكين النظام من اكتساب صفة الشرعية. وهنا نريد أن نعاين الأشكال الجديدة للتدخل التي تنطوي على استخدام القوة الجسدية ـ المادية من جانب الآلة الإمبراطورية في تعاملها مع أقاليمها العالمية. صحيح أن الأعداء الذين تتصدى لهم **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) اليوم قد يطرحون تهديداً إيديولوجيّاً أكثر من أن يشكلوا تحدياً عسكريّاً، غير أن سلطات الإمبراطورية وجبروتها اللذين تتم ممارستهما عن طريق القوة، وجميع أشكال نشر القوات التي تضمن فعاليتهما ونجاحهما، باتا متقدمين كثيراً على الصعيد

التكنولوجي ومعزَّزين بثبات ورسوخ على الصعيد السياسي[1].

منذ الآن باتت ترسانة القوة الشرعية للتدخل الإمبراطوري واسعة حقّاً، ولا بد لها من أن تشتمل لا على التدخل العسكري فقط، بل وعلى الأشكال الأخرى من هذا التدخل مثل التدخل الأخلاقي، والتدخل الحقوقي. لعل أفضل طرق فهم سلطات التدخل لدى الإمبراطورية هي النظر إليها، في الحقيقة، على أنها تبدأ لا بأسلحة قوتها المميتة بصورة مباشرة، بل بأدواتها الأخلاقية، بالأحرى. وما نطلق عليه اسم التدخل الأخلاقي تتم ممارسته اليوم عبر سلسلة من الأجهزة المختلفة، بما فيها وسائل الإعلام والمنظمات الدينية، غير أن الأكثر أهمية قد تكون متمثلة ببعض المؤسسات المعروفة باسم المنظمات غير الحكومية (NGOs) (م. غ. ح.)، التي يفترض بها، لأنها لا تكون خاضعة لإدارة الحكومات المباشرة تحديداً، أن تنطلق من ضرورات أخلاقية ومعنوية. تشير العبارة إلى قائمة طويلة من الجماعات المتباينة، غير أننا نشير هنا، في المقام الأول، إلى جملة المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية المكرسة لأعمال الإغاثة، وحماية حقوق الإنسان، مثل منظمات آمنستي (العفو) الدولية وأوكسفام وأطباء بلا حدود. ليست مثل هذه المنظمات الإنسانية غير الحكومية إلاّ بعض أكثر أسلحة النظام العالمي الجديد السلمية مضاءً (حتى وإن تناقص ذلك مع نوايا بعض المشاركين) ـ يكفي النظر إلى الحملات الخيرية، وجمعيات التسول والاستجداء

(1) ثمَّة استمرارية متصلة من أطروحات السنوات الأخيرة من الحرب الباردة المتمثلة بـ «تدعيم الديموقراطية» و«عملية الانتقال إلى الديموقراطية» وإلخ.. إلى نظريات «تعزيز السلام» الإمبراطورية. وقد سبق لنا أن سلطنا الأضواء على حقيقة أن كثيرين من فلاسفة الأخلاق أيدوا حرب الخليج بوصفها قضية عادلة، في حين بادر منظرون حقوقيون إلى اتخاذ مواقف معارضة عموماً حاذين حذو ريتشارد فالك Richard Falk, «Twisting the U.N. charter to U.S. Ends», Herbert Schiller, Triumph of the Image: The Media's War in the Persian Gulf (Boulder, 1992) p.p. 175 - 190, Danilo Zolo, Cosmopolis: Prospect for World Government, trans (Cambridge, 1997).

لدى **الإمبراطورية**. تخوض هذه المنظمات غير الحكومية «حروباً عادلة» دون أسلحة، دون عنف، دون حدود. مثلها مثل فرق رهبان الدومينيكانيين في العصر الوسيط واليسوعيين عند فجر الحداثة. تسعى هذه الجماعات إلى تبنّي الحاجات الكونية الشاملة، والدفاع عن حقوق الإنسان. فعبر نشاطها على صعيدي القول والفعل، تبادر أولاً إلى تحديد العدو بوصفه الحرمان (أملاً في الحيلولة دون حصول خراب خطير)، ثم تتعرف عليه بوصفه خطيئة مميتة.

لا يسع المرء هنا إلاّ أن يتذكر كيف أن الشر يجري طرحه في اللاهوت الأخلاقي المسيحي بوصفه حرماناً من النعمة بادىء ذي بدء، وخطيئة مميتة متمثلة بالإنكار المدان للنعمة بعد ذلك. ومن غير الغريب، بل ومن الطبيعي جدّاً بالأحرى، أن تكون هذه المنظمات غير الحكومية، في هذا الإطار المنطقي، لدى سعيها إلى الرد على الحرمان، حريصة على إعلان شجبها وإدانتها للخطاة (أو، بالأحرى، العدو حسب تعبير محاكم التفتيش المناسب)؛ كما ليس غريباً أن تترك مهمة المعالجة الفعلية للمشكلات لـ «الجناح العلماني». وبهذه الطريقة، ما لبث التدخل الأخلاقي أن أصبح قوة خط جبهة لعملية التدخل الإمبراطورية. وتقوم عملية التدخل هذه، على الصعيد العملي، بالتمهيد لحالة الاستثناء من الأسفل، وهي تفعل ذلك دونما حدود، مسلّحة ببعض أكثر وسائل الاتصالات فاعلية، وموجَّهة نحو الإنتاج الرمزي للعدو. تكون المنظمات غير الحكومية هذه غارقة تماماً في بحر السياق السياسي ـ الحيوي لعملية تأسيس **الإمبراطورية**؛ تتولى مهمة التبشير بقوة تدخلها القضائي المهدِّىء والمنتج. وبالتالي فإن ما ينبغي ألاّ يثير الاستغراب هو انبهار العديد من المنظرين الحقوقيين الشرفاء المنتمين إلى المدرسة الدولية القديمة (من أمثال ريتشارد فالك) بهذه المنظمات غير الحكومية[1]. يبدو أن تقديم المنظمات غير

(1) For a representative example, see Richard Falk, Positive Prescriptions for the Future, World Order Studies Program occasional paper no. 20 (Princeton: Center

الحكومية في النظام الجديد كما لو كانت بيئة سياسية ـ حيوية مسالمة قد أدى إلى ذر الرماد في عيون هؤلاء المنظرين وحرمانهم من رؤية الآثار الوحشية القاسية التي تترتب على عملية التدخل الأخلاقية كتمهيد للنظام العالمي[1].

كثيراً ما يشكل التدخل الأخلاقي خطوةً أولى على طريق الإعداد للتدخل العسكري. وفي مثل هذه الأحوال يجري تصوير عمليات نشر القوات العسكرية بوصفها تحركاً شرطيّاً (أمنيّاً) متمتعاً بالمباركة الدولية. لقد تناقص اليوم بصورة تدريجية كون التدخل العسكري نتاجاً لقرارات صادرة عن النظام الدولي القديم، أو حتى عن هيئات الأمم المتحدة، إذ يجري فرضه، أحاديّاً في الغالب، من قبل الولايات المتحدة التي تتولى الاضطلاع بالمهمة الأولى ثم تبادر، لاحقاً، إلى مطالبة حلفائها بتحريك عملية احتواء و/أو قمع مسلّحة لعدو **الإمبراطورية** الراهن، هذا العدو الذي يطلق عليه معظم الأحيان اسم الإرهاب، وهو اختزال نظري واصطلاحي بالغ الفجاجة تمتد جذوره في تربة الذهنية البوليسية (الأمنية).

تتجلى العلاقة بين المنع والقَمع بوضوح خاص عند التدخل في الصراعات الأمنية. فالنزاعات بين الجماعات العرقية، وما يتبعها من إعادة تعزيز هويات عرقية جديدة أو/و مستعادة من القبر تؤدي، عمليّاً، إلى تمزيق

for International Studies, 1991). To see how NGOs are integrated into this more or less Lockean framework of «global constitutionalism», one should refer to the public declarations of Antonio Cassese, president of the United Nations Criminal Court in Amsterdam, in addition to his books, International Law in a Divided World (Oxford: Clarendon Press, 1986), and Human Rights in a Changing World (Philadelphia: Temple University Press, 1990).

(1) حتى المقترحات الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة تنطلق من مثل هذه الأسس. قارن ب: Joseph Preston Baratta, Strengthening The United Nations: A Bibliography on U. N. Reform and World Federalism (New York, 1987).

التجمعات القديمة القائمة على أسس سياسية وطنية أو قومية. وهذه النزاعات تجعل نسيج العلاقات العالمية أكثر ميوعة وتقوم، عبر تأكيد جملة من الهويات والانتماءات الإقليمية الجديدة، بتوفير مادة أكثر قابلية للطَّرْق والقولبة يسهل التحكم بها. في مثل هذه الحالات يمكن اعتماد القمع عن طريق ممارسة المنع التي تقيم علاقات جديدة (ستتعزز لاحقاً في ظل ظروف السلم، ولكن بعد حروب جديدة فقط) وتشكيلات إقليمية وسياسية جديدة تكون فعالة (أو أكثر فعالية، أفضل طواعية) بالنسبة إلى تأسيس الإمبراطورية[1]. ثمة مثالٌ آخرُ للقمع تم إعداده عبر ممارسة المنع، ألا وهو مثال الحملات ضد جماعات الأعمال المنظمة أو «المافيات»، وخصوصاً تلك المتورطة بعمليات الاتجار بالمخدرات. قد لا تكون عملية القمع الفعلي لهذه الجماعات بأهمية تحريم نشاطاتها، واستنفار المجتمع إلى التنبه لوجودها بالذات تمهيداً لتسهيل عملية التحكم بها والإشراف عليها. وعلى الرغم من أن التحكم بـ «الإرهاب العرقي» و«مافيا المخدرات» قد يشكل مركز الطيف العريض للتحكم الشرطي، أو الرقابة الأمنية اللذين تفرضهما السلطة الإمبراطورية، فإن هذا النشاط يبقى طبيعيّاً، أي منهجيّاً. فـ «الشرطة الأخلاقية» تسارع، عمليّاً، إلى دعم «الحرب العادلة» وتأييدها، تماماً كما تتمتع مشروعية الحق الإمبراطوري، وممارسته الشرعية بدعم الاستخدام الضروري والدائم للقوة البوليسية.

من الواضح أن المحاكم الدولية، وفوق القومية، ملزمة بالسير في هذا الاتجاه. فالجيوش وقوات الشرطة تقوم بتمهيد الطريق أمام المحاكم، وبالتأسيس المسبق لقواعد العدل التي يتعين على المحاكم أن تطبقها لاحقاً. إن

(1) ذلك هو الخط الذي يتم الدفاع عنه في بعض الوثائق الاستراتيجية المنشورة من قبل الأجهزة العسكرية الأمريكية. فحسب العقيدة الحالية للبنتاغون، يجب دعم مشروع توسيع دائرة ديموقراطية السوق باستراتيجيات تفصيلية مناسبة كما جاء في The Works of Maurice Rounai of the Strategic Institute in Paris.

كثافة المبادىء الأخلاقية التي يتم إسناد عملية بناء النظام العالمي الجديد بها، لا تستطيع أن تغير حقيقة أن الأمر لا يعدو كونه، في الحقيقة، نوعاً من قلب النظام التقليدي للمنطق التأسيسي رأساً على عقب. تكون الأطراف النشيطة المؤيدة للتأسيس الإمبراطوري واثقة من أن المحاكم ستصبح، حين تكون عمليةُ بناءِ **الإمبراطورية** قد قطعت شوطاً كافياً، قادرة على الاضطلاع بدورها القيادي والريادي في عملية تحديد معنى العدل. أما الآن فإن الاستعراض العلني لنشاطات وفعاليات المحاكم الدولية، رغم عدم تمتعها بسلطات ذات شأن، ما زال ينطوي على أهمية بالغة. لا بد، مع الزمن، من اجتراح وظيفة قضائية جديدة تكون متناسبة مع عملية تأسيس **الإمبراطورية**. سوف يتعين على المحاكم أن تتجول تدريجيّاً من أجهزة تكتفي بمجرد إصدار الأحكام ضد المسحوقين، إلى كيان أو نظام قضائي يملي ويكرِّس العلاقة المتداخلة والمتشابكة بين النظام الأخلاقي من جهة، واستخدام فعل الشرطة من جهة ثانية، والآلية التي تضفي الصفة الشرعية على السيادة الإمبراطورية من جهة ثالثة[1].

ليس هذا النوع من التدخل المتواصل ـ وهو تدخل أخلاقي وعسكري على حد سواء ـ إذن، إلاّ الشكل المنطقي لاستخدام القوة الذي تتمخض عنه صيغة إضفاء الشرعية المستندة إلى حالة الاستثناء الدائم والفعل الشرطي. تبقى أشكال التدخل استثنائيةً على الدوام على الرغم من حدوثها بصورة متواصلة؛

(1) لا يسع المرء إلاّ أن يشير مرة أخرى إلى كتاب ريتشارد فالك وأنطونيو كاسيسي. علينا أن نؤكد، خصوصاً، أن تصورات «ضعيفة» لممارسات محكمة العدل الدولية ما لبثت تدريجياً، تحت تأثير قوى سياسية يسارية في الغالب، أن تحولت إلى تصورات «قوية». ثمَّة، بعبارة أخرى، نوع من الانتقال من المطالبة بإعطاء محكمة العدل الدولية صلاحيات فرض العقوبات الواردة ضمن صلاحيات بنية الأمم المتحدة إلى المطالبة بتمكين المحكمة من الاضطلاع بدور مباشر وفعال في قرارات الأمم المتحدة وأجهزتها فيما يخص معايير التكافؤ والعدالة المادية بين الدول إلى حد القيام بتدخل مباشر تحت شعار حقوق الإنسان.

إنها تأخذ شكل الأفعال الشرطية لأنها قائمة على استهداف الحفاظ على النظام الداخلي. وبالتالي فإن التدخل آلية فعالة تساهم، من خلال نشر القوات البوليسية، مساهمةً مباشرة في بناء الصرح الأخلاقي والمعياري والمؤسساتي لنظام **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة).

امتيازات مَلَكية

يبدو أن ما كان يُعرَف تقليديّاً باسم حقوق أو امتيازات السيادة الملكية، يجري بالفعل تكرارها، بل وحتى تجديدها جوهريّاً في عملية بناء **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة). لو كنا سنبقى داخل الإطار النظري للقانون الكلاسيكي على الصعيدين المحلي والدولي، لوجدنا أنفسنا ميالين، ربما، إلى القول بأن كياناً أشبه بدولة فوق قومية دائبة على التشكل. غير أن ذلك لا يبدو لنا توصيفاً دقيقاً للوضع. فحين تعود الامتيازات المَلَكية للسيادة الحديثة إلى الظهور في **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) فإن هذه الامتيازات ترتدي ثوباً مختلفاً كلِّيّاً. فوظيفة نشر القوات العسكرية السيادية، مثلاً، كانت تتم تأديتها من قبل الدول القومية الحديثة، وصارت الآن تحت إمرة **الإمبراطورية**، غير أن عملية تسويغ مثل هذا النشر للقوات تستند الآن، كما سبق لنا أن رأينا، إلى حالة من الاستثناء الدائم. كما أن عمليات النشر نفسها تتخذ شكل أفعال أو تحركات شرطية. وكذلك فإن امتيازات مَلَكية أخرى مثل تطبيق العدالة، وفرض الضرائب، لا تتمتع إلاّ بالنوع نفسه من الوجود الثانوي. لقد سبق لنا أن ناقشنا المكانة الهامشية للسلطة القضائية في العملية التأسيسية **للإمبراطورية**، ويمكن للمرء أيضاً أن يقول: إن فرض الضرائب لا يحتل مكانة هامشية نظراً لتزايد ارتباطه بحالات طارئة معينة ومحلية. وبالتالي فإنه من الممكن القول: إن سيادة **الإمبراطورية** ذاتها لا تتحقق إلاّ في الأطراف أو الهوامش، حيث تكون الحدود مرنة، والهويات هجينة وسائبة. من الصعب القول أيهما أكثر أهمية بالنسبة إلى **الإمبراطورية**: المركز أم الأطراف! وفي الحقيقة فإن المركز والهامش يبدوان

دائبين باستمرار على تغيير المواقع، هاربين من أي مراكز نهائية محسومة. بل ونستطيع أن نقول إن العملية نفسها افتراضية، وإن قوتها تكمن في قوة ما هو افتراضي.

عند هذه النقطة يمكن للمرء، على أية حال، أن يعترض قائلاً إن عملية بناء السيادة الإمبراطورية تبقى، حتى فيما هي افتراضية وفاعلة في الهوامش، حقيقية جدّاً من نواح عديدة! من المؤكد أننا لا نريد أن ننكر تلك الحقيقة. فزعمنا هو، بالأحرى، أننا نتعامل هنا مع نوع خاص من السيادة ـ شكل غير متواصل من السيادة يجب اعتبارها ثانويّاً أو هامشيّاً بمقدار ما يتحرك في «اللحظة الأخيرة»، سيادة تضع نقطتها المرجعية الوحيدة في الإطلاقية النهائية الحاسمة للسلطة التي تستطيع ممارستها. وبالتالي فإن **الإمبراطورية** تتجلى على شكل آلة ذات تقنية عالية جدّاً: إنها افتراضية، مبنية بما يمكّنها من التحكم بالحدث الهامشي، ومنظمة بما يجعلها قادرة على السيطرة بل والتدخل عند الضرورة في عمليات انهيار النظام (حاذية حذو أكثر تكنولوجيات إنتاج الروبوتات تقدماً). غير أن افتراضية السيادة الإمبراطورية وعدم استمراريتها، لا تؤديان إلى اختزال فاعلية قوتها؛ فهاتان الميزتان تساعدان و ـ على النقيض من ذلك ـ على تعزيز جهازها، بما يؤدي إلى إبراز فعاليتها في السياق التاريخي المعاصر، وصلاحيتها الشرعية لحل المشكلات العالمية في اللحظة الأخيرة.

نحن الآن في وضع يمكّننا من مناقشة مسألة ما إذا كانت صورة **الإمبراطورية** وحياتها، قابلة اليوم، على أساس هذه المنطلقات السياسية ـ الحيوية الجديدة، لأن تُفْهَم على أنها أحد النماذج الحقوقية. لقد سبق لنا أن رأينا أن هذا النموذج الحقوقي لا يمكن تأسيسه بالاستناد إلى البنى الموجودة من القانون الدولي، حتى لدى فهمها على أساس أكثر أشكال تطورات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الكبرى تقدماً. فأشكال صياغة هذه المنظمات لأي نظام دولي يمكن التعرف إليه، في أحسن الأحوال، بوصفه

عملية انتقالية متجهة نحو سلطة إمبراطورية جديدة. وعملية تأسيس **الإمبراطورية** لا تتشكل لا على أساس أية آلية تعاقدية أو مستندة إلى معاهدة، ولا من خلال أي مصدر اتحادي. فمصدر المعيارية الإمبراطورية يخرج من رحم آلة جديدة، آلة اقتصادية ـ صناعية ـ تواصلية جديدة ـ آلة سياسية ـ حيوية معولمة، باختصار. وهكذا يبدو واضحاً أن علينا أن ننظر إلى شيء آخر غير الذي ظل حتى الآن يشكل أسس النظام الدولي، شيء لا يعتمد على شكل الحق الذي كان، بأشكاله المختلفة جدّاً، والمتنوعة إلى أبعد الحدود، قائماً على النظام الحديث للدول القومية السيادية. أما استحالة فهم نشوء الإمبراطورية وصورتها الافتراضية عن طريق أية من الأدوات القديمة للنظرية الحقوقية، التي كانت منشورة في الأطر: الواقعية أو المؤسساتية أو الوضعية أو الطبيعية للحق، فلا يجوز لها أن تجبرنا على القبول بإطار كلبي للقوة الخالصة أو بموقف ماكيافيلي شبيه. ففي تَكَوُّن الإمبراطورية ونشوئها، ثمة في الحقيقة نوع من المنطق الفاعل الذي يمكن التعرف إليه بصورة أوضح، لا من خلال معطيات التراث الحقوقي، بل عبر التاريخ الخفي في الغالب لإدارة الصناعة من جهة، واستخدامات التكنولوجيا السياسية من ناحية ثانية. (علينا هنا ألاّ ننسى أيضاً أن من شأن السير في هذا الاتجاه أن يهبط اللثام عن نسيج الصراع الطبقي وآثاره المؤسساتية؛ غير أن تلك القضية سوف نعالجها في الفصل القادم). إنه لمنطق يضعنا في قلب السياسة ـ الحيوية وتكنولوجيات هذه السياسة ـ الحيوية.

إذا أردنا أن نعود إلى متابعة صيغة ماكس ڤيبر الشهيرة، ذات الأجزاء الثلاثة لأشكال إضفاء الشرعية على السلطة، فإن من شأن القفزة النوعية التي تحققها **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) على صعيد التحديد أن تتألف من الخليط الذي يتعذر التنبؤ به لكل من: (1) عناصر نموذجية تخص السلطة التقليدية، (2) امتداد لسلطة بيرقراطية متكيفة عضويّاً (فيزيولوجيّاً) مع السياق السياسي ـ الحيوي، و(3) منطق يتحدد بـ «الحدث» و«بكاريزما» تصعد كسلطة

لعملية إضفاء الصفة الأحادية على الكل، ولفاعلية أشكال التدخل الإمبراطورية[1]. أما المنطق الذي يميز هذا المنظور الفيبري الجديد فسوف يكون وظيفيّاً أكثر منه رياضيّاً، جذريّاً تموجيّاً أكثر منه إغوائيّاً مغرياً. من شأنه أن يتعامل مع المسلسلات اللغوية، بوصفها طواقم سلاسل آلية للدلالة، كما للابتكار الإبداعي والعامي الشائع وغير القابل للاختزال في الوقت نفسه.

لعل الحاجة الأساسية التي تفسرها علاقات السلطة الإمبراطورية هي قوة النظام الإنتاجية، هذا النظام الاقتصادي والمؤسساتي السياسي ـ الحيوي الجديد. فالنظام الإمبراطوري لا يقوم على أساس قدراته على المراكمة والتوسع العالمي فقط، بل وعلى قاعدة تَمَكُّنِه من تطوير ذاته بشكل أعمق، من أن يولد من جديد، ومن أن يتوسع عبر الشبكة الشعرية السياسية ـ الحيوية للمجتمع العالمي. ليست صفة الإطلاق للسلطة الإمبراطورية إلاّ الشرط المكمِّل لكمونها الكامل في عمق الآلة الوجودية (الأنطولوجية) للإنتاج والتكاثر، وبالتالي في عمق الإطار أو السياق السياسي ـ الحيوي. قد لا يستطيع أي نظام حقوقي، أخيراً، أن يقدم صورة لما هو حاصل، ولكننا نكون، على أية حال، أمام نظام معين، نظام تحدده افتراضيته وديناميكيته وعدم نهائيته الوظيفية. وبالتالي فإن معيار المشروعية الأساسي سيكون مترسخاً في أعماق الآلة، قابعاً في قلب الإنتاج الاجتماعي. لا يجوز النظر إلى الإنتاج الاجتماعي والتسويغ الحقوقي على أنهما قوى أولية وثانوية، ولا بوصفهما عناصر عائدة للقاعدة والبنية الفوقية، بل يجب فهمهما، بالأحرى، في حالة من التوازي والتداخل المطلقين، حالة من التعايش المديد والواسع عبر المجتمع السياسي ـ الحيوي. فالإنتاج الاقتصادي والتأسيس السياسي يميلان إلى التطابق والتحايث بصورة متزايدة. في **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) ونظام سلطتها الحيوية.

---

(1) See Max Weber, *Economy and Society*, trans. Guenther Roth and Claus Wittich (Berkeley: University of California Press, 1968), vol. 1, chap. 3, sec. 2, «The Three Pure Types of Authority», pp. 215 - 216.

3.1

بدائل في إطار الإمبراطورية (العولمة الجديدة)

ما أنْ تتجسد الحركة البروليتارية بسلطة مجالس العمال التي يتعين عليها أن تحل محل جميع الأشكال الأخرى للسلطة على الصعيد الدولي، حتى تصبح إنتاجاً لذاتها، حيث يكون هذا الإنتاج هو المنتج نفسه. ليس المنتج إلاَّ غايةَ ذاتِه. عندئذ فقط يتم نفي النفي المدهش للحياة بدوره

غاي ديبور

الآن هو زمن الأفران، والنور وحده يجب أن يُرىٰ

خوزيه مارتي

يمكن للمرء أن يداعب هيغل ويقول: إن بناء الإمبراطورية خير **بذاته**، ولكنه ليس كذلك **لذاته**[1]. فإحدى أقوى عمليات بنى القوة الإمبريالية الحديثة كانت متمثلةً بدق الأسافين بين جماهير الكرة الأرضية، ممزِّقةً صفوفها إلى معسكرات متعارضة، أو إلى مئات الأحزاب المتصارعة في الحقيقة. بل وقد

(1) We mean to «flirt with Hegel» here the way Marx described in the famous post-script to volume 1 of Capital (trans. Ben Fowkes [New York: Vintage, 1976]) of January 24, 1873 (pp. 102 - 103). As they did to Marx, Hegel's terms seem useful to us to frame the argument, but quickly we will run up against the real limit of their utility.

obeikandl.com

سبق أن تم إقناع قطاعات من البروليتاريا في البلدان المسيطرة بأن مصالحها مرتبطة حصريّاً بهويتها القومية ومصائرها الإمبريالية. وبالتالي فإن أبرز أشكال التمرد والثورة ضد هذه البنى الحديثة للسلطة كانت تلك التي ربطت بين النضال ضد الاستغلال، والنضال ضد النزعات القومية والكولونيالية والإمبريالية. وفي هذه المناسبات بدت البشرية، للحظاتٍ سحرية، موحدةً برغبة مشتركة في التحرر والتحرير، وبدَوْنا قاب قوسين أو أدنى من مستقبل سيكون شاهداً على تحطيم الآليات الحديثة للسيطرة مرةً وإلى الأبد. لقد ظلت الجماهير الثائرة، برغبتها في التحرر، وتجاربها في بناء البدائل ولحظات قوتها التأسيسية، تتطلع، في أفضل أحوالها، نحو تدويل العلاقات وعولمتها، عبر تجاوز الانقسامات المصاحبة لأشكال الحكم القومي والكولونيالي والإمبريالي. أما في عصرنا نحن، فإن هذه الرغبة التي أطلقتها الجماهير جرى التعامل معها (بطريقة غريبة ومعكوسة، ولكنها واقعية مع ذلك) عبر بناء صرح **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة). بل ويستطيع المرء أن يقول: إن بناء **الإمبراطورية**، وشبكاتها العالمية، لم يكن إلاّ **استجابةً** لمختلف أشكال النضال ضد أدوات السلطة الحديثة، وبخاصة للصراع الطبقي المدفوع برغبة الجماهير في التحرر. إن الجماهير هي التي أوجدت **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة).

غير أن القول بأن الإمبراطورية خير **بذاتِها**، لا يعني أنها خير **لذاتها**. فهذه الإمبراطورية، على الرغم من احتمال أنها لعبت دوراً معيناً في وضع حد للكولونيالية والإمبريالية، تعكف على بناء علاقات القوة الخاصة بها القائمة على الاستغلال، التي قد تكون أقسى وأكثر وحشية من تلك التي دمرتها من نواح عديدة. لم يتمخض انتهاء ديالكتيك الحداثة عن انتهاء ديالكتيك الاستغلال. فالبشرية كلها تقريباً باتت اليوم مُقْحَمة في، أو خاضعة لشبكات الاستغلال الرأسمالي، إلى هذه الدرجة أو تلك. نجدنا الآن أمام فصل متزايد التطرف، وبصورة مطّردة ولأقليةٍ صغيرةٍ متحكمة بثرواتٍ هائلةٍ، عن جماهير عريضة

تعيش في حالة الفقر عند حافة العجز. فخطوط الاضطهاد والاستغلال الجغرافية والعنصرية التي أُقيمت خلال الأحقاب الكولونيالية والإمبريالية لم تشهد، في العديد من النواحي، أي تراجعٍ أو تقلص، بل وتضاعفت، من حيث المغزى والأهمية، بدلاً من ذلك.

مع اعترافنا بهذا كله نصرُّ على تأكيد أن بناء **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) خطوة إلى الأمام على طريق الإجهاز على أي حنين ماضوي (نوستالجيا) إلى بنى السلطة التي سبقتها، ورفض أية استراتيجية سياسية منطوية على العودة إلى ذلك الترتيب القديم، كالسعي إلى إحياء الدولة القومية في سبيل توفير الحماية من رأس المال العالمي. فنحن نزعم أن **الإمبراطورية** أفضل بالمعنى نفسه الذي أصر ماركس على اعتبار الرأسمالية أفضل من أشكال المجتمع، وأنماط الإنتاج التي سبقتها. تقوم وجهة نظر ماركس على ذلك القَرَف الصحي والمشرق من تلك السلاسل الهرمية الضيقة والجامدة التي سبقت المجتمع الرأسمالي، كما على نوع من الاعتراف بأن من شأن احتمالات التحرر أن تتزايد في ظل الوضع الجديد. وبالطريقة نفسها، نستطيع اليوم أن نرى أن **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) تزيل من الطريق جملة أنظمة السلطة الحديثة القاسية، كما تزيد من احتمالات التحرر.

ندرك جيداً أننا، حين نؤكد هذه الأطروحة، إنما نسبح ضد تيار أصدقائنا ورفاقنا على جبهة اليسار. فخلال العقود الطويلة للأزمة الشيوعية والاشتراكية واليسارية الليبرالية الراهنة التي أعقبت عقد الستينيات، حاول قطاعٌ واسعٌ من الفكر النقدي، في البلدان الرأسمالية المتطورة المسيطرة من جهة، ونظيرتها الخاضعة والتابعة من جهة ثانية، أن يعيد اجتراح مواقع مقاومة مستندة إلى قاعدة هويات الذوات الاجتماعية، أو الجماعات القومية والإقليمية، دائباً، في الغالب، على إرجاع التحليل السياسي إلى **إضفاء الصفة المحلية على المعارك النضالية**. ومثل هذه الآراء تكون، أحياناً، مُشادَّة من منطلق الحركات أو

السياسات ذات «القاعدة المكانية»، حيث توضع حدود المكان (هويةً كانت أم إقليماً) في تعارض مع المكان المتجانس، والبعيد عن التمايز للشبكات العالمية[1]. وفي أحيانٍ أخرى تستمد هذه الآراء السياسية زَخَمها من التراث الطويل والعريق للنزعة القومية ـ الوطنية اليسارية حيث الأمة (في أحسن الأحوال) تشكل آلية الدفاع الأولى ضد سيطرة رأس المال الأجنبي و/ أو العالمي[2]. أما اليوم فإن المقياس المنطقي النافذ الكامن في صلب مختلف أشكال الاستراتيجية اليسارية «المحلية» يبدو ارتكاسيّاً قائماً كليّاً على ردود الأفعال: إذا كانت السيطرة الرأسمالية تكتسب قدراً متزايداً من الصفة العالمية، فإن على أشكال مقاومتنا لها، إذن، أن تدافع عما هو محلي، وأن تقيم الحواجز أمام الأشكال المتسارعة من تدفق الرساميل. ومن هذا المنظور، لا بد من اعتبار عملية العولمة الحقيقية لرأس المال، وتأسيس **الإمبراطورية** اثنتين من علامات التعرض للحرمان والهزيمة.

غير أننا نَدَّعي أن هذا الموقف المحلي ليس اليوم، على الرغم من إعجابنا بروح بعض أنصاره واحترامنا لهم، إلاّ موقفاً زائفاً وضارّاً في الوقت

---

(2) نعترف أن هذا تقديم مبسط، وثمَّة دراسات كثيرة تقدم مناقشات أكثر تعقيداً للمكان. غير أننا نرى أن هذه التحليلات السياسية لا تلبث، على الدوام، أن تعود إلى فكرة «الدفاع عن» أو «الحفاظ على» هوية أو منطقة محلية محدودة. يدافع دورين ماسي صراحة عن سياسة مكانية لا يكون المكان فيها محدوداً بل مفتوحاً وقابلاً للاختراق من قبل التيارات المتدفقة في كتابه Space, Place, and Gender (Minneapolis, 1994). غير أننا نميل إلى القول بأن من شأن أية فكرة عن مكان لا حدود له أن تُبْقي المفهوم مفرغاً تماماً من أي معنى. وللاطلاع على استعراض ممتاز لأدبيات المكان وتصوره لمفهوم بديل يمكن الرجوع إلى مخطوطة غير منشورة بعنوان «**الخيال القائم على المكان: العولمة وسياسة المكان**»، تأليف عارف ديرليك.

(1) سنعود إلى هذا المفهوم عن الأمة بقدر أكبر من الإطالة في الفصل الثاني من الجزء الثاني.

نفسه. إنه زائفٌ أولاً وقبل كل شيء لأن المشكلة مطروحة بشكل ضعيف. ففي العديد من التوصيفات يتم بناء المسألة على قاعدة ثنائية زائفة بين العالمي والمحلي، عبر افتراض أن العالمي يستجر التجانس والهوية اللامتمايزة في حين يحافظ المحلي على التباين والاختلاف. ومثل هذه الآراء تُضْمِرُ في الغالب افتراضاً يقول بأن أوجه الاختلاف فيما هو محلي تكون طبيعيةً بمعنى من المعاني، أو أن جذورها تبقى فوق الشبهات على الأقل. فأشكال التباين المحلية تكون موجودة قبل المشهد الحالي، ولا بد من الدفاع عنها أو حمايتها ضد غزو العولمة. لا غرابة، في حال وجود مثل هذه الافتراضات، أن يبادر العديد من صيغ الدفاع عما هو محلي، إلى تبني لغة المصطلحات العائدة لعلم البيئة التقليدية، أو حتى إلى التماس نوع من التماهي بين هذا المشروع السياسي «المحلي» والدفاع عن الطبيعة وعن تنوع الأحياء. من السهل على مثل وجهة النظر هذه أن تنحدر إلى نوع من النزعة البدئية (الأصولية) التي تقوم بتثبيت العلاقات والهويات الاجتماعية، وإضفاء الصفة الرومانسية عليها. أما ما تجب مقاربته، بدلاً من ذلك، فمتمثل، تحديداً، **بإنتاج البيئة المحلية**، أي، جملة الآليات الاجتماعية التي تخلق، وتعيد خلق، الهويات والتباينات المفهومة على أنها محلية[1]. فأشكال التباين بين الأماكن والمواقع ليست موجودةً بصورة مسبقة ولا طبيعية، بل هي، بالأحرى، آثار نظام إنتاجي. وبالمثل فإن العولمة هي الأخرى، لا يجوز فهمها من منطلق **التجانس** الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي. لا بد لكل من العولمة والمركزة (المحلية) من أن يتم فهمهما، بدلاً من ذلك، على أنهما **نظام** لإنتاج الهوية والاختلاف، أو التجانس والتباين في الحقيقة. لعل الإطار الأفضل لرسم الخط الفاصل بين العالمي والمحلي قد

(1) يقول ديفيد هارفي «أعتبر المكان شرطاً مادياً أساسياً لنشاط الإنسان غير أنني أعرف أنه شرط يتم إنتاجه اجتماعياً». David Harvey, The Limits of Capital (Chicago, 1984), p. 374 Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization (Minneapolis: 1996) p.p. 178 - 199.

يشير، إذن، إلى شبكات مختلفة القنوات والحواجز التي تقوم فيها اللحظة أو النظرة المحلية بإعطاء الأولوية لعملية إعادة أقلمة الحدود والموانع، في حين تحرص اللحظة العالمية على تسهيل حركة موجات الإجهاز على الحدود الإقليمية المتدفقة. زائفٌ، على أية حال، الادعاء بأننا قادرون على (إعادة) ترسيخ هويات محلية باقية، بمعنى من المعاني، **خارج** أشكال التدفق العالمية للرساميل و**الإمبراطورية**، ومحمية ضدها.

تكون استراتيجية مقاومة العولمة والدفاع عن المركزية المحلية اليسارية هذه ضارة أيضاً لأن ما تبدو، في الكثير من الحالات، هوياتٍ محليةً ليست ذاتية أو قائمة على تقرير المصير، بل تقوم، فعليّاً، بالدخول في عملية تطوير الآلة الرأسمالية الإمبراطورية وتدعيمها. فالعولمة أو ظاهرة إزالة الحدود الإقليمية المنفَّذة من قبل الآلة الإمبراطورية ليست، في الحقيقة، متعارضةً مع المركزة المحلية أو إعادة الأقلمة، بل تبادر، بالأحرى، إلى إطلاق دورات نشطة وملطفة من التمايز والتماهي. تؤدّي استراتيجية المقاومة المحلية إلى حصول خطأ في المطابقة مما يفضي إلى حجب العدو. لسنا، بأي من الأحوال، ضد عولمة العلاقات بحد ذاتها ـ فأنشط قوى الأممية اليسارية هي التي تولت، في الحقيقة، كما سبق لنا أن قلنا، قيادة هذه العملية. فالعدو إنْ هو، بالأحرى، إلاّ نظام محدد من العلاقات العالمية نطلق عليه اسم **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة). أمّا الأكثر أهمية فهو أن استراتيجية الدفاع عن المحلي هذه ضارة لأنها تخفي، بل وحتى تنفي، جملة البدائل الواقعية وإمكانيات التحرر الكامنة في **قلب** الإمبراطورية. علينا أن ننتهي، مرةً وإلى الأبد، من عملية البحث عن عامل خارجي، عن نظرة تتصور نوعاً من النقاء لسياستنا. من الأفضل، على الصعيدين النظري والعملي، أن ندخل في ميدان الإمبراطورية ونبادر إلى التصدي لأشكال تدفقها المجانِسة والمغايرة بكل تعقيداتها، مركِّزين تحليلنا على قوة الجماهير العالمية.

الدراما الوجودية (الأنطولوجية) للمآثر

لم تترك الحداثة وراءها سوى حروب الإخوة، و«التنمية» المدمرة، و«الحضارة» القاسية مع ما لم يسبق تصوره من العنف. كتب إيريك آورباخ مرةً يقول: إن المأساة (التراجيديا) هي الجنس الأدبي الوحيد القادر على ادعاء الواقعية في الأدب الغربي، وقد يكون هذا صحيحاً بالتحديد بسبب المأساة التي فرضتها الحداثة الغربية على العالم[1]. لا نجد أية صعوبة في إيراد قائمة المشاهد المختلفة للمأساة إذ ثمة معسكرات الاعتقال، والأسلحة النووية، وحروب الإبادة والعبودية والتمييز العنصري (الآبارتهايد)... غير أننا حين نؤكد الطابع المأساوي للحداثة، لسنا، على الإطلاق، عازمين على أن نحذو حذو فلاسفة أوروبا «المأساويين»، من شوبنهاور إلى هايدغر، الذين يقلبون أعمال التدمير الحقيقية هذه إلى روايات ميتافيزيقية، وحكايات خرافية عن سلبية الوجود، كما لو أن هذه المآسي الفعلية لم تكن إلاّ وهماً، أو، بالأحرى، كما لو أنها كانت مصائرنا النهائية المحتومة! ليست السلبية الحديثة موجودةً في أي ملكوت متسام، بل هي قابعة في الواقع الحي المتجسد أمامنا؛ في ميادين المعارك الوطنيّة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، من ساحات الإعدام في فردان، إلى الأفران النازية والإجهاز السريع على الآلاف في هيروشيما وناغازاكي، وفي عمليات تغطية أرض فيتنام وكمبوديا بقنابل الطائرات، وسلاسل المذابح البشرية الممتدة من ستيف وسويتو إلى صبرا وشاتيلا، والقائمة تطول وتطول. ما من أيوب يستطيع تحمل مثل هذه المعاناة! (وكل من يحاول وضع قائمة كهذه سرعان ما يدرك مدى عدم تناسب قائمته مع مدى هَوْل المآسي على الصعيدين الكمي والنوعي). حسناً، إذا كانت **تلك** الحداثة قد وصلت إلى نهايتها، وإذا كانت الدولة القومية الحديثة التي شكلت الشرط

(1) Erich Auerbach, Mimesis: *The Representation of Reality in Western Literature, trans.* Willard Trask (Princeton: Princeton University Press, 1953).

الضروري لكل من السيطرة الإمبريالية والعديد العديد من الحروب، قد باتت موشكة على الاختفاء عن المسرح العالمي، أفليس ذلك خيراً كله؟! لا بد لنا من أن نتطهَّر من أي ضيق ماضوي (نوستالجيا)، في غير مكانه، إلى العصر الذهبي الجميل لتلك الحداثة.

غير أننا لا نستطيع أن نكتفي بتلك الإدانة السياسية التي تعتمد على تاريخ المآثر historia rerum gestarum، ذلك التاريخ الموضوعي الذي ورثناه للسلطة الحديثة. فنحن بحاجة أيضاً إلى معاينة قوة **المآثر**، قدرة الجماهير على صنع التاريخ المستمر ويتكرر تشكله اليوم في **إطار** الإمبراطورية. إنها مسألة تحويل ضرورة مفروضة على الجماهير ـ ضرورة كانت التمستها الجماهير نفسها إلى حد معين عبر الحداثة وخلالها كشكل من أشكال الهروب من البؤس والاستغلال الممركزين محليّاً ـ إلى حالة إمكانية تحرر، إمكانية جديدة على هذه الساحة الجديدة للإنسانية.

تلك هي النقطة التي تبدأ عندها الدراما الوجودية، أو دراما الوجود، حيث ترتفع الستارة عن مشهد يصبح فيه نشوء الإمبراطورية وتطورها، نقدَها الخاص. وتغدو فيه عملية بنائها عملية الإطاحة بها. تكون هذه الدراما وجوديةً (أنطولوجية) بمعنى أن الوجود في هذه العمليات يتم إنتاجه، وإعادة إنتاجه (يجري إنتاجه وتكاثره). سيتعين تسليط الضوء على هذه الدراما وتفصيلها أكثر مع تقدم دراستنا، غير أن علينا أن نؤكد من البداية أن هذه ليست، ببساطة، بديلاً آخر للتنوير الديالكتيكي. نحن هنا لا نطرح الطبعة العشرين، أو المئة، لعملية العبور الحتمية بالمَطْهر (في ثوب الآلة الإمبراطورية الجديدة هذه المرة) في سبيل تقديم بصيص أمل بشأن أيام المستقبل المشرقة. لسنا بصدد تكرار الخطة الخاصة بأية غائية مثالية تبرر أي عبور باسم غاية موعودة. تبقى محاكمتنا، على النقيض من ذلك، مستندةً، هنا، إلى موقفين منهجيين يُفتَرض فيهما أن يكونا لا ديالكتيكيين (لا جدليين) وكمونيين بصورة مطلقة؛ أولهما

نقدي وتفكيكي، هادف إلى نسف اللغات الهيمنية، والبنى الاجتماعية، وصولاً إلى الكشف عن قاعدة وجودية (أنطولوجية) بديلة ساكنة في ممارسات الجماهير الإبداعية والإنتاجية؛ والثاني **بنائي وسياسي ـ أخلاقي**، يحاول قيادة عمليات إنتاج الكيانات الذاتية وتوجيهها نحو بديل اجتماعي، سياسي فعال، نحو قوة مؤسِّسة جديدة[1].

تحرص مقاربتنا النقدية على التعامل مع الحاجة إلى تفكيك إيديولوجي ومادي حقيقي للنظام الإمبراطوري. ففي عالم ما بعد الحداثة يكون المشهد الحاكم للإمبراطورية قائماً على جملة متباينة من الخطابات والبنى المسوغة ذاتياً. ومنذ زمن بعيد، أقدم مؤلفون مختلفون، اختلاف لينين وهوركهايمر وأدورنو وديبور، على الاعتراف بأن هذا المشهد إنْ هو إلاّ قَدَر الرأسمالية المنتصرة ومصيرها المحتوم. فأمثال هؤلاء المؤلفين والكتاب، رغم اختلافاتهم المهمة، يقدمون لنا تصورات واقعية لمسار التطور الرأسمالي[2]. من غير الجائز أن يبقى تفكيكنا لهذا المشهد نصّياً فقط، بل يتعين عليه أن يسعى دوماً إلى تركيز قواه على طبيعة الأحداث والأحكام الحقيقية للعمليات الإمبراطورية الجارية اليوم على قدم وساق. وبالتالي فإن الموقف النقدي يستهدف تسليط الضوء على جملة تناقضات العملية، ودوراتها وأزماتها، لأن الضرورة المتخيلة للتطور التاريخي تستطيع، في كل واحدة من هذه اللحظات، أن تتمخض عن

(1) صيغ هذا الربط المنهجي بين النقد والبناء القائم بشكل راسخ على أساس الذات الجماعية في كتابات ماركس التاريخية بالذات وجرى تطويره من قبل مؤرخين ماركسيين مختلفين في القرن العشرين مثل إ. ب. طومبسون، العماليين الإيطاليين وكتاب تاريخ الطبقات الهامشية في جنوب آسيا.

(2) See, for example, Guy Debord's Society of the Spectacle, trans. Donald Nicholson - Smith (New York: Zone Books, 1994), which is perhaps the best articulation, in its own delirious way, of the contemporary consciouseness of the triumph of capital.

إمكانيات بديلة. بعبارة أخرى، يؤدي تفكيك **تاريخ المآثر** historia rerum gestarum، تاريخ العهد الذهبي المتألق، إلى الكشف عن إمكانية قيام تنظيمات اجتماعية بديلة. قد يكون هذا أبعد ما نستطيع الذهاب إليه بالسياقات المنهجية لأية تفكيكية نقدية ومادية ـ غير أنه بات من الآن يشكل مساهمة عظيمة![1].

وصلنا إلى النقطة التي يتعين فيها على الموقف المنهجي الأول أن يسلّم الصولجان إلى الثاني، إلى الموقف البنائي والسياسي ـ الأخلاقي. ولا بد لنا هنا من الغوص إلى العمق الوجودي (الأنطولوجي) للبدائل الملموسة المدفوعة دائماً إلى الأمام **بالمآثر**، بالقوى الذاتية الفاعلة في السياق التاريخي. ما يتجلى هنا ليس منطقاً جديداً بل سيناريو جديد لأفعال عقلانية مختلفة ـ أفق نشاطات ومقاومات وإرادات ورغبات ترفض نظام الهيمنة، وتقترح مخارج هروب، وتجترح مسارات تأسيس بديلة. وهذا الأساس الحقيقي القابل للنقد والخاضع لمراجعة الموقف السياسي ـ الأخلاقي، يمثل المرجع الوجودي الحقيقي للفلسفة، أو الحقل المناسب حقّاً لإحدى فلسفات التحرير. ولا يلبث هذا الموقف أن يقطع صلته منهجيّاً مع كل فلسفة للتاريخ بمقدار ما يرفض أي فهم حتموي جبري لتطور التاريخ وأي احتفال «عقلاني» بالنتيجة. إنه يبين، على النقيض من ذلك، كيف يكون الحدث التاريخي كامناً في الاحتمال. «ليس الاثنان اللذان يتآلفان ثانية في واحد، بل الواحد الذي يتمخض عن اثنين» وفق الصيغة الكونفوشية المضادة الجميلة (أو الأفلاطونية المضادة) عند ثوريي الصين[2]. ليست الفلسفة بومة منيرفا التي تحلّق بعد تحقق التاريخ احتفالاً

(1) For a good example of this deconstructionist method that demonstrates its virtues and its limitations, see the work of Gayatri Spivak, in particular her introduction to Ranajit Guha and Gayatri Spivak, eds., Selected Subaltern Studies (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 3 - 32.

(2) See Arif Dirlik, «Mao Zedong and 'Chinese Marxism», in Saree Makdisi, Cesare Casarino, and Rebecca Karl, eds., Marxism beyond Marxism (New York: Routle-

بنهايته السعيدة؛ بل تبقى الفلسفة، بالأحرى، طَرْحاً ذاتيّاً، رغبة، ونظرية مستمدة من الممارسة العملية يجري تطبيقها على الحدث.

كوابح «الأُممية»

كان ثمة زمنٌ، ليس بعيداً إلى حد كبير، كانت الأممية فيه العنصر الأساسي المكوِّن للنضالات البروليتارية والسياسة التقدمية عموماً. «ليس للبروليتاريا وطن» أو «وطن البروليتاريا هو العالم كله» وهذا أفضل. كان «نشيد الأممية» أهزوجة الثوريين، ترتيلة أحلام المستقبل الطوباوية. علينا أن نلاحظ أن الأحلام الطوباوية التي تعبر عنها هذه الشعارات ليست، في الحقيقة، أممية، إذا كنا نفهم من الأممية نوعاً من الإجماع بين جملة الهويات القومية ـ الوطنية المختلفة يحافظ على نقاط تباينها ولكنه ينجز قدراً محدوداً من الاتفاق. بل وقد كانت الأممية البروليتارية معاديةً للقومية، وبالتالي فوق قومية وعالمية. يا عمال العالم اتحدوا! ـ لا على أساس الهويات القومية ـ الوطنية، بل من منطلق الحاجات والرغبات المشتركة بصورة مباشرة، دون النظر إلى الحدود والتخوم.

كانت الأممية إرادة ـ ذات جماهيرية فعالة تعترف بأن الدول القومية إن هي إلاّ أدوات مفتاحية للاستغلال الرأسمالي، وبأن الجماهير كانت تُعَبَّأ دوماً لخوض حروب لا معنى لها ـ إنّ الدولة القومية لم تكن، باختصار، إلاّ صيغة سياسية لا بد من تدمير تناقضاتها التي يتعذر احتواؤها أو تصعيدها. وقد كان التضامن الأممي، في الحقيقة، مشروعاً لتدمير الدولة القومية، وبناء صرح أسرة عالمية جديدة. كان البرنامج البروليتاري يقف خلف التعريفات التكتيكية الغامضة أكثر الأحيان التي كانت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية تنتجها خلال

---

dge, 1996), pp. 119 - 148. See also Arif Dirlik, «Modernism and Antimodernism in Mao Zedong's Marxism», In Arif Dirlik, Paul Healy, and Nick Knight, eds., Critical Perspectives on Mao Zedong's Thought (Atlantic Heights, N.J.: Humanities Press, 1997), pp. 59 - 83.

قرن هيمنتها على البروليتاريا[1]. إذا كانت الدولة القومية حلقة مركزية في سلسلة السيطرة والتحكم، وبالتالي لا بد من تحطيمها، فقد تعين على البروليتاريا **القومية ـ الوطنية**، كمهمة أولى، أن تحطم نفسها بصيغتها القومية وصولاً إلى تحرير التضامن الأممي من السجن الذي جرى إقحامه فيه. كان لا بد من الاعتراف بالتضامن الأممي لا بوصفه عملاً خيريّاً، أو تعبيراً عن الغيرية ومحبة الخير للآخرين، تضحية نبيلة في سبيل طبقة عمالية منتمية إلى قومية أخرى، بل، بالأحرى، بوصفها صيغة مناسبة وملازمة لرغبة كل بروليتاريا وطنية ـ قومية في التحرر ونضالها في سبيله بالذات. لقد نجحت الأممية البروليتارية في بناء آلة سياسية متناقضة، وقوية، ظلت على الدوام تدفع إلى ما وراء حدود الدول القومية، ومراتبها الهرمية، ولا تطرح أحلام المستقبل الطوباوية إلاّ على الساحة العالمية.

يجب علينا اليوم أن نعترف بوضوح كامل أن زمن مثل تلك الأممية البروليتارية قد ولّى. غير أن ذلك لا ينفي حقيقة أن مفهوم الأممية عاش فعلاً بين صفوف الجماهير، وأدى إلى إرساء نوع من الطبقة الجيولوجية المجبولة من المعاناة والرغبة، نوعاً من الذاكرة الحافظة للانتصارات والهزائم، مخزوناً متبقيّاً من التوترات والحاجات الإيديولوجية. أضف إلى ذلك أن البروليتاريا لا تجد نفسها اليوم، في الحقيقة، أممية فقط بل وعالمية (من حيث التوجه على الأقل). قد يحلو للمرء أن يقول إن الأممية البروليتارية «كسبت» و«انتصرت»

(1) On the tactical ambiguities of the «national politics» of the socialist and communist parties, see primarily the work of the Austro - Marxists, such as Otto Bauer's Die Nationalitätenfrage und die Sozialdomocratie (Vienna: Wiener Volksbuchhandlung, 1924); and Stalin's influential «Marxism and the National Question», in Marxism and the National and Colonial Question (New York: International Publishers, 1935), pp. 3 - 61. We will return to these authors in Section 2.2. For a special and particularly interesting case, see Enzo Traverso, Les marxistes et la question juive (Paris: La Brèche, 1990).

فعلاً في ضوء واقع أن سلطات الدول القومية باتت متدهورة في أثناء عملية العبور الأخيرة إلى العولمة و**الإمبراطورية** (العولمة الجديدة). غير أن من شأن ذلك أن يشكل مفهوماً غريباً وباعثاً على السخرية للانتصار. من الأكثر دقة أن يقال، مع عبارة وليم موريس المقتبسة في هذا الكتاب لتكون واحداً من شعاراته، إنَّ ما كافحت البروليتاريا في سبيله تحقق على أرض الواقع رغم هزيمتها!

لقد تجلت ممارسة الأممية البروليتارية بأوضح صورها في دورات النضال على الصعيد الدولي. فالإضراب العام (القومي ـ الوطني) والتمرد على الدولة (القومية) لم يكونا قابلين، في الحقيقة، للتصور، في هذا الإطار، إلاَّ بوصفهما عنصرين من عناصر التواصل بين النضالات والعمليات التحررية على الساحة الأممية. فمن برلين إلى موسكو، من باريس إلى نيودلهي، من الجزائر (العاصمة) إلى هانوي، من شانغهاي إلى جاكرتا، من هافانا إلى نيويورك، تناغمت معارك النضال فيما بينها على امتداد القرنين التاسع عشر والعشرين. ثمة دورة كانت تُبنى مع ورود أنباء هذه الثورة أو تلك، واعتمادها في كل سياق جديد، تماماً كما كانت السفن التجارية في حقبة أبكر تحمل أنباء تمرد العبيد من جزيرة إلى أخرى في الحوض الكاريبي، شعلة سلسلة عنيدة من النيران المستعصية على الإخماد. ولحدوث أية دورة، كان لا بد لمستقبلي الأنباء من أن يكونوا قادرين على «ترجمة» الأحداث إلى لغتهم الخاصة، على تبني النضالات بوصفها نضالاتِ تخصّهم، وصولاً إلى إضافة حلقة أخرى جديدة إلى السلسلة. وعملية «الترجمة» هذه تكاد أن تكون معقدة، ومحذلقة في بعض الحالات؛ لقد استطاع المثقفون الصينيون عند بداية القرن، مثلاً، أن يلتقطوا أصداء معارك النضال ضد الكولونيالية في الفلبين وكوبا، ويترجموها إلى لغة مشروعاتهم الثورية الخاصة. ويكون الأمر، في حالات أخرى، أكثر مباشرة من ذلك بكثير؛ فأنباء انتصار البلاشفة في روسيا ما لبثت، بصورة مباشرة، أن أوحت بحركة مجالس العمال في مصانع تورين الإيطالية. لعل من الأفضل

تصور معارك النضال متواصلة مثل فيروس يكيف شكلَه ليجد في كل سياق مُضيفاً مناسباً بدلاً من النظر إليها حلقات متصلة ببعضها مثل حلقات السلسلة.

لن يكون رسم خريطة فترات الحدّة المتطرفة لهذه الدورات أمراً صعباً. ثمة موجة أولى يمكن رصدها بادئةً بعد سنة 1848 مع التحريض السياسي للأممية الأولى، متواصلةً في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر، مع تشكيل المنظمات السياسية الاشتراكية والنقابية العمالية، صاعدةً بعد ذلك إلى الأوج بعد ثورة 1905 الروسية، والدورة الأممية الأولى لمعارك النضال المعادي للإمبريالية[1]. وما لبثت موجة ثانية أن تصاعدت بعد ثورة 1917 م السوفيتية، التي جَرَّتْ وراءها سلسلةً دوليةً متعاقبةً من النضالات التي لم يكن احتواؤها ممكناً إلاّ من خلال الأنظمة الفاشية من ناحية، كما لم تكن إعادة استيعابها ممكنة إلاّ عن طريق الصفقة الجديدة (النيوديل New Deal) والجبهات المناوئة للفاشية من الناحية المقابلة. وأخيراً كانت ثمة موجة المعارك النضالية التي بدأت مع الثورة الصينية، وسارت قدماً عبر النضالات التحررية الأفريقية والأمريكية اللاتينية، وصولاً إلى انفجارات عقد الستينيات من القرن العشرين في العالم بأسره.

شكلت هذه الدورات الأممية ـ الدولية من المعارك النضالية المحرك الحقيقي الدافع لمسيرة تطور مؤسسات رأس المال وحافزه على ولوج باب الإصلاح وإعادة البناء[2]. فالأممية البروليتارية المعادية للكولونيالية والمناوئة

(1) On the cycle of anti - imperialist struggles in the late nineteenth and early twentieth centuries (seen from the Chinese perspective), see Rebecca Karl, *Staging the World: China and the Non - West at the Tum of the Twentieth Century* (Durham: Duke University Press, forthcoming).

(2) On the hypothesis that struggles precede and prefigure capitalist developmentand restructuring, see Antonio Negri, *Revolution Retrieved* (London: Red Notes, 1988).

للإمبريالية، معركة النضال في سبيل الشيوعية، التي عاشت في أقوى حوادث التمرد والعصيان خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت تبشر بعمليات عولمة رأس المال، وتشكُّل **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) وتمهد الطريق أمامها. وبهذه الطريقة فإن عملية تشكل **الإمبراطورية** تكون **استجابة** للأممية البروليتارية. ما من شيء ديالكتيكي أو غائي في هذا التبشير أو التمهيد من جانب التطور الرأسمالي الحاصل جراء الصراعات والنضالات الجماهيرية. فهذه النضالات تكون، على النقيض من ذلك، أشكالاً من التعبير عن الصفة الإبداعية للرغبة، عن الأحلام الطوباوية للتجربة المعاشة، عن مفاعيل النزعة التاريخية كطاقة كامنة ـ ليست النضالات، باختصار، إلاَّ الواقع العاري والمجرد **للمآثر** أو **الإنجازات** الكبرى. أما ما يشبه النزوع الغائي فلا يتم بناؤه إلاَّ بعد وقوع الحدث، **بوست فستوم** post festum.

كانت النضالات التي سبقت العولمة، ومهدت لها، تعبيرات عن قوة العمل الحي الساعي إلى تحرير نفسه من القيود الإقليمية الجامدة المفروضة عليه. ففي تحديه للعمل الميت المراكم ضده، يظل العمل الحي دائباً باستمرار على استهداف تحطيم البنى الإقليمية الثابتة والمنظمات القومية ـ الوطنية والصيغ السياسية التي تبقيه أسيراً ـ وبفضل قوة العمل الحي، ونشاطه الذي لا يعرف معنى الهدوء، ورغبته الجامحة في نسف الحدود الإقليمية، فإن عملية التمزق هذه تؤدي إلى فتح جميع نوافذ التاريخ حتى الحدود القصوى. حين يتبنى المرء منظورَ نشاط الجماهير، إنتاجها للكيانات الذاتية والرغبة، يستطيع أن يرى كيف أن العولمة، بمقدار ما تقوم على تشغيل عملية نسف حقيقية للحدود الإقليمية العائدة لبنى الاستغلال والتحكم القديمة، هي في الحقيقة أحد شروط تحرر الجماهير. ولكن السؤال الذي يبقى معلقاً هو التالي: ما السبيل اليوم إلى تحقيق إمكانية التحرر هذه؟ أما زالت تلك الرغبة الجامحة غير القابلة للاحتواء في الحرية التي نجحت في تحطيم الدولة القومية ودَفْنها، وحسمت عملية

الانتقال إلى **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) جمراً متّقداً تحت رماد الحاضر، رماد النار التي التهمت الذات البروليتارية الأممية التي كانت متمركزة حول الطبقة العاملة الصناعية؟ ما الذي بات الآن يضطلع بدور تلك الذات؟ بأي معنى نستطيع أن نقول إنَّ الأساس الوجودي (الأنطولوجي) لأية جماهير جديدة بات متمثلاً بعامل إيجابي أو بديل من عوامل صياغة العولمة؟

الخُلْد والثعبان

لا بد من الاعتراف بأن موضوع العمل، والثورة بالذات، قد تغير جذرياً. لقد شهدت تركيبة البروليتاريا تحولاً أدى إلى حدوث تحول مماثل في فهمنا لها أيضاً. نحن نفهم **البروليتاريا**، من المنطلق النظري، كمقولة عريضة تشمل جميع أولئك الذين يتعرض عملهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لاستغلال وتحكم القواعد الرأسمالية للإنتاج وإعادة الإنتاج (التكاثر)[1]. في حقبة سابقة كان قطاع البروليتاريا متمركزاً حول، بل ومستغرقاً أحياناً فعليّاً في، **الطبقة العاملة الصناعية**، التي كانت شخصيتها النموذجية متمثلةً بشخصية جمهور الرجال من عمال المصانع. وفي كل من التحليلات الاقتصادية من جهة، والحركات السياسية من جهة ثانية، كثيراً ما كانت الطبقة العاملة الصناعية تُعطى الدور القيادي بالنسبة إلى شخصيات العمل الأخرى (كالعمل الزراعي وعمل

(1) وهكذا فإن من الممكن فهم هذه الفكرة عن البروليتاريا من منطلق ماركس الخاص على أنها التجسيد الحي لمقولة اقتصادية دقيقة، أي ذات العمل في ظل رأس المال. وحين يفيد تحديد مفهوم العمل ونوسع مدى النشاطات الداخلة في دائرة (كما فعلنا في أماكن أخرى وسنتابع فعله في هذا الكتاب)، لا يلبث التمايز بين ما هو اقتصادي من جهة وما هو ثقافي من جهة ثانية أن ينهار. ومع ذلك لا بد من فهم البروليتاريا كمقولة **سياسية** حقاً حتى في صاغات ماركس الأكثر غرقاً في النزعة الاقتصادية. انظر: Micheal Hardt and Antonio Negri, Labor of Dionysus (Minneapolis, 1994), pp. 3-21, and Antonio Negri «Twenty Theses of Marx» in Saree Makdisi, Cesar Casarino, and Rebeca Karl, Marxism beyond Marxism (Newyork, 1996), pp. 149 - 180.

إعادة إنتاج الجنس [التكاثر]). أما اليوم فإن تلك الطبقة العاملة باتت مختفيةً كلّيّاً عن المسرح. صحيحٌ أنها ما زالت موجودةً، غير أنها أُزيحت من مواقعها الممتازة في الاقتصاد الرأسمالي، ومن مكانتها المهيمنة على التركيبة الطبقية للبروليتاريا. لم تعد البروليتاريا ما دَرَجَتْ أن تكونه فيما مضى، غير أن ذلك لا يعني أنها تلاشت. بل يعني، بالأحرى، أننا، مرة أخرى، في مواجهة المهمة التحليلية المتمثلة بفهم التركيبة الجديدة للبروليتاريا كطبقة.

لا ينبغي لحقيقة كوننا نضع تحت تصنيف البروليتاريا **جميع** أولئك المتعرضين للاستغلال الرأسمالي، والخاضعين للسيطرة الرأسمالية، أن توحي بأن هذه البروليتاريا كتلة متجانسة دون أي تمايز. فهي مخترقَة حقّاً من اتجاهات مختلفة بفعل سلسلة من أوجه الاختلاف وأشكال التراصف. بعض الأعمال مأجور وبعضها ليس مأجوراً؛ بعضها محصور داخل أسوار المصانع، وبعضها منشور على أرجاء الساحة الاجتماعية كلها؛ بعض العمل محدد بثماني ساعات في اليوم وأربعين في الأسبوع، وبعضه يمتد مالئاً سني العمر كلها؛ بعضه يُعطى حدّاً أدنى من القيمة، وبعضه الآخر يُرفع إلى قمة الاقتصاد الرأسمالي. وسوف نقول (في الفصل الرابع من الجزء الثالث) إن شكل قوة العمل اللامادية (المتضمنة في الاتصالات والتعاون وإنتاج العواطف والمشاعر وإعادة إنتاجها)، بين أشكال الإنتاج المختلفة الناشطة اليوم، يحتل موقعاً مركزيّاً متزايد الأهمية في كل من مخطط الإنتاج الرأسمالي من جهة وتركيبة البروليتاريا من جهة أخرى. وما نريد تأكيده هنا هو أن جميع هذه الأشكال المتنوعة من الأعمال إن هي إلاّ أشكال تخضع، بهذه الطريقة أو تلك، للانضباط الرأسمالي ولعلاقات الإنتاج الرأسمالية. وهذه الحقيقة المتمثلة بالوجود في رأس المال، وبالاضطلاع بتدعيمه وإدامة بقائه، هي التي تحدد الطابع الطبقي للبروليتاريا.

مطلوب منا أن ننظر نظرة أكثر اتصافاً بالملموسية إلى شكل النضالات التي تبادر هذه البروليتاريا الجديدة إلى التعبير من خلالها عن رغباتها وحاجاتها. ففي نصف القرن الأخير، ولا سيما في العقدين الممتدين من سنة

1968 إلى تاريخ سقوط جدار برلين، ظلت عملية إعادة بناء الإنتاج الرأسمالي وتوسعه عالمياً مصحوبةً بنوع من التحول لأشكال النضال البروليتارية. لم تعد صيغة أية دورة دولية لنضالات قائمة على إيصال وترجمة رغبات العمل المشتركة في الثورة موجودة على ما يبدو، كما سبق لنا أن قلنا. غير أن حقيقة أن تكون الدورة بوصفها شكلاً محدداً من أشكال تجمع النضالات قد تلاشت، لا تؤدي ببساطة إلى فتح أبواب جهنم. بل ونستطيع، على النقيض من ذلك، أن نتعرف في الساحة العالمية على أحداث قوية تنم عن رفض الجماهير للاستغلال، وتنبىء عن ظهور نوع جديد من التضامن والكفاحية البروليتاريين.

انظروا إلى أكثر النضالات قوة وجذرية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين؛ إلى أحداث ساحة تيانانمن في 1989، إلى الانتفاضة ضد سلطة الدولة الإسرائيلية سنة 1987، إلى عصيان أيار 1992 في لوس أنجلوس، إلى حركة الانتفاضة في تشياباس التي بدأت سنة 1994، وإلى سلسلة الإضرابات التي شَلَّت فرنسا في كانون الأول 1995، وتلك التي أدت إلى تعطيل حياة كوريا الجنوبية في 1996. كل من هذه النضالات كان محدداً وخاصّاً، قائماً على هموم إقليمية مباشرة بما لا يتيح له فرصة الارتباط مع غيره وصولاً إلى تشكيل سلسلة متصلة عالمياً من حركات التمرد. ما من حدث من هذه الأحداث شكل إلهاماً بموجة من النضالات، لأن جملة الرغبات والحاجات التي كانت تعبر عنها بقيت مستعصية على الترجمة إلى سياقات مختلفة. بعبارة أخرى، بقي الثوريون (المحتملون) في الأجزاء الأخرى من العالم بعيدين عن الأحداث الجارية في بكين أو نابلس أو لوس آنجلوس أو تشياباس أو باريس، أو سيول، وعاجزين عن التعرف المباشر عليها بوصفها معارك نضالية تخصهم. أضف إلى ذلك أن هذه النضالات لا تقف عند حدود محلية، مما يبقيها أكثر الأحيان ذات استمرارية وجيزة جدّاً حيثما وُلِدَتْ، إذ تشتعل وتنطفىء كالبرق. من المؤكد أن هذه هي إحدى أكثر المفارقات السياسية مركزية وإلحاحاً في عصرنا، في هذا

العصر الفارق في الاحتفال بكونه عصر الاتصالات الذي **باتت فيه النضالات غير قابلة للإيصال بأيٍ من الأشكال.**

ومفارقة عدم قابلية الإيصال هذه تجعل إدراك القوة الجديدة التي تجسدها النضالات المنبثقة والتعبير عنها أمراً بالغ الصعوبة. ينبغي لنا أن نعترف بأن ما خسرته النضالات على أصعدة الاتساع والاستمرار وقابلية الاتصال، كسبته على صعيد التكثيف والتركيز. لا بد لنا من أن نكون قادرين على إدراك حقيقة أن جميع هذه النضالات، رغم تركيزها على ظروفها المحلية والمباشرة الخاصة، كانت تطرح مشكلات ذات أهمية فوق قومية، مشكلات متناغمة مع الصيغة الجديدة من التنظيم الرأسمالي الإمبراطوري. ففي لوس آنجلوس، مثلاً، استمدت أحداث الشغب زخمها من الخصومات العنصرية المحلية، وأنماط الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي التي هي سمات تخص ذلك الإقليم الـ (ما بعد) حضري من نواح عديدة. غير أن الأحداث ما لبثت أيضاً أن قفزت مباشرة لتحتل مرتبةً عامة بمقدار ما أصبحت تعبر عن نوع من أنواع رفض النظام ما بعد الفوردي للتحكم الاجتماعي. لقد أظهرت أعمال الشغب في لوس آنجلوس، شأنها شأن الانتفاضة من نواح معينة، كيف أن تراجع أنظمة وآليات المساومة الفوردية للتوسط الاجتماعي، قد جعل إدارة المراكز الحضرية المتنوعة عنصرياً واجتماعياً، شديدة الاضطراب والقلق. لم تكن عمليات نهب البضائع، وحرق الممتلكات، كنايات مجردة فقط، بل الشرط العالمي الحقيقي لمدى حركية وقابلية تفجر التوسطات الاجتماعية ما بعد الفوردية[1]. وفي تشياباس، هي الأخرى، تركز التمرد، في المقام الأول، على هموم محلية؛ على جملة مشكلات الإقصاء وغياب التمثيل التي تميز المجتمع والدولة المكسيكيين، والتي ظلت أيضاً، إلى درجة محدودة، مشتركةً بالنسبة إلى النظم التراتبية

(1) See Micheal Hardt, «Los Angeles Novos», *Futur antérieur*, no. 12 / 13 (1991), 12 - 26.

الهرمية السائدة في أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية. غير أن ثورة زاباتيستا كانت في الوقت نفسه وبصورة مباشرة نضالاً ضد النظام الذي فرضته اتفاقية النافتا (NAFTA) للتجارة الحرة في أمريكا الشمالية، كما ضد الاستبعاد والإخضاع المنهجيين فيما يخص البناء الإقليمي للسوق العالمية بصورة أكثر تعميماً[1]. وأخيراً فإن الإضرابات الجماهيرية في باريس وعبر أرجاء فرنسا أواخر سنة 1995 م، مثلها مثل نظيرتها في سيول، كانت تتركز على قضايا عمالية محلية ووطنية محددة (مثل المعاشات التقاعدية والأجور والبطالة)، غير أن النضال ما لبث أن تم النظر إليه، مباشرةً، بوصفه احتجاجاً صريحاً وواضحاً على بنية أوروبا الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. فهذه الإضرابات الفرنسية كانت تدعو، قبل كل شيء، إلى فكرة جديدة عن الجمهور، إلى بنية جديدة للفضاء العام في مواجهة آليات الخصخصة الليبرالية الجديدة المترافقة، إلى هذا الحد أو ذاك في جميع الأماكن، مع مشروع العولمة الرأسمالية[2]. وربما لأن جميع هذه النضالات غير قابلة للتوصيل ومحرومة، بالتالي، من فرصة الانتقال الأفقي على شكل دورة أو موجة، تحديداً، تكون مضطرة، بدلاً من ذلك، للقفز عامودياً أو رأسياً فملامسة المستوى العالمي بصورة مباشرة.

ينبغي أن نكون قادرين على رؤية حقيقة أن هذا ليس هو مظهر أية دورة جديدة من دورات النضالات الدولية، بل هو، بالأحرى، انبثاق لنوع جديد من الحركات الاجتماعية. يتعين علينا أن نكون قادرين، بعبارة أخرى، على إدراك السمات الجديدة جذرياً التي تبرزها هذه النضالات مجتمعة، رغم تنوعها

(1) See Luis Gomez, ed., Mexique: du chiapas à la crise financière, Supplement, future antérieur (1996).

(2) See primarily Futur antérieur, no. 33 / 34, Tous ensemble! Réflections sur les luttes de novembre - décembre (1996). See also Raghu Krishnan, «December 1995: The First Revolt against Globalization», Monthly Review, 48, no. 1 (May 1996), 1 - 22.

الشديد. فكل نضال يبادر، **أولاً**، رغم تجذره العميق في التربة المحلية، إلى القفز مباشرة إلى المستوى العالمي وإلى مهاجمة التأسيس الإمبراطوري بعموميته. وتقوم جميع النضالات، **ثانياً**، بالإجهاز على التباين التقليدي بين الصراعات الاقتصادية ونظيرتها السياسية، حيث تصبح هذه النضالات اقتصادية وسياسية وثقافية ـ وبالتالي صراعات سياسية حيوية، صراعات حول شكل الحياة ـ في الوقت نفسه. إنها نضالات مؤسِّسة، عاكفة على خلق فضاءات عامة جديدة وأشكال فتية للتجمع.

ينبغي أن نكون قادرين على إدراك هذا كله، غير أن الأمر ليس سهلاً كما قد يتبادر للذهن. علينا أن نعترف، حقيقةً، أننا نتعرض، حتى ونحن دائبون على تشخيص الجدَّة الحقيقية لهذه الأحوال، للإعاقة والعرقلة جراء الانطباع الذي يشي بأن هذه النضالات باتت قديمة، بالية ومنطوية على مفارقة تاريخية بصورة دائمة. فنضالات ساحة تيانانمن كانت تتحدث باللغة الديمقراطية التي بدت باليةً منذ زمن بعيد؛ بدت آلات الغيتار الموسيقية وعُصابات الرأس والخيم والشعارات جميعاً أصداء ضعيفة لبيركلي في عقد الستينيات من القرن العشرين. وكذلك فإن أعمال الشغب في لوس آنجلوس بدت أشبه بهزة تالية جاءت في أعقاب زلزال الصراعات العنصرية التي خضَّت الولايات المتحدة في ذلك العقد. أما إضرابات باريس وسيول فبدت كما لو كانت تعيدنا إلى حقبة جماهير عمال المصانع، وكأنها الأنفاس الأخيرة لطبقة عاملة محتضرة. وجميع هذه النضالات التي تطرح عناصر جديدة حقّاً، تبدو، من البداية، وكأنها باتت قديمة ولَّىٰ زمانها ـ تحديداً لأنها عاجزة عن التواصل، لأن لغتها غير قابلة للترجمة. لا تحقق النضالات أي تواصل على الرغم من أنها غارقة في بحر من وسائل الإعلام عبر العديد من القنوات التلفزيونية والإنترنت، وما عداهما من وسائل الإعلام التي يمكن أن تخطر على البال. مرة أخرى نجدنا في مواجهة مفارقة تعذُّر التواصل والاتصال.

من المؤكد أننا نستطيع التعرف على جملة العقبات الحقيقية التي تعوق انتشار أخبار النضالات. لعل إحداها هي غياب التعرف على أي عدو مشترك يتم توجيه النضال ضده. صحيح أن الأحوال في كل من: لوس آنجلوس ونابلس وتشياباس وباريس وسيول تبدو شديدة الخصوصية، غير أنها، جميعاً، تهاجم النظام العالمي **للإمبراطورية** (العولمة الجديدة) بصورة مباشرة، وتبحث عن بديل حقيقي. وبالتالي فإن تسليط الضوء على طبيعة العدو المشترك يشكل مهمة سياسية جوهرية. وثمة عقبة أخرى، مصاحبة للأولى في الحقيقة، ألا وهي تلك المتمثلة بعدم وجود لغة مشتركة قادرة على «ترجمة» اللغة الخاصة بكل من المعارك النضالية إلى لغة كوزموبوليتية (كونية شاملة). فنضالات أجزاء أخرى من العالم، بل وحتى نضالاتنا الخاصة تبدو مكتوبةً بلغة أجنبية غير قابلة للفهم. وتلك حقيقة تشير، هي الأخرى، إلى مهمة سياسية بالغة الأهمية، هي مهمة اجتراح لغة مشتركة جديدة قادرة على تسهيل عملية التواصل، كما فعلت لغات العداء للإمبريالية والأممية البروليتارية بالنسبة إلى نضالات حقبة سابقة. قد يكون هذا بحاجة إلى نمط جديد من الاتصال يعمل لا من منطلق أوجه الشبه بل على أساس أوجه التباين والاختلاف، أساس تسليط الأضواء على الخصوصيات والسمات الفردية.

من المؤكد أن التعرف على عدو مشترك من جهة، واجتراح لغة مشتركة للمعارك النضالية من جهة ثانية، يشكلان مهمتين سياسيتين حاسمتين، وسوف نقوم برفع مستوى الحديث عنهما بمقدار ما نستطيع في هذا الكتاب. غير أن ثمة حَدْساً داخليّاً ينبئنا أن مثل هذا الخط في التحليل لا يلبث، آخر المطاف، أن يخفق في الإمساك بالطاقة الحقيقية التي توفرها النضالات الجديدة. يقول لنا حَدْسُنا الداخلي، بعبارة أخرى، إن نموذج المَفْصَلة الأفقية للنضالات في أية دورة، لم يعد مناسباً لفهم كيفية اكتساب النضالات المعاصرة أهمية عالمية. فمثل هذا النموذج يحجبنا، في حقيقة الأمر، عن رؤية طاقتها الحقيقية الجديدة الكامنة.

حاول ماركس أن يفهم استمرارية دورة النضالات البروليتارية التي كانت في طور النشوء والصعود في أوروبا القرن التاسع عشر عبر تشبيهها بالخُلْد والنفق الذي يحفره تحت الأرض. كان خُلْد ماركس سيبرز على السطح في أثناء الصراع الطبقي المكشوف لينسحب ثانية إلى ما تحت الأرض ـ لا ليستغرق في سبات سلبي، بل ليحفر أنفاقاً، مواكباً الأزمات، ودافعاً عجلة التاريخ إلى أمام حتى يغدو الوقت مناسباً (1830، 1848، 1870 م)، فيقفز إلى السطح من جديد. «أحسنت أيها الخلد العجوز!»[1] إننا نشك في أن يكون خُلْد ماركس العجوز قد قضى نَحْبَه. ففي حقيقة الأمر، يبدو لنا أن الأنفاق المتقنة للخُلْد ما لبثت، في ظروف الانتقال المعاصر إلى **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة)، أن استَدلت بالتموجات اللانهائية للثعبان[2]. ما لبثت أعماق العالم الحديث ومعابره وأنفاقه المحفورة تحت الأرض أن صعدت جميعاً، في ظروف ما بعد الحداثة، إلى السطح. فنضالات اليوم دائبة على الانزلاق، بصمت، عبر هذه المَدَيات السطحية **الإمبراطورية**. قد، يكون تعذر إيصال أخبار النضالات وغياب الأنفاق التواصلية المشادة بإتقان مصدر قوة، في الحقيقة، لا نقطة ضعف ـ لا لشيء إلاَّ لأن جميع الحركات تكون مدمِّرة، بصورة مباشرة، وحدها، ولا تنتظر أية مساعدة خارجية تضمن لها فاعليتها ونجاحها. فأية نقطة ثورية منفردة يمكنها أن تكتسب قدراً إضافيّاً من القوة مع مضاعفة رأس المال لمدى اتساع شباك إنتاجه وتحكمه على الصعيد العالمي. وهذه النضالات الثعبانية توجِّه ضربتها المباشرة إلى أعلى درجات تَمَفْصُل النظام الإمبراطوري، عن طريق مركزة قوتها ببساطة، من خلال تركيز طاقاتها في لَفَّة كثيفة محكمة.

---

(1) Karl Marx, *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* (New York: International Publishers, 1963), p. 121.

(2) See Gilles Deleuze, «Postscript on Control Societies,» in Negatiations, trans. Martin Joughin (New York: Columbia University Press, 1995), pp. 177-182.

ليست **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة) إلاَّ عالماً سطحيّاً، يمكن الوصول إلى مركزه الافتراضي، بصورة مباشرة، من أية نقطة على السطح. وإذا كانت هذه النقاط مؤهلة لأن تؤسس لشيء يشبه دورة نضالات جديدة، فإن من شأن هذه الدورة أن تتحدد لا بالمدى التواصلي للنضالات بل، بالأحرى، بظهورها الإفرادي، بمدى الكثافة التي تميّز كلاً منها واحدة بعد أخرى. وباختصار فإن هذه الحقبة الجديدة مميزة بواقع أن هذه النضالات ليست مترابطة أفقيّاً، بل تبادر كل منها، مباشرة، إلى القفز رأسيّاً وصولاً إلى المركز الافتراضي **للإمبراطورية** (العولمة الجديدة).

من وجهة نظر التراث الثوري، يمكن للمرء أن يعترض قائلاً إن النجاحات التكتيكية لمجموعة الحركات الثورية في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت جميعاً متميزة، تحديداً، بالقدرة على كسر **الحلقة الأضعف** في السلسلة الإمبريالية، وإن هذا هو أول دروس الديالكتيك الثوري، بما يجعل الوضع اليوم يبدو بعيداً عن أن يكون منطوياً على الكثير من الوعد. صحيح، دون شك، أن النضالات الثعبانية التي نشهدها اليوم لا توفر أية تكتيكات ثورية واضحة، أو ربما هي غير قابلة كلّيّاً للفهم من وجهة نظر التكتيكات. غير أن الإصرار على التمييز القديم بين الاستراتيجية والتكتيك ربما لم يعد مجدياً في ظل مواجهتنا لسلسلة من الحركات الاجتماعية المدمرة المكثفة التي تَنْقَضُّ على أعلى مستويات التنظيم الإمبراطوري. ففي الصرح التأسيسي **للإمبراطورية** (العولمة الجديدة) لم يعد ثمة «خارج» بالنسبة إلى السلطة والنفوذ، وبالتالي لم يعد ثمة أي وجود لأية حلقات ضعيفة ـ إذا كنا نعني بالحلقة الضعيفة نقطة خارجية تكون فيها مفاصل النفوذ العالمي سريعة العطب أو هشة[1]. يتعين على

(1) في تعارض مع نظريات «الحلقة الضعيفة» التي لم تكن صُلْبَ تكتيكات الأممية الثالثة فقط بل ومتبناة إلى حد كبير من قبل الحركة المعادية للإمبريالية ككل، بادرت =

كل نضال، إذا أراد أن يكتسب مغزى ذا شأن، أن يهاجم قلب **الإمبراطورية**، أن يَنْقَضَّ على منبع قوة هذه **الإمبراطورية**. غير أن تلك الحقيقة لا تؤدي إلى إضفاء أية أولوية على أي من الأقاليم أو المناطق الجغرافية، كما لو أن الحركات الاجتماعية في واشنطن أو جنيف أو طوكيو هي الوحيدة القادرة على مهاجمة قلب **الإمبراطورية**. فعمليات بناء **الإمبراطورية** وعولمة شبكة العلاقات الاقتصادية والثقافية تعني، على النقيض من ذلك، أن المركز الافتراضي **للإمبراطورية** يمكن أن يتعرض للهجوم من أية نقطة. وبالتالي فإن أشكال الانشغال المسبق التكتيكية لدى المدرسة الثورية القديمة غير قابلة للاستعادة بصورة مطلقة. إن الاستراتيجية الوحيدة المتوفرة للنضالات هي استراتيجية قوة مضادة قاعدية مؤسِّسة تنبثق من داخل **الإمبراطورية**.

أولئك الذين يستطيعون التسليم بجدة هذا الوضع، وطاقاته الثورية الكامنة من وجهة نظر المعارك النضالية نفسها قد يتمكنون من أن يدركوها، بقدر أكبر من السهولة، من وجهة نظر القوة **الإمبراطورية** الملزَمة بالرد على النضالات. حتى حين تغدو مواقع مغلقة على الاتصالات، فإن هذه النضالات، تبقى في الوقت نفسه، هواجس جنونية شاغلة لاهتمام الإمبراطورية النقدي[2]. إنها

= حركة **أوبرايزمو** operaismo الإيطالية في عقدي الستينيات والسبعينيات إلى طرح نظرية «الحلقة الأقوى». يمكن الاطلاع على الأطروحة النظرية الأساسية في Mario Tronti, Operai e Capitale (Turin: 1996), esp. p.p. 89-95.

(1) يمكن العثور على فيض غزير ومستمر من التوثيق لمثل هذه التقنيات الخاصة بالتضليل والإسكات في مختلف وسائل الإعلام المنشورة بدءاً **باللموند دبلوماتيك** Le Monde Diplomatique وانتهاء **بنشرة العمليات الخفية** مروراً **بمجلة زد** Z Magazine. لقد عمل نعوم تشومسكي دون كلل لفضح عمليات التضليل ومحاربتها في العديد من كتبه ومحاضراته. كانت حرب الخليج مثالاً ممتازاً لعملية الإدارة الإمبراطورية للاتصالات. انظر: Edward Herman and Noam Chomsky, Manufacturing Consent, The Political Economy of Mass Media (New York, 1988), W. Lance Bennett and =

دروس تعليمية وحصص درسية في غرفة صف الإدارة وقاعات محاضرات الحكم ـ دروس تتطلب أدوات قمعية. لعل الدرس الأول هو أن مثل هذه الأحداث غير قابلة للتكرار إذا كانت عمليات العولمة الرأسمالية ستظل مستمرة. غير أن لهذه النضالات وزنها الخاص، حِدَّتها المعنية الخاصة، فضلاً عن أنها كامنة في صلب إجراءات السلطة **الإمبراطورية** وتطوراتها. إنها تدعم عمليات العولمة وتغذيها بنفسها. صحيح أن السلطة الإمبراطورية تهمس بأسماء النضالات في سبيل ممارسة السحر عليها وجذبها إلى السلبية، وفي سبيل بناء صورة مسحورة ملغزة عنها، إلاَّ أن الهدف الأهم من كل ذلك هو كشف النقاب عن عمليات العولمة الممكنة، وعن نظيرتها المستحيلة أو غير الممكنة. وبهذه الطريقة المتناقضة الملأى بالمفارقات تبادر عمليات العولمة **الإمبراطورية** إلى انتحال هذه الأحداث، معتبرة إياها قيوداً من جهة، وفرصاً في الوقت نفسه على صعيد إعادة دَوْزَنَة أدوات **الإمبراطورية** الخاصة. فعمليات العولمة لن تكون موجودة أو تبقى معرضة للتوقف ما لم تكن محبطة من جهة، ومدفوعة من جهة ثانية من جانب هذه التفجرات الجماهيرية التي تلامس، مباشرة، أعلى مستويات السلطة **الإمبراطورية**.

نسر برأسين

قد يعطي شعار الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية المتمثل بنسر ذي رأسين فكرة أولية مناسبة عن الشكل المعاصر **للإمبراطورية** (العولمة الجديدة). غير أن رأسي النسر اللذين يكونان في الشعار القديم متوجهين إلى الخارج دلالةً على الاستقلال النسبي للأقاليم المختلفة، وعلى التعايش السلمي فيما بينها، يتعين

= David L. Paletz eds. Taken By Storm: The Media, Public Opinion, and U.S. Foreign Policy in the Gulf War (Chicago; 1994), Douglas Kellner, the Persian Gulf TV War (Boulder, 1992).

عليهما في حالتنا الراهنة أن يكونا متوجهين إلى الداخل، وقد هَمَّ كل منهما بالانقضاض على الآخر.

يكون الرأس الأول للنسر **الإمبراطوري** بنياناً قضائيّاً، وسلطة مؤسَّسة أقامتهما آلة القيادة السياسية ـ الحيوية. فالعملية القضائية والآلة **الإمبراطورية** تكونان على الدوام معرضتين لسلسلة متصلة من التناقضات والأزمات. يكون بلوغ النظام والسلم ـ القيمتين البارزتين اللتين تجسدهما **الإمبراطورية** ـ مستحيلاً، غير أن طرحهما، وإعادة طرحهما كهدفين يبقيان مستمرين. وتظل العملية القضائية لتأسيس **الإمبراطورية** متعايشة مع هذه الأزمة المتواصلة التي تُعتبر (من قبل أكثر المنظرين تنبهاً) ثمناً لتطورها الخاص. غير أن هناك نوعاً من الفائض على الدوام. فالتوسع المستمر **للإمبراطورية** والضغط المتواصل الذي تتعرض له باتجاه المزيد من الامتثال الشديد لأشكال التعقيد والعمق المميزة لدينا السياسة الحيوية، يجبران الآلة **الإمبراطورية**، لحظة تبدو عاكفة على حل مشكلة معينة، على إثارة مشكلات أخرى. إنها تحاول أن تجعلها متناسبة مع مشروعها، غير أنها لا تلبث أن تبرز مرة أخرى بوصفها غير قابلة للضبط والتوفيق، مع بقاء جميع عناصر الساحة الجديدة متحركة في المكان ومتقلبة في الزمان.

أما الرأس الثاني للنسر فهو الجمهور الجمعي لكيانات العولمة الذاتية المنتجة والمبدعة التي أتقنت فَنَّ الإبحار في هذا البحر الهائل. يكون هؤلاء في حركة أبدية، ويؤلفون مجمعات خصوصيات وأحداث تفرض على النظام إعادة تشكيل متواصلة للعالم. من الممكن للحركة الأبدية أن تكون جغرافية، غير أنها تستطيع أيضاً أن تشير إلى أشكال من تعديل الصور وإلى سلسلة من عمليات الخلط والتهجين. فالعلاقة بين «النظام» و«الحركات غير المنهجية» يتعذر تسطيحها وإقحامها في أي قالب تطابق منطقي في ظل زحمة التعديل الأبدي هذا[1]. حتى العناصر اللامنهجية التي ينتجها الجمهور ليست في الحقيقة إلاَّ

(1) لعل التعبير الصحيح عن عملية تسوية النضالات على شكل تناظر معكوس مع =

قوى عالمية عاجزة عن إقامة أية علاقة متكافئة، ولو مقلوبة رأساً على عقب، مع النظام. فأي تمرد يتفجر في إطار جهاز النظام **الإمبراطوري** يحدث خَضَّة تهز النظام بمجموعه. ومن هذا المنظور فإن الإطار التأسيسي الذي نعيش فيه متميز بعرَضيته الجذرية وهشاشته العميقة، أو بتعذر التكهن **بسلاسل الأحداث** في الحقيقة ـ بسلاسل تكون على الدوام أكثر إيجازاً أو أشد حشراً زمنيّاً، وبالتالي أقل قابليةً للتحكم والمراقبة بصورة مطردة[1]. تغدو عملية التدخل في السلاسل الزمنية، غير القابلة للتنبؤ، للأحداث أكثر صعوبة بصورة مطردة بالنسبة إلى **الإمبراطورية** حين تزيد هذه الأحداث من تسارعها الزمني. لعل الجانب الأهم الذي كشفت عنه النضالات هو التسارع المفاجىء، التراكمي في الغالب، الذي يستطيع أن يصبح عفويّاً افتراضيّاً، هو أشكال التفجر الذي يتكشف عن قوة وجودية (آنطولوجية) حقيقية، وهو الهجوم على أكثر أشكال توازن **الإمبراطورية** مركزية.

تماماً مثلما تقوم **الإمبراطورية** في مشهد قوتها بحسم أمر جملة من أشكال إعادة التأليف بصورة مستمرة، ثمة أيضاً صيغ جديدة للمقاومة يتم تأليفها عبر مسلسلات الأحداث النضالية. ونحن هنا بصدد ميزة أساسية أخرى من ميزات وجود الجمهور اليوم، **داخل** الإمبراطورية و**ضدها**. فأشكال الصراع الجديدة والكيانات الذاتية الجديدة لا يتم إنتاجها إلاّ في أثناء وقوع الأحداث، في أوضاع النزعة البدوية الكونية الشاملة القائمة على الترحال الدائم، وفي غمرة التحولات التكنولوجية لآلة **الإمبراطورية** السياسية ـ الحيوية. وهذه الصيغ والكيانات الذاتية الجديدة يتم إنتاجها لأنها، على الرغم من أن النضالات هي

= النظام هذا، هو ما نجده في كتابات فالرشتاين ومدرسة النظم العالمية. انظر:
Giovanni Arrighi, Terence Hopkins, and Immanuel Wallerstein, Antisystemic Movements (London, 1989).

(1) مع عدم نسيان النواقص المذكورة من قبل، يتعين على المرء هنا أن يشير إلى كتابات فلكس غواتاري، وبخاصة تلك العائدة إلى المراحل الأخيرة من حياته.

نضالات مناوئة للنظام حقّاً، ليست مجندة **ضد** النظام الإمبراطوري **فقط**. إذ ليست قوى سلبية مجردة ببساطة. إنها أيضاً تعبر وتغذي وتطوِّر، بصورة إيجابية، مشروعاتها التأسيسية الخاصة؛ إنها تعمل في سبيل تحرير العمل الحي، عبر خلق مجمعات من الخصوصيات القوية. وهذا الوجه التأسيسي لحركة الجمهور، ذات الوجوه المتعددة التي يصل تعدادها إلى المئات، هو في الحقيقة ميدان إيجابي من ميادين البناء التاريخي **للإمبراطورية** (العولمة الجديدة). ليست هذه إيجابية تاريخوية، بل هي، على النقيض من ذلك، إيجابية قائمة على المآثر res gestae التي تجترحها الجماهير، إيجابية تناحرية وخلاّقة. فقدرة الجمهور على نسف الحدود الإقليمية هي القوة المنتجة التي تديم **الإمبراطورية** وتقوم، في الوقت نفسه، بالدعوة إلى تدميرها والعمل على توفير ما هو ضروري لتحقيق هذا التدمير.

غير أن علينا، عند هذه النقطة، أن نعترف بأن صورتنا المجازية تتعرض للانهيار، وأن النسر ذا الرأسين ليس تمثيلاً مناسباً للعلاقة القائمة بين **الإمبراطورية** والجمهور، لأنه يضع الطرفين على المستوى نفسه، مما يبقيه قاصراً عن تسليط الضوء على جملة التراتبيات الهرمية، والانقطاعات الحقيقية التي تحدد العلاقة بين الطرفين. فمن ناحيةٍ تعلو **الإمبراطورية**، بوضوح، فوق الجمهور وتخضعه لحكم آليتها الطاغية، بوصفها لوياثاناً، وحشاً أسطورياً مخيفاً. غير أن الهرم لا يلبث، من وجهة نظر الإنتاجية والإبداعية الاجتماعيتين، من ناحية ما درجنا على تسميته بالمنظور الوجودي (الأنطولوجي)، أن ينقلب رأساً على عقب. يبقى الجمهور القوة الإنتاجية الحقيقية لعالمنا الاجتماعي، في حين ليست **الإمبراطورية** إلاّ أداة قهر وأَسْر مجردة لا تعتاش إلاّ على نشاط الجمهور وحيويته ـ ليست إلاّ منظومةً تمصُّ الدماء للعمل الميت المتراكم التي لا تعيش إلاّ عبر مص دماء الأحياء.

ما أن نتبنى هذا المنظور الوجودي (الأنطولوجي)، حتى نعود إلى الإطار القضائي أو الحقوقي الذي سبق لنا أن عاينّاه من قبل فنضع يدنا على الخلل

الذي تعاني منه عملية الانتقال من القانون الدولي العام إلى القانون العام الجديد **للإمبراطورية** (العولمة الجديدة)، أي التصور الجديد للقانون الذي يحدد **الإمبراطورية**. بعبارةٍ أخرى، ليس الإحباط والاضطراب المستمر اللذين يعاني منهما الحق الإمبراطوري وهو يسعى لتحطيم القيم القديمة التي ظلت تشكل نقاط مرجعية بالنسبة إلى القانون الدولي العام (الدول القومية، نظام وستفاليا الدولي، الأمم المتحدة، وإلخ...) جنباً إلى جنب مع ما يعرف باسم الفوضى التي ترافق هذه العملية، جميعاً، إلاّ أعراضاً للخلل **الوجودي** (الأنطولوجي) بحق. ففيما تكون عاكفةً على بناء هيكلها فوق القومي تبدو السلطة محرومة من أية قاعدة حقيقية تستند إليها، أو تكون، بالأحرى، مفتقرةً إلى المحرك الذي يضفي الصفة الإنسانية على حركتها. وبالتالي فإن حكم السياق الإمبراطوري السياسي ـ الحيوي يجب النظر إليه من اللحظة الأولى على أنه آلة فارغة، آلة مثيرة للدهشة ولافتة للأنظار، آلة طفيلية.

ثمة معنى جديد للوجود يجري فرضه على تأسيس **الإمبراطورية** من قبل الحركة الخلاقة للجمهور، أو هو موجود باستمرار في حقيقة الأمر داخل هذه العملية كنموذج بديل. إنه داخلي بالنسبة إلى **الإمبراطورية** ودائب على دفع عملية تأسيسها إلى أمام، لا كعنصر سلبي يبني عنصراً إيجابيّاً، أو كأي حل ديالكتيكي شبيه. إنه يعمل، بالأحرى، كقوة إيجابية مطلقة تدفع القوة المسيطرة نحو نوع مجرد وفارغ من التوحيد، يبدو بالنسبة إليه على أنه البديل المختلف. ومن هذا المنظور، حين تبدو سلطة **الإمبراطورية** المؤسسة حرماناً مجرداً من الوجود والإنتاج، أثراً خالياً بسيطاً وعارياً من آثار قدرة الجمهور التأسيسية، سنكون قادرين على التعرف على وجهة النظر الحقيقية لتحليلنا. إنها وجهة نظر استراتيجية وتكتيكية في الوقت نفسه، وقد انتفت عنهما صفة الاختلاف.

بيان سياسي

في نص خارق للعادة، كتبه خلال فترة عزلته، يقوم التوسير بتسليط

الأضواء **على ماكيافيلي، ويطرح السؤال المعقول** تماماً المتمثل بمدى وجوب اعتبار **الأمير** بياناً **سياسياً ثورياً**[1]. وسعياً منه إلى معالجة هذه المسألة يحاول التوسير، أولاً، أن **يحدد معنى «شكل البيان»** بوصفه جنساً معيناً من النصوص الكتابية عن طريق المقارنة **بين السمات المميزة للأمير** ونظيرتها التي تميز ذلك البيان السياسي النموذجي المتمثل **ببيان الحزب الشيوعي لماركس وانجلز**. **يجد التوسير** وجه شبه بنيوياً يتعذر إنكاره بين **هاتين الوثيقتين**. ففي النصين، كليهما، يكون شكل الأطروحة مؤلفاً من: أداة [آلة] **محددة كلياً تقيم علاقات** خاصة بين الخطاب و«هدف» ـه من جهة، وبين الخطاب و«ذات» ـه من جهة ثانية (ص : 55). يتولد الخطاب السياسي في كل من الحالين من العلاقة الإنتاجية بين الذات والموضوع، من واقع أن هذه العلاقة هي نفسها وجهة نظر **المآثر** (الإنجازات) بالذات، وجهة نظر فعل جماعي مؤسس لذاته ومتوجه نحو هدفه أو موضوعه. باختصار يقوم بيانا ماكيافيلي وماركس ـ انجلز، بعيداً عن تراث العلوم السياسية وخارجها (سواء بشكلها الكلاسيكي الذي لم يكن في الحقيقة إلاّ تحليلاً لأشكال الحكم، أم بصيغتها المعاصرة التي تعادل أحد علوم الإدارة)، بتحديد ما هو سياسي بحركة الجمهور، كما يحددان الهدف على أنه الإنتاج الذاتي للذات. ونحن هنا نكون بصدد التعامل مع غائية مادية.

ويتابع التوسير كلامه قائلاً إن أوجه الاختلاف بين البيانين تبقى، على الرغم من وجود نقاط تشابه ذات شأن، كبيرة وذات أهمية. لعل الاختلاف الأول هو أن هناك مسافة يتعذر اجتيازها بين الذات (الجمهور) والموضوع (الأمير والدولة الحرة) في المشروع الماكيافيلي، في حين تكون الذات التي تعين وجهة نظر النص (البروليتاريا الحديثة) والموضوع (الحزب الشيوعي

(1) Louis Althusser, «Machiavel et nous», in Écrits philosophiques et politiques, vol. 2, ed. François Matheron (Paris: Stock ' IMEC, 1995), pp. 39 - 168; subsequently cited in text.

والشيوعية) مفهومين بوصفهما موجودين معاً بطريقة تفضي إلى تمكين التنظيم المتنامي للأولى من التمخض مباشرة عن خلق الثاني، في نص ماركس ـ انجلز. وهذه المسافة تقود ماكيافيلي في **الأمير** إلى البحث عن أداة ديمقراطية قادرة على ربط الذات بالموضوع. بعبارة أخرى، في حين يقوم بيان ماركس ـ انجلز على تعقب مسار سببي خطي وضروري (حتمي)، يبادر النص الماكيافيلي، بالأحرى، إلى طرح مشروع أو حلم طوباوي. ويرى التوسير، أخيراً، أن النصين، كليهما، يوصلان الاقتراح النظري، عملياً، إلى مستوى البراكسيس (التطبيق العملي)؛ فهما، معاً، يعتبران الحاضر فراغاً يملأه المستقبل، «فراغاً للمستقبل vide pour le futur» (ص: 62)، وفي هذا الفضاء المفتوح يقومان بترسيخ فعل متأصل وكامن للذات يؤسس وضعاً جديداً للوجود.

غير أن السؤال الذي يبقى هو: هل يكفي هذا الاختيار لميدان الكمون لتحديد شكل بيان مؤهل لأن يشكل نمط خطاب ملائم لذات ما بعد الحداثة المتمردة؟ فوضع ما بعد الحداثة يبقى منطوياً، وبشكل صارخ، على الكثير من المفارقات لدى النظر إليه من وجهة النظر السياسية ـ الحيوية ـ أي عند فهمه بوصفه دوراناً متصلاً لا يعرف معنى التوقف للحياة والإنتاج والسياسة، خاضعاً، عالمياً، لسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي. وفي مثل هذا الوضع، تكون جميع قوى المجتمع ميالة، من جهة، لأن تنشط كقوى منتجة؛ غير أن هذه القوى نفسها تكون، من الجهة المقابلة، خاضعةً لسيطرة عالمية تبقى على الدوام أكثر تجريداً، وبالتالي عمياء، إزاء مغزى ومعنى جملة أدوات ووسائل إعادة إنتاج الحياة. أما في ما بعد الحداثة، فإن «نهاية التاريخ» يجري فرضها عملياً، ولكن بطريقة تؤدي في الوقت نفسه إلى المفارقة المتمثلة بدعوة جميع قوى البشرية إلى المساهمة في العملية العالمية لإعادة إنتاج العمل والمجتمع والحياة. وفي هذا الإطار فإن السياسة (حين تكون مفهومةً بوصفها إدارةً وتنظيماً) تفقد كل شفافيتها. فالسلطة تخفي عبر عمليات تطبيعها المؤسساتية

وتحجب بين ثنايا هذه العمليات بدلاً من أن تكشف وتفسر جملةَ العلاقات التي تميز تحكمها بالمجتمع والحياة.

ما السبيل إلى إعادة تفعيل أي خطاب سياسي ثوري في هذا الوضع؟ كيف يمكن إكسابه اطراداً جديداً وتمكينه من ملء بيان لاحق ما، بغائية مادية جديدة؟ كيف نستطيع أن نبني جهازاً مؤهلاً للجمع بين الذات (الجمهور) والموضوع (التحرير السياسي ـ الكوني [الكوزموبوليتيكي]) داخل ما بعد الحداثة؟ من الواضح أن المرء لا يستطيع أن يفعل هذا، حتى لدى تبنيه لأطروحة ميدان الكمون كلها، عبر مجرد اتباع المؤشرات والعلامات الواردة في بيان ماركس ـ انجلز. فما رآه ماركس وانجلز حضوراً مشتركاً، وتعايشاً بين الذات المنتجة وعمليات التحرير، يغدو غير قابل كليّاً لأي فهم أو تصور في ظل ظروف رباطة الجأش والهدوء التي تسود ما بعد الحداثة. ومع ذلك فإن منطلقات البيان الماكيافيلي تبدو، من منظورنا ما بعد الحداثي، مكتسبة راهنية أو معاصرة جديدة. ومع ضغط وجه الشبه مع ماكيافيلي قليلاً، نستطيع طرح المسألة على النحو التالي: كيف يستطيع العمل المنتج الموزع بين شبكات مختلفة أن يهتدي إلى مركز؟ كيف يستطيع الإنتاج المادي وغير المادي لأدمغة الكثيرين وأجسادهم أن يتمخض عن معنى أو توجه مشترك، أو، بالأحرى، كيف يمكن للمسعى الرامي إلى جَسْر المسافة أو الهوة الفاصلة بين صياغة الجمهور أو تشكيله كذات، وتأسيس أداة سياسية ديمقراطية، أن يهتدي إلى أميره؟

يبقى هذا التناظر ناقصاً آخر الأمر، على أية حال. ثمة في أمير ماكيافيلي يبقى وضع طوباوي يبعد المشروع عن الذات، ويقوم، رغم الكمون الجذري للمنهج، بتشفير الوظيفة السياسية ورفعها إلى مستوى أعلى. أمّا أي تحرير ما بعد حداثي فلا بد، على النقيض من ذلك، من أن يتم بلوغه في هذا العالم، على مستوى الكمون، دون إمكانية وجود ولو أي خارج طوباوي. فالشكل

الذي ينبغي اعتماده للتعبير عما هو سياسي على أنه كيان ذاتي ليس واضحاً اليوم على الإطلاق. وأي حل لهذه المسألة من شأنه أي يبادر إلى نسج علاقة أوثق بين ذات المشروع وموضوعه، أن يعرضهما في علاقة كمون ما زالت أكثر عمقاً من تلك التي حققها ماكيافيلي أو ماركس ـ انجلز، أن يعرضهما، بعبارة أخرى، في إطار عملية إنتاج ـ ذاتي.

قد نكون بحاجةٍ إلى إعادة اختراع فكرة الغائية المادية التي أعلنها سبينوزا في فجر الحداثة حين زعم أن النَّبي ينتج شعبه الخاص به[1]. وقد يتعين علينا، جنباً إلى جنب مع سبينوزا، أن نسلم بأن رغبة النبوءة تغدو غير قابلة للمقاومة وتكتسب مزيداً من القوة والجبروت كلما باتت أكثر تماهياً مع الجمهور. ليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كانت وظيفة النبوءة هذه قادرة، فعلاً، على مقاربة حاجاتنا السياسية، وعلى إدامة وتدعيم بيان محتمل لثورةٍ ما بعد حداثية ضد **الإمبراطورية**، غير أن تناظرات معينة، ومصادفات مثقلة بالمفارقات تبدو صاعقة. ففي حين يبادر ماكيافيلي، مثلاً، إلى اقتراح أن مشروع بناء مجتمع جديد من الأسفل يتطلب «أسلحة» و«مالاً»، ويلح على مطالبتنا بالبحث عنها خارجياً، يرد عليه سبينوزا قائلاً: ألسنا حائزين عليهما؟ ألا تكمن الأسلحة الضرورية، تحديداً، في قلب القُدْرة الإبداعية والنبوئية التي يتمتع بها الجمهور؟ ونحن بدورنا، قد نستطيع، بعد أن نتخذ موقعنا في الرغبة الثورية لما بعد الحداثة، أن نرد قائلين: ألسنا حائزين، سلفاً على «الأسلحة» و«الأموال»؟ قد يكون ذلك النوع من المال الذي يعتبره ماكيافيلي ضرورياً، كامناً في إنتاجية الجمهور، الفاعل المباشر والمحرك الأساس لعمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج السياسية ـ الحيوية. قد يكون النوع المطلوب من الأسلحة متضمناً في الطاقة

(1) See Baruch Spinoza, *Theologico - Political Treatise, vol.* 1 of Chief Works, trans. R. H. M. Elwes (New York: Dover, 1951).

الكامنة للجمهور القادر، بقوته الإنتاجية الخاصة، على تخريب نظام ما بعد الحداثة الطفيلي القائم على التحكم وإصدار الأوامر.

يتعين على أي بيان، أي خطاب سياسي، اليوم، أن يطمح إلى تأدية وظيفة نبوئية سبينوزية، وظيفة رغبة كامنة تنظم الجمهور. ليس ثمة، أخيراً، أية حتمية أو حلم طوباوي: إنها، بالأحرى، قوة مضادة جذرية، مرتكزة وجودياً (أنطولوجياً) لا على أي «فراغ للمستقبل vide pour le futur»، بل على أساس النشاط الفعلي للجمهور، خَلْقِه الإبداعي، إنتاجِه، وقُدْرَتِه ـ في غائية مادية.

obeikandl.com